هندسة غسيل الأموال

تشريح الجريمة المالية المنظمة وآليات مكافحتها

تأليف المحامي:

لكبير جمال

بطاقة معلومات الكاتب :

الأستاذ : لكبير جمال محامي

كاتب مستقل في علم الأسباب وإعلامي مغامر .

هاتف :+213772363690

واتساب : +213696000001

إهداء

إلى رفيقتي الوفية، قطتي باسكال، التي كانت بجانبي في كل لحظة وألهمتني الصبر والحنان.

Dedication

To my faithful companion, my cat Pascal, who stood by my side .in every moment and inspired me with patience and tenderness

Dédicace

À ma fidèle compagne, mon chat Pascal, qui a été à mes côtés à .chaque instant et m'a inspiré patience et tendresse

مقدمة العامة

لماذا هذا الكتاب؟ ولماذا الآن؟

في هذه اللحظة ذاتها، وفي مكان ما من العالم، قد تجري معاملة مالية تبدو في ظاهرها عادية تماماً، لا تثير الريبة ولا تستدعي الانتباه. قد يكون الأمر متعلقاً برجل أعمال يقتني عقاراً فاخراً في إحدى العواصم العالمية، أو بشركة تجارية تعقد صفقة استيراد عابرة للحدود، أو بفنان يتلقى مقابلاً مالياً كبيراً عن نشاط مهني مشروع، أو حتى بشخص شاب يقوم بتحويل أصول رقمية بين محافظ إلكترونية عبر منصة لا تخضع لإشراف تنظيمي صارم.

في ظاهر هذه الوقائع، لا يبدو أن ثمة ما يستدعي الشك. فجميع هذه المعاملات يمكن أن تكون قانونية ومشروعة بالكامل. غير أن الخطورة تكمن في أن بعض هذه الأنشطة قد لا يكون سوى المظهر الخارجي لعمليات مالية معقدة، تُستخدم لإخفاء المصدر الحقيقي للأموال وإضفاء الشرعية على عائدات ناتجة عن أنشطة غير مشروعة.

وهنا تتجلى الطبيعة الجوهرية لجريمة غسيل الأموال: **أن يبدو كل شيء طبيعياً، بينما الحقيقة الكامنة خلفه تختلف تماماً عن هذا المظهر**. فهذه الجريمة لا تعتمد بالضرورة على الإخفاء التام، بل كثيراً ما تنجح من خلال قدرتها على

الاندماج في الأنشطة الاقتصادية اليومية، والتخفي داخل المعاملات المعتادة، بحيث يصعب على غير المتخصص ملاحظتها أو إدراك أبعادها.

تحول مشهد الجريمة المالية

إذا نظرنا إلى غسيل الأموال من منظور تاريخي، سنجد أن هذه الجريمة لم تكن دائماً على الدرجة نفسها من التعقيد والسرعة والانتشار التي نعرفها اليوم. ففي العقود السابقة، كانت عمليات الغسيل تعتمد بدرجة كبيرة على وسائل تقليدية وبطيئة نسبياً؛ مثل نقل الأموال النقدية يدوياً، واستخدام أنشطة تجارية كواجهات ظاهرية، والاستعانة بدائرة ضيقة من الوسطاء والشركاء الموثوقين، مع الحاجة إلى وقت طويل لإدخال الأموال غير المشروعة تدريجياً في الاقتصاد النظامي.

إلا أن هذا المشهد تغيّر بصورة جذرية في العصر الحديث. فقد أسهمت العولمة المالية، والتطور التكنولوجي، والرقمنة المتسارعة، في إعادة تشكيل بيئة الجريمة المالية بشكل غير مسبوق. لم تعد الحدود الجغرافية تمثل العائق التقليدي أمام حركة الأموال، كما لم تعد الرقابة الوطنية قادرة وحدها على احتواء المعاملات التي تتم عبر فضاءات مالية رقمية مفتوحة وعابرة للحدود.

لقد أوجدت العملات المشفرة، ومنصات الدفع الإلكتروني، والأسواق الرقمية، وأنظمة التحويل الفوري، مساحات جديدة يمكن أن تُستخدم لأغراض مشروعة، ولكن يمكن كذلك استغلالها في عمليات غسيل الأموال بدرجات متفاوتة من التعقيد. كما أن الذكاء الاصطناعي، الذي يُعوَّل عليه اليوم في تحسين قدرات التحليل والكشف والمراقبة، بدأ في الوقت نفسه يُستغل من قبل بعض الشبكات الإجرامية لتطوير وسائل أكثر ذكاءً في التمويه، وتفادي أنظمة الامتثال، وتقليل احتمالات الكشف.

ومن هنا، لم تعد الجريمة الإلكترونية مجرد امتداد فرعي لغسيل الأموال في صورته التقليدية، بل أصبحت في كثير من الحالات **بيئة حاضنة ومحركاً رئيسياً لأنماط جديدة من الغسيل المالي**، تتسم بالمرونة، والسرعة، والعابرية، وصعوبة التعقب.

مؤشرات رقمية تكشف حجم الظاهرة

تشير تقديرات الأمم المتحدة وعدد من الهيئات الدولية المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة إلى أن حجم الأموال التي يتم غسلها سنوياً على المستوى العالمي يتراوح بين **800 مليار و2 تريليون دولار أمريكي**. وتمثل هذه القيمة ما يقارب **2% إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.**

إن هذه الأرقام، حتى في حدودها التقديرية، تكشف أن غسيل الأموال ليس ظاهرة هامشية أو قضية تخص بعض المجرمين فحسب، بل هو مشكلة بنيوية تمس الاقتصاد العالمي في عمقه، وتهدد سلامة النظم المالية، وتؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في استقرار الأسواق، وعدالة المنافسة، وكفاءة المؤسسات، وثقة الجمهور في المنظومات الاقتصادية والقانونية.

ومع ذلك، فإن البعد الأخطر لا يكمن في الحجم المالي وحده، بل في **التحول النوعي** الذي أصاب هذه الجريمة. فغسيل الأموال لم يعد مجرد سلوك بدائي يتمثل في إخفاء الأموال غير المشروعة أو تهريبها أو إدخالها إلى السوق بوسائل مباشرة، بل تطور إلى منظومة معقدة تُدار بعقلية تنظيمية عالية، وتُستخدم فيها أدوات مالية وقانونية وتجارية وتقنية متقدمة، إلى الحد الذي يجعل بعض العمليات أقرب إلى "مشروعات منظمة" منها إلى جرائم فردية معزولة.

لماذا **الهندسة**؟

إن اختيار **مصطلح الهندسة** في عنوان هذا الكتاب ليس اختياراً بلاغياً أو تعبيراً مجازياً فحسب، بل هو توصيف مقصود يعكس الطبيعة التركيبية والمنهجية لعمليات غسيل الأموال في صورتها الحديثة.

فكما أن أي مشروع هندسي كبير لا يمكن أن يقوم إلا على تصميم مسبق، وتوزيع دقيق للأدوار، وحسابات محكمة، وتنسيق منظم بين عدد من الفاعلين المتخصصين، فإن عمليات غسيل الأموال المتطورة تعمل بالمنطق نفسه تقريباً. هناك من يخطط، ومن ينشئ الهياكل القانونية، ومن يحرك الأموال، ومن يدير الشركات الواجهة، ومن يتولى إخفاء المستفيد الحقيقي، ومن يستغل الثغرات

التنظيمية، ومن يتابع مراحل الدمج والتدوير حتى تصل الأموال في النهاية إلى صورة تبدو مشروعة وآمنة.

وفي كثير من الأحيان، لا يعرف جميع المشاركين في هذه العملية الصورة الكاملة. بل إن أحد عناصر القوة في هذه الشبكات يتمثل في **تقسيم الأدوار والمعرفة**، بحيث ينفذ كل طرف جزءاً محدداً من العملية دون أن يحيط ببنيتها العامة. وهذا يشبه إلى حد بعيد المشاريع الهندسية المعقدة التي تتوزع فيها المسؤوليات بين مختصين متعددين يعملون ضمن منظومة واحدة.

لذلك، فإن هذا الكتاب يتبنى مقاربة يمكن وصفها بـ **الهندسة العكسية**؛ أي السعي إلى فهم الكيفية التي تُبنى بها شبكات غسيل الأموال، والآليات التي تعتمدها، والهياكل التي تتحرك من خلالها، وذلك من أجل تحليلها وتفكيكها ومواجهتها بفاعلية. فالفهم العميق لبنية الجريمة ليس ترفاً معرفياً، بل هو شرط أساسي لأي سياسة ناجعة في المكافحة والتحقيق والامتثال والوقاية.

منهج الكتاب: من الوصف إلى التفكيك

ينطلق هذا الكتاب من فكرة مركزية مؤداها أن مكافحة غسيل الأموال لا يمكن أن تقتصر على استعراض النصوص القانونية أو تعداد المخاطر العامة، بل تستلزم فهماً دقيقاً لكيفية عمل الجريمة من الداخل. فالتعامل مع غسيل الأموال بوصفه مفهوماً قانونياً مجرداً قد يكون مفيداً في التأصيل النظري، لكنه لا يكفي لفهم أساليب التمويه، ومسارات التدفقات المالية، وطبيعة العلاقات بين الفاعلين، والأدوات التي تُستخدم لإضفاء المشروعية الظاهرية على الأموال غير المشروعة.

ولهذا، يسعى الكتاب إلى الجمع بين عدة مستويات من التحليل:

- المستوى **المفاهيمي** الذي يعرّف الظاهرة ويحدد عناصرها الأساسية.

- والمستوى **البنيوي** الذي يدرس الشبكات والوسطاء والهياكل القانونية والمالية المستخدمة.

- والمستوى **التقني** الذي يتناول أثر الرقمنة، والعملات المشفرة، والمنصات الإلكترونية، والأدوات الحديثة.

- والمستوى **العملي** الذي يربط بين المعرفة النظرية وآليات المكافحة والامتثال والتحقيق.

إن الغاية من هذا التداخل ليست التعقيد، بل **تبسيط الظاهرة من خلال تفكيك عناصرها**، حتى تصبح قابلة للفهم والتحليل والتعامل المؤسسي الرشيد.

الإطار الأخلاقي والقانوني للكتاب

من المهم التأكيد بوضوح على أن هذا الكتاب لا يهدف بأي حال من الأحوال إلى تعليم أساليب ارتكاب الجرائم أو تسهيلها، وإنما يندرج ضمن إطار علمي وتوعوي يسعى إلى

تفسير الظاهرة من أجل مقاومتها. فجميع ما يرد فيه من تحليلات أو أمثلة أو حالات يستند إلى مواد متاحة للعموم، مثل التقارير الدولية، والأحكام القضائية المنشورة، والدراسات المتخصصة، والتحقيقات الصحفية الموثقة.

إن دراسة آليات الجريمة لا تعني تبريرها، كما أن فهم أساليبها لا يعني الإعجاب بها. بل إن المقاربة العلمية الرصينة تقتضي النظر إلى هذه الشبكات بوصفها ظواهر قابلة للفحص والتحليل من أجل الحد من آثارها وتعزيز القدرة على مواجهتها.

كما أن تناول بعض الفئات المهنية أو القطاعات الاقتصادية أو الأدوات المالية في سياق هذا الكتاب لا ينبغي أن يُفهم على أنه إدانة جماعية أو تعميم غير منضبط، بل المقصود هو بيان **كيف يمكن أن تُستغل بعض المهن أو المؤسسات أو المنتجات المالية** ضمن سلاسل الغسيل، سواء عن علم أو عن غير علم. وهذا تمييز جوهري في الكتابة الأكاديمية والمسؤولة.

ومن الناحية القانونية، فإن غسيل الأموال والتهرب الضريبي والجرائم المرتبطة بهما تُعد من الأفعال المعاقب عليها في معظم النظم القانونية المعاصرة. كما أن تسهيل هذه الجرائم، أو التغاضي عنها، أو الإخلال بواجبات العناية والامتثال من قبل المهنيين، قد يترتب عليه مسؤوليات جنائية ومدنية وتأديبية جسيمة.

لمن وُضع هذا الكتاب؟

هذا الكتاب موجّه إلى طيف واسع من القراء، وقد كُتب بلغة تجمع بين العمق والوضوح، بحيث تكون مفهومة لغير المتخصص، وفي الوقت نفسه مفيدة للدارس والمهني.

فهو موجّه إلى:

1- القارئ العام

الذي يرغب في فهم هذا العالم الخفي الذي قد يبدو بعيداً عن حياته اليومية، بينما هو في الحقيقة يؤثر في الاقتصاد، والأسعار، والعدالة الاجتماعية، وأمن المجتمعات، وربما في نوعية الفرص المتاحة للأفراد والمؤسسات.

2- العاملين في القطاع المالي والمصرفي

من موظفي الامتثال، وإدارة المخاطر، والتدقيق، والمراجعة، والتحليل المالي، ممن يحتاجون إلى فهم أعمق للأنماط الحديثة لغسيل الأموال، والمؤشرات الدالة عليه، والتحديات التنظيمية التي تفرضها التكنولوجيا الجديدة.

3- طلاب القانون والاقتصاد والعلوم الجنائية

الذين يبحثون عن مادة علمية تربط بين النظرية والتطبيق، وتنتقل من تعريف الجريمة وأركانها إلى فهم بنيتها العملية، وآثارها الاقتصادية، وآليات مواجهتها تشريعياً ومؤسسياً.

4- **رواد الأعمال وأصحاب الشركات**

الذين قد تجد مؤسساتهم نفسها، دون قصد، عرضة للاستغلال كواجهات أو قنوات أو منصات تمر عبرها تدفقات مالية مشبوهة. ومن ثم فإن الفهم الواعي للمخاطر يمثل جزءاً من الحماية المؤسسية والإدارة الرشيدة.

5**-المهتمين بالتكنولوجيا والابتكار المالي**

وخاصة من يتابعون تطور العملات الرقمية، وتقنيات البلوك تشين، ومنصات التمويل الجديدة، ويرغبون في فهم الأبعاد القانونية والأمنية والأخلاقية للابتكار، بما في ذلك إمكانات إساءة استخدامه.

لماذا الفهم هو خط الدفاع الأول؟

في الجرائم المالية عموماً، وفي غسيل الأموال على وجه الخصوص، لا تبدأ المواجهة الفعالة من المحكمة، ولا من العقوبة، ولا حتى من جهاز التحقيق وحده، بل تبدأ أولاً من **الفهم**. فالفهم هو الذي يتيح التعرف على الأنماط، وقراءة المؤشرات، وتقدير المخاطر، وتصميم السياسات، وتدريب الكوادر، وبناء أنظمة الإنذار المبكر، وتعزيز ثقافة الامتثال والشفافية.

إن الجريمة التي تتطور باستمرار لا يمكن مواجهتها بأدوات معرفية جامدة. وكلما ازدادت الشبكات الإجرامية قدرة على التكيف، ازدادت الحاجة إلى وعي مؤسسي ومجتمعي أكثر عمقاً واتساعاً. ومن هنا، فإن هذا الكتاب لا يكتفي بطرح السؤال: ما هو غسيل الأموال؟ بل يتجاوزه إلى أسئلة أكثر أهمية، مثل:

- كيف يُصمَّم؟

- كيف يُنفَّذ؟

- كيف يتخفى داخل الاقتصاد المشروع؟

- لماذا ينجح أحياناً في الإفلات من الرقابة؟
- وكيف يمكن للدولة والمؤسسات والأفراد أن يحدّوا من مخاطره؟

كلمة تمهيدية أخيرة

إن غسيل الأموال ليس مجرد جريمة مالية بالمعنى الضيق، بل هو آلية تمكّن أنماطاً متعددة من الإجرام من البقاء والتوسع. فهو الحلقة التي تسمح لعائدات الفساد، والاتجار غير المشروع، والاحتيال، والتهرب الضريبي، والجرائم المنظمة، والجرائم الإلكترونية، بأن تعبر من دائرة الخفاء إلى دائرة الشرعية الظاهرية. ولذلك، فإن فهم هذه الجريمة هو في الوقت نفسه فهم لجزء مهم من البنية العميقة للاقتصاد غير المشروع العالمي.

هذا الكتاب هو محاولة لتشريح هذه البنية، لا على نحو تقني مغلق، ولا بلغة قانونية معقدة، بل في إطار أكاديمي واضح، رصين، ومباشر، يوازن بين التبسيط دون تسطيح، والعمق دون تعقيد. وغايته الأساسية أن يضع بين يدي القارئ خريطة تفسيرية تساعده على رؤية ما وراء المظاهر، وفهم ما يجري خلف المعاملات التي تبدو عادية، وإدراك أن حماية الاقتصاد والمجتمع تبدأ من الوعي بطبيعة التهديدات التي تواجهها.

فالفهم ليس فقط بداية المعرفة، بل هو أيضاً بداية الحماية.

الجزء الأول: تشريح العقل والشبكة الإجرامية

الفصل الأول: المسار التكويني لمهندس الجريمة المالية

تمهيد

إن المتأمل في طبيعة الجرائم المالية المعقدة، وفي مقدمتها جريمة غسيل الأموال، يُدرك سريعاً أن القائمين على تصميم هذه العمليات وتنفيذها لا ينتمون في الغالب إلى عالم الجريمة التقليدية، ولا يتسمون بالسمات النمطية المرتبطة بالمجرم العادي في المخيال الشائع. بل إن ما يُميّز هؤلاء الأفراد، الذين يمكن أن نطلق عليهم تجاوزاً "**مهندسي الجريمة المالية**"، هو أنهم في الأصل منتجات لبيئات أكاديمية ومهنية مشروعة، تشكّلت كفاءاتهم عبر تراكم معرفي طويل في حقول تُعدّ من صلب النظام المالي والقانوني والمحاسبي السليم.

هذا يعني أن مهندس غسيل الأموال المحترف لا يُصنع في لحظة واحدة، ولا يولد من فراغ، بل يتكوّن عبر مسار تدريجي يمتد أحياناً لسنوات طويلة، يكتسب خلالها

معارف تقنية عميقة في مجالات متقاطعة، ثم يُعيد توظيف هذه المعارف في سياقات مختلفة تماماً عن تلك التي صُمّمت من أجلها. وهو بذلك لا يخترع أدوات جديدة، بقدر ما يُعيد توجيه أدوات قائمة ومشروعة نحو أهداف غير مشروعة.

إن فهم هذا المسار التكويني ليس مجرد تمرين أكاديمي في التحليل النظري، بل هو ضرورة استراتيجية بالغة الأهمية لكل من يعمل في مجالات المكافحة والتحقيق والامتثال والرقابة. فكما أن الطبيب الجراح لا يستطيع إجراء عملية دقيقة دون فهم مفصّل لتشريح الجسم البشري، كذلك لا يمكن لمحقق الجرائم المالية أو مسؤول الامتثال أن يواجه هذه الشبكات بفعالية ما لم يفهم العقلية التي تقف وراءها، والأدوات التي تعتمد عليها، والمنهجيات التي تسير وفقها. إن دراسة "العقل المدبّر" ليست دعوة إلى الإعجاب به، بل هي شرط لتفكيكه.

1.1 المثلث المعرفي الحرج: الأعمدة الثلاثة للكفاءة الإجرامية

من خلال تحليل عدد كبير من القضايا الدولية المتعلقة بغسيل الأموال والجرائم المالية المعقدة، يمكن ملاحظة أن الأفراد الذين يقفون وراء تصميم هذه العمليات يتشاركون في الغالب قاعدة معرفية مشتركة تتأسس على ثلاثة حقول رئيسية متداخلة ومتكاملة. ويمكن تسمية هذا البناء المعرفي بـ "المثلث المعرفي الحرج"، لأن كل ضلع فيه يُغذّي الضلعين الآخرين، ولأن اجتماع هذه الحقول الثلاثة معاً هو ما يمنح مهندس الجريمة المالية القدرة على تصميم هياكل بالغة التعقيد يصعب كشفها أو تتبعها.

أولاً: القانون الدولي والتجاري — خريطة الثغرات والفجوات

يُشكّل القانون الدولي الخاص والقانون التجاري العمود الفقري الأول في المثلث المعرفي لمهندس الجريمة المالية. غير أن الاستخدام الذي يُوظَّف فيه القانون هنا يختلف اختلافاً جوهرياً عن الاستخدام التقليدي المشروع. ففي السياق المشروع، يُدرَس القانون بوصفه إطاراً تنظيمياً يُحدد الحقوق والالتزامات ويُرسي

قواعد الامتثال والنزاهة. أما في السياق الإجرامي، فإن القانون لا يُعامَل كمنظومة واجبة الاحترام، بل يُقرأ كخريطة تفصيلية تكشف حدود الولايات القضائية، وتناقضاتها، ومناطق الفراغ بينها، والنقاط التي يمكن الإفلات من خلالها.

إن النظام القانوني الدولي، بطبيعته، ليس بنية موحدة متجانسة، بل هو في حقيقته فسيفساء واسعة من الأنظمة القانونية الوطنية المتباينة، التي تختلف في مقارباتها وتعريفاتها ومعاييرها وإجراءاتها. وهذا التباين، الذي هو سمة طبيعية وحتمية في نظام دولي يقوم على مبدأ السيادة الوطنية، يُنتج بالضرورة فجوات وثغرات يمكن استغلالها من قبل من يمتلك المعرفة الكافية لرصدها وتوظيفها.

وتتجلى هذه الفجوات في عدة أبعاد رئيسية:

التباين في معايير التجريم وتحديد الجريمة المصدرية: من أبرز التحديات التي تواجه منظومة مكافحة غسيل الأموال على المستوى الدولي أن ما يُعدّ جريمة مصدرية في دولة ما قد لا يحمل الوصف القانوني نفسه في دولة أخرى. وهذا التباين يُعقّد تطبيق مبدأ "التجريم المزدوج" الذي تشترطه كثير من اتفاقيات التعاون القضائي الدولي، والذي يقتضي أن يكون الفعل المطلوب التعاون بشأنه مُجرَّماً في كلا الدولتين المعنيتين. ويُتقن المحترفون في هذا المجال استغلال هذا التباين لتوجيه التدفقات المالية عبر ولايات قضائية لا تُجرّم الفعل المصدري، أو تُجرّمه بصورة ناقصة لا تسمح بالملاحقة الفعلية، مما يُضعف بشكل كبير قدرة الجهات الرقابية والقضائية على تتبع المسار الكامل للأموال المشبوهة.

اختلاف مستويات السرية المصرفية وتبادل المعلومات: على الرغم من التطورات المهمة التي شهدها العالم في مجال تبادل المعلومات الضريبية والمالية بين الدول، وعلى رأسها تطبيق معيار الإبلاغ المشترك المعروف بـ CRS (Common Reporting Standard) الذي أطلقته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الواقع العملي لا يزال يكشف عن فجوات حقيقية في التطبيق. فبعض الولايات القضائية لا تزال تتمسك بمستويات مرتفعة من السرية المصرفية، سواء بموجب تشريعاتها الداخلية أو بحكم الممارسة الفعلية. كما أن بعض الدول، وإن كانت قد انضمت نظرياً إلى اتفاقيات التبادل التلقائي، تفتقر إلى البنية التحتية المؤسسية والتقنية اللازمة لتطبيق هذه الاتفاقيات بصورة فعالة.

ويُتقن المحترفون في مجال الهندسة المالية غير المشروعة فن رصد هذه الثغرات وتحديد الولايات القضائية التي تُوفّر أعلى درجات الحماية من الكشف والتتبع.

بطء إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة: تُعدّ المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول، والمعروفة اختصاراً بـ MLA (Mutual Legal Assistance)، من الأدوات الأساسية في التعاون القضائي الدولي لمكافحة الجرائم المالية العابرة للحدود. غير أن واقع تطبيق هذه الآلية يكشف عن بطء شديد في كثير من الأحيان. فقد يستغرق الحصول على معلومات مصرفية أو مستندات قانونية من ولاية قضائية أجنبية عبر القنوات الدبلوماسية والقضائية الرسمية أشهراً عديدة، وقد يمتد في بعض الحالات إلى سنوات. وهذا البطء الإجرائي ليس عرضياً في نظر مهندس الجريمة المالية، بل هو عنصر يُحسب له حساب دقيق. إذ يُستثمر هذا الزمن بصورة منهجية لتحريك الأموال، وتغيير مسارات التدفق، وإعادة هيكلة الملكية، وتفكيك الهياكل القانونية القديمة وإنشاء هياكل بديلة، بحيث تصل الأموال إلى وضعية جديدة تماماً بحلول الوقت الذي تصل فيه طلبات التعاون القضائي إلى الجهة المعنية.

تسهيلات تأسيس الكيانات القانونية المبهمة: يُمثّل هذا البُعد أحد أخطر أوجه الاستغلال القانوني في مجال غسيل الأموال. فبعض الولايات القضائية تسمح بتأسيس شركات ومؤسسات وصناديق استئمانية بدرجات متدنية جداً من الشفافية فيما يتعلق بالمالك المستفيد النهائي، أو ما يُعرف بـ UBO (Ultimate Beneficial Owner). ويعني ذلك أنه يمكن إنشاء كيان قانوني يمتلك حسابات مصرفية، ويُجري معاملات تجارية، ويحتفظ بأصول ضخمة، دون أن تتمكن الجهات الرقابية أو حتى البنوك المتعاملة معه من معرفة الشخص الطبيعي الذي يسيطر فعلياً على هذا الكيان ويستفيد منه. وهذا الغموض في تحديد المالك الحقيقي يُشكّل حجر الزاوية في كثير من هياكل غسيل الأموال المعقدة، لأنه يُتيح للفاعل الرئيسي أن يبقى في الظل بينما تتحرك الأموال تحت أسماء كيانات قانونية متراكبة يصعب اختراق طبقاتها.

ثانياً: المحاسبة والتدقيق المالي — هندسة الغموض بأدوات الشفافية

يُشكّل الإلمام العميق بالمعايير المحاسبية الدولية وممارسات التدقيق المالي الركيزة الثانية في المثلث المعرفي لمهندس الجريمة المالية. وهنا تتجلى واحدة من أكثر المفارقات إثارة للقلق في هذا المجال: فالمعرفة المحاسبية التي صُمّمت أصلاً لضمان الشفافية والمصداقية والعدالة في الإفصاح المالي، يمكن أن تُستخدم بالاتجاه المعاكس تماماً، أي لتصميم هياكل محاسبية معقدة هدفها الأساسي إخفاء الحقيقة الاقتصادية للمعاملات وتضليل الجهات الرقابية.

إن المحترف في هذا المجال يمتلك عادةً معرفة تفصيلية بالمعايير الدولية للتقارير المالية المعروفة بـ IFRS ومعايير المحاسبة الدولية IAS، ويُتقن استغلال المساحات التقديرية التي تتضمنها هذه المعايير لأغراض تتعارض جوهرياً مع الفلسفة التي بُنيت عليها.

وتتركز كفاءاته في عدة محاور رئيسية:

التلاعب بتقييم الأصول:

وهذا يمثل واحداً من أكثر الأساليب شيوعاً واستخداماً في عمليات غسيل الأموال. فثمة فئات واسعة من الأصول لا يتوفر لها سوق نشط يمكن الاستناد إليه لتحديد قيمتها بصورة موضوعية. ومن أبرز هذه الأصول: الأعمال الفنية، والعقارات في مواقع غير تقليدية أو نائية، وحقوق الملكية الفكرية، وحقوق البث والنشر، والأحجار الكريمة، والمقتنيات النادرة. وفي غياب معيار سوقي واضح، تُصبح "القيمة العادلة" لهذه الأصول مسألة تقديرية بامتياز، يمكن التلاعب بها في كلا الاتجاهين، سواء بالتضخيم المفرط أو بالتخفيض المتعمد، وفقاً لطبيعة العملية المطلوب تنفيذها. فقد يُشترى عمل فني بمبلغ زهيد ثم يُقيَّم بأضعاف مضاعفة لتبرير حجم معين من التدفقات المالية، أو قد يحدث العكس لتقليل القيمة الظاهرية لأصل يُراد نقله عبر الحدود دون لفت الانتباه.

استغلال آليات توحيد القوائم المالية:

تُوفّر قواعد توحيد القوائم المالية للمجموعات الاقتصادية فرصاً يمكن استغلالها لإخفاء الطبيعة الحقيقية للمعاملات التي تجري بين الشركات التابعة والشركات الزميلة داخل المجموعة الواحدة. ومن أبرز الأدوات المستخدمة في هذا السياق ما يُعرف بـ "معاملات الأطراف ذات العلاقة" (Related Party Transactions)، وهي المعاملات التي تتم بين كيانات تربطها علاقة ملكية أو سيطرة مشتركة. ورغم أن المعايير المحاسبية تشترط الإفصاح عن هذه المعاملات وتسعيرها وفقاً لمبدأ السعر المحايد، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن إمكانية واسعة للتلاعب، وخاصة عندما تكون هذه المعاملات معقدة ومتعددة الأطراف وموزعة عبر عدة ولايات قضائية.

توظيف تعقيد الأدوات المالية المشتقة:

يُعدّ عالم المشتقات المالية من أكثر المجالات تعقيداً في النظام المالي الحديث، وهذا التعقيد ذاته يجعله بيئة مواتية لأغراض التمويه والإخفاء. فبعض عقود المشتقات، مثل عقود المقايضة المعقدة وعقود الخيارات ذات الهياكل غير المعيارية والمنتجات المهيكلة متعددة الطبقات، تتسم بدرجة من التركيب الفني تجعل من الصعب حتى على المتخصصين فهم طبيعتها الاقتصادية الحقيقية من مجرد قراءة وثائقها القانونية. ويمكن تصميم هذه العقود بشكل يجعلها تبدو مشروعة ظاهرياً وذات منطق تجاري واضح، بينما هي في حقيقتها أدوات لتحويل القيمة الاقتصادية بين أطراف بصورة لا تستطيع الأنظمة الرقابية رصدها بسهولة.

عكس مبدأ الجوهر فوق الشكل:

يُعدّ مبدأ "الجوهر فوق الشكل" (Substance over Form) من المبادئ الأساسية في المحاسبة الدولية، ويعني أن المعالجة المحاسبية لأي معاملة يجب أن تعكس جوهرها الاقتصادي الحقيقي وليس شكلها القانوني الظاهري فقط. غير أن مهندس الجريمة المالية يستغل هذا المبدأ بطريقة عكسية، حيث يُصمّم معاملات يكون شكلها القانوني والمحاسبي مختلفاً تماماً عن واقعها الاقتصادي. فقد تُقدَّم عملية تحويل ملكية فعلية على أنها مجرد قرض، أو يُسجَّل دفع غير مبرر اقتصادياً تحت بند استشارات أو خدمات فنية، مما يجعل القوائم المالية تبدو سليمة من الناحية الشكلية بينما تُخفي واقعاً مختلفاً تماماً.

ثالثاً: هندسة النظم المصرفية — فهم البنية التحتية لتدفق الأموال

يُمثّل الفهم التقني العميق لآليات عمل النظام المصرفي الدولي البُعد الثالث والأكثر تخصصاً في المثلث المعرفي لمهندس الجريمة المالية. وفي هذا البُعد، يتجاوز المحترف مستوى المعرفة النظرية العامة بالنظام المصرفي إلى فهم عملي وتفصيلي لكيفية تدفق الأموال فعلياً عبر شبكة الأنابيب الرقمية التي يقوم عليها النظام المالي العالمي، ولمواطن الضعف والانقطاع في مسارات التدقيق داخل هذه الشبكة.

نظام سويفت (SWIFT) بوصفه شبكة الأعصاب المالية الدولية:

لا يكفي لمهندس الجريمة المالية أن يعرف أن نظام سويفت هو شبكة مراسلات مالية دولية تربط أكثر من أحد عشر ألف مؤسسة مالية في أكثر من مئتي دولة حول العالم. بل إن المعرفة المطلوبة تمتد إلى مستوى أعمق بكثير يشمل الفهم التفصيلي لبنية الرسائل المالية المختلفة وآليات استخدامها.

فعلى سبيل المثال، يحتاج المحترف إلى معرفة الفروق الدقيقة بين أنواع الرسائل المختلفة في نظام سويفت: فرسائل MT103 تُستخدم للتحويلات المالية الفردية التي تتم لصالح عميل محدد، بينما تُستخدم رسائل MT202 للتحويلات التي تتم بين البنوك نفسها في إطار علاقات المراسلات المصرفية، في حين تُستخدم رسائل MT700 لفتح خطابات الاعتماد المستندية في إطار التجارة الدولية. ولكل نوع من هذه الرسائل بنية خاصة وحقول معلومات محددة، ومعرفة كيفية ملء هذه الحقول بمعلومات تبدو مشروعة ومتسقة هي جزء من الأدوات التقنية التي يعتمد عليها المحترف.

كما يمتد هذا الفهم إلى معرفة كيفية استخدام حقل الغرض من الدفع وحقول المعلومات الإضافية لإدراج أوصاف تبدو طبيعية ومتوافقة مع نشاط تجاري مشروع. فضلاً عن ذلك، يُدرك المحترف أن سلاسل الدفع المتعددة الوسطاء تحمل ثغرات توثيقية مهمة، حيث قد تُفقد المعلومات الأصلية عن المرسل الحقيقي أو تُختصر بشكل يجعل من الصعب على البنك المستقبل النهائي أن يُعيد بناء المسار الكامل للتحويل.

حسابات المراسلات المصرفية Nostro و Vostro يُدرك المحترف أن هذه الحسابات تمثل الشريان الحيوي الذي يقوم عليه نظام المراسلات المصرفية الدولية، وأن فهم آليات عملها بعمق يُتيح فرصاً حقيقية للتمويه والإخفاء.

فحساب "نوسترو" (Nostro)، الذي يعني حرفياً "حسابنا لديكم"، هو الحساب الذي يحتفظ به البنك في دولة ما لدى بنك مراسل في دولة أخرى بالعملة الأجنبية لتلك الدولة. وحساب "فوسترو" (Vostro)، الذي يعني "حسابكم لدينا"، هو الحساب ذاته لكن من وجهة نظر البنك المراسل الذي يستضيف الحساب. وهذان المصطلحان يصفان الحقيقة نفسها من زاويتين مختلفتين.

والأهمية الحرجة لهذه الحسابات في سياق غسيل الأموال تكمن في حقيقة أساسية: وهي أن كثيراً من التحويلات المالية الدولية لا تتضمن انتقالاً مادياً فعلياً للأموال عبر الحدود الجغرافية. بل إن ما يحدث في الغالب هو عمليات قيد وخصم متقابلة في حسابات المراسلات المصرفية، حيث يُخصم المبلغ من حساب في بنك ما ويُقيد المبلغ المقابل في حساب آخر لدى بنك مراسل في بلد آخر. وفي نهاية كل يوم عمل، تتم تسوية هذه العمليات على أساس المقاصة الصافية، مما يعني أن ما يُسوّى فعلياً هو الفرق الصافي بين إجمالي التحويلات في كل اتجاه، وليس كل تحويل على حدة. وهذا النظام، الذي يُعدّ ضرورة عملية لإدارة حجم المعاملات الدولية الهائل، يخلق في الوقت ذاته تحديات جسيمة أمام عملية التتبع والتدقيق، إذ يصعب في كثير من الأحيان فصل معاملة فردية مشبوهة عن مئات أو آلاف المعاملات الأخرى التي تمر عبر الحساب ذاته في اليوم الواحد.

أنظمة المقاصة الإقليمية والعالمية:

إلى جانب نظام سويفت وحسابات المراسلات، يحتاج المحترف إلى فهم معمّق لأنظمة المقاصة والتسوية الكبرى التي تمثل البنية التحتية لحركة الأموال في المراكز المالية الرئيسية. ومن أبرز هذه الأنظمة: نظام CHIPS في الولايات المتحدة الذي يتولى مقاصة التحويلات الدولية بالدولار الأمريكي، ونظام TARGET2 في منطقة اليورو الذي يُدير المدفوعات الكبيرة بين البنوك في الدول الأعضاء، ونظام CHAPS في المملكة المتحدة الذي يتولى تسوية المدفوعات عالية القيمة بالجنيه الإسترليني. ويُدرك المحترف كيف تتفاعل هذه

الأنظمة مع بعضها، وأين تقع نقاط الانقطاع في مسارات التدقيق عند انتقال الأموال من نظام إلى آخر، وكيف يمكن استغلال الفجوات بينها لتعقيد عملية التتبع.

1.2 سيكولوجية الجريمة المالية: ما وراء الأدوات والتقنيات

إن فهم مهندس الجريمة المالية لا يكتمل بتحليل أدواته التقنية ومعارفه المهنية فحسب، بل يستلزم الغوص في البُعد النفسي والسلوكي الذي يُشكّل هذا العقل الإجرامي المتخصص. فالأدوات وحدها لا تصنع الجريمة، والمعرفة بذاتها لا تُحدد مسارها. إنما الذي يُحوّل المعرفة المشروعة إلى أداة إجرامية هو منظومة من الدوافع والتبريرات والأنماط السلوكية التي تتشكل تدريجياً وتُعيد تعريف علاقة الفرد بالقانون والأخلاق والمجتمع.

ومن خلال التحليل المعمّق للقضايا الكبرى في مجال الجرائم المالية، يمكن تمييز ثلاثة أنماط رئيسية من الفاعلين، يختلف كل منهم في دوافعه وسماته وطريقة عمله:

النمط الأول: غاسل الأموال المحترف — الممارس الذي تجاوز الخط الأحمر

غاسل الأموال المحترف ليس في الغالب شخصاً جاء من خارج المنظومة المهنية المشروعة. بل إنه في معظم الحالات مهني متعلم ومؤهل تأهيلاً عالياً: قد يكون محاسباً قانونياً سابقاً، أو مصرفياً ذا خبرة طويلة، أو محامياً تجارياً متمرساً، أو مستشاراً مالياً معروفاً في أوساطه المهنية. وقد تحوّل إلى الجانب الإجرامي ليس بقرار مفاجئ أو درامي، بل عبر تدرج بطيء ومتصاعد في ما يمكن تسميته "المنطقة الرمادية" حتى تجاوز الخط الفاصل بين المشروع وغير المشروع دون أن يُدرك بالضرورة متى حدث ذلك بالتحديد.

ويتميز هذا النمط بعدة خصائص جوهرية تجعله من أخطر الفاعلين في منظومة الجريمة المالية:

من حيث المعرفة التقنية:

يمتلك هذا الفاعل إلماماً عميقاً ومتكاملاً بالقانون الدولي، والمحاسبة، والنظم المصرفية، وأنظمة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال. وما يجعل معرفته خطيرة بشكل خاص هو أنه يعرف أنظمة الامتثال من الداخل، أي أنه يفهم كيف تعمل هذه الأنظمة، وما الذي تبحث عنه، وأين تكمن نقاط ضعفها، وما هي العتبات التي تُطلق الإنذارات، وكيف يمكن تصميم المعاملات بشكل يتفادى هذه المحفزات.

من حيث القدرة التصميمية:

يتمتع بالقدرة على ابتكار هياكل مالية وقانونية معقدة متعددة الطبقات والولايات القضائية، مصممة بشكل يجعل كل طبقة تبدو مستقلة ومشروعة بذاتها، بينما تعمل جميعها في النهاية ضمن منظومة واحدة هدفها تمويه الأصل الحقيقي للأموال.

من حيث إدارة العلاقات:

يحتفظ بشبكة واسعة من العلاقات مع مهنيين ووسطاء في عدة دول ومجالات، يعرف من خلالها كيف يصل إلى الخدمات التي يحتاجها في كل مرحلة من مراحل العملية، من تأسيس الشركات إلى فتح الحسابات إلى تنفيذ التحويلات إلى إدارة الأصول.

من حيث الانضباط الأمني: لا يتواصل إلا عبر قنوات آمنة ومشفرة، ولا يترك أثراً ورقياً أو إلكترونياً مباشراً يربطه بالعمليات التي يُصمّمها. ويحرص على الفصل التام بين هويته الحقيقية والهياكل التي يُنشئها.

من حيث القدرة على التكيف:

يتابع التطورات التشريعية والرقابية أولاً بأول، ويُعدّل أساليبه ومنهجياته باستمرار وفقاً لهذه التطورات. وهو يُدرك أن أي أسلوب ناجح اليوم قد يُصبح قابلاً للكشف غداً، ولذلك فإن الابتكار المستمر والتجديد المنهجي هما من ثوابت عمله.

من حيث الفصل التشغيلي:

لا يتعامل مع المال بشكل مباشر أبداً. فهو يُصمّم ويُخطط ويُوجّه، لكن تنفيذ الحركات المالية الفعلية يتم من خلال وسطاء وأدوات وكيانات متعددة، بحيث لا يمكن ربطه شخصياً بأي معاملة بعينها.

أما على صعيد الدوافع التي تُحرّك هذا النمط من الفاعلين، فيمكن تحديد أربعة دوافع رئيسية:

الجشع المنهجي:

وهو ليس مجرد طمع عابر أو رغبة آنية في الإثراء، بل هو نظرة منهجية إلى الثروة بوصفها هدفاً بذاته ومعياراً للنجاح والقيمة الذاتية. ويُعزّز هذا الدافع اعتقاد راسخ لدى كثير من هؤلاء الأفراد بأن "الجميع يفعل ذلك"، أو أن النظام المالي والضريبي غير عادل أصلاً وأن ما يفعلونه ليس سوى تعديل لهذا الخلل.

تحدي النظام والمتعة الفكرية:

ينظر كثير من مهندسي الجريمة المالية إلى عملهم بوصفه لعبة ذكاء عالية المستوى مع المؤسسات الرقابية والقضائية. وهم يستمتعون بتفوقهم المعرفي وقدرتهم على تصميم هياكل تتفادى الرقابة وتتجاوز الحواجز القانونية. وهذا البُعد النفسي يجعل الدافع ليس مادياً فحسب، بل يتضمن أيضاً عنصراً من الرضا الذاتي والشعور بالتفوق الذهني.

الطموح الاجتماعي والسعي إلى المشروعية:

وهو دافع بالغ الأهمية يتجاوز حدود الإثراء المادي. فكثير من غاسلي الأموال لا يكتفون بالثروة الخفية، بل يسعون إلى تحويلها إلى مكانة اجتماعية مشروعة ومعترف بها. إنهم يريدون أن يُرى نجاحهم ويُعترف به في العالم المشروع، ولذلك فإن غسيل الأموال بالنسبة لهم ليس غاية في ذاته بل وسيلة للوصول إلى عالم الأثرياء الشرعيين والاندماج فيه.

الخوف من المصادرة والفقدان:

وهو الدافع الأكثر عملية ومباشرة. فالشخص الذي يمتلك ثروة ذات مصدر غير مشروع يعيش في حالة قلق دائم من أن تُكتشف هذه الأموال وتُصادر، وبالتالي

فإن عملية الغسيل تُمثّل بالنسبة له محاولة لتأمين ثروته وحمايتها من خلال تحويلها إلى أصول تبدو مشروعة ولا يمكن الطعن فيها بسهولة.

النمط الثاني: المتهرب الضريبي — حماية الثروة المشروعة بوسائل غير مشروعة

يختلف المتهرب الضريبي عن غاسل الأموال في عدة جوانب جوهرية، وإن كانت الأدوات والتقنيات التي يستخدمها قد تتشابه في كثير من الأحيان. فالفرق الأساسي يكمن في طبيعة المال نفسه وفي الدافع الذي يُحرّك الفعل. ففي حالة غسيل الأموال، يكون المال في الأصل ناتجاً عن نشاط إجرامي، والهدف هو إخفاء مصدره غير المشروع. أما في حالة التهرب الضريبي، فإن المال في الغالب مشروع في مصدره، والمشكلة تكمن في محاولة إخفائه أو تحويله بطرق تهدف إلى التهرب من الالتزامات الضريبية المستحقة عليه قانوناً.

وعادةً ما يكون المتهرب الضريبي شخصاً ناجحاً في مجاله المهني أو التجاري، سواء كان رجل أعمال أو مستثمراً أو محترفاً في مجال ذي دخل مرتفع، وقد بنى ثروته بطرق مشروعة في معظم الأحيان. غير أنه ينظر إلى الالتزامات الضريبية نظرة سلبية بل عدائية أحياناً، حيث يعتبر الضرائب عقوبة على النجاح والاجتهاد، وليست مساهمة اجتماعية مشروعة يتطلبها العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة.

ويستخدم المتهرب الضريبي في كثير من الأحيان نفس الأدوات الهندسية التي يلجأ إليها غاسل الأموال المحترف: الشركات الوهمية أو القشرية، والصناديق الاستئمانية في ولايات قضائية ذات شفافية متدنية، والحسابات المصرفية في مراكز مالية خارجية، والهياكل المتعددة الطبقات والولايات القضائية. لكن الفرق هو أن الدافع هنا ليس إخفاء مصدر إجرامي بل حماية الثروة المشروعة من الاقتطاع الضريبي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخط الفاصل بين التخطيط الضريبي المشروع والتهرب الضريبي المجرَّم هو في الواقع خط رفيع وضبابي في كثير من الأحيان، وهذا الغموض بالذات هو ما يستغله المتهربون ومستشاروهم.

فالتخطيط الضريبي المشروع يعني استخدام الحوافز والإعفاءات والمزايا التي أقرّها المشرّع بصورة صريحة للأغراض التي صُمّمت من أجلها. وهذا النوع من التخطيط مشروع تماماً ولا إشكال قانوني فيه. أما التجنب الضريبي العدواني فيعني استغلال ثغرات في النصوص القانونية بطرق لم يقصدها المشرّع ولم يتوقعها، وبهدف تحقيق وفورات ضريبية لا تتوافق مع الغاية التي وُضع القانون من أجلها. وهذا النوع يقع في منطقة رمادية قانونياً وأخلاقياً. وأما التهرب الضريبي الصريح فيعني إخفاء الدخل أو الأصول عن السلطات الضريبية، أو تقديم معلومات كاذبة أو مضللة في الإقرارات الضريبية، وهذا يُعدّ جريمة جنائية بموجب معظم التشريعات.

النمط الثالث: الممول الإيديولوجي — المال في خدمة القضية

يختلف هذا النمط اختلافاً جذرياً عن النمطين السابقين، سواء في طبيعة الدافع أو في طريقة التعامل مع المال. فالدافع هنا ليس مادياً بالدرجة الأولى، ولا يتعلق بالإثراء الشخصي أو حماية الثروة الذاتية، بل هو دافع إيديولوجي أو سياسي أو ديني في جوهره. والهدف ليس تحويل المال من غير مشروع إلى مشروع، بل توجيه أموال قد تكون مشروعة في مصدرها نحو أغراض غير مشروعة أو محظورة قانوناً.

ومن أبرز ما يميز هذا النمط أن المال المستخدم قد يكون في كثير من الأحيان مشروعاً تماماً من حيث مصدره. فقد يأتي من تبرعات طوعية أو من أرباح أنشطة تجارية حقيقية أو من عوائد استثمارات مشروعة. غير أن الإشكالية لا تكمن في المصدر بل في الوجهة، أي في الأغراض التي تُوجَّه إليها هذه الأموال في نهاية المطاف.

ويستخدم هذا النمط من الفاعلين نفس القنوات والتقنيات التي يعتمد عليها غاسلو الأموال التقليديون، مما يُعقّد مهمة المكافحة ويُضيف إليها بُعداً إضافياً من الصعوبة. فالتحدي الأكبر هنا هو التمييز بين النشاط الخيري المشروع والتبرع الحقيقي من جهة، وبين التحويلات التي تُوظَّف لأغراض محظورة من جهة أخرى.

وتتعدد المصادر والقنوات التي يعتمد عليها هذا النمط من التمويل:

المؤسسات الخيرية والتبرعات:

فبعض المؤسسات الخيرية قد تُستخدم، أحياناً بعلم إدارتها وأحياناً دون علمها، كقنوات لتمرير أموال نحو أنشطة محظورة. وقد تكون هذه المؤسسات تُمارس نشاطاً خيرياً حقيقياً إلى جانب كونها واجهة أو قناة للتحويلات المشبوهة، مما يُصعّب التمييز بين التدفقات المشروعة وغير المشروعة.

الأعمال التجارية والمشاريع الاقتصادية:

فبعض الجماعات التي تسعى إلى تمويل أنشطة غير مشروعة تُدير أعمالاً تجارية حقيقية تُحقق أرباحاً مشروعة، ثم تُوظِّف هذه الأرباح كلياً أو جزئياً لتمويل الأنشطة المحظورة.

شبكات التحويل غير الرسمية:

ومن أبرزها نظام الحوالة التقليدي الذي يعود في أصوله إلى قرون عديدة. يقوم هذا النظام على شبكة من الوسطاء في بلدان مختلفة يُجرون عمليات تحويل أموال على أساس الثقة المتبادلة، دون أن تمر هذه التحويلات بالقنوات المصرفية الرسمية. وبطبيعته، يعمل هذا النظام بعيداً عن أعين الرقابة المؤسسية، مما يجعله أداة فعالة لنقل الأموال عبر الحدود دون تسجيل أو توثيق رسمي.

العملات الرقمية والمنصات الإلكترونية: ويشمل ذلك حملات التبرع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، واستخدام محافظ عملات رقمية مجهولة الهوية أو صعبة التتبع، ومنصات التمويل الجماعي التي يمكن استخدامها لجمع أموال بذرائع مشروعة ثم توجيهها نحو أهداف مختلفة تماماً.

1.3 كيف تتحول المعرفة المشروعة إلى أداة إجرامية؟ مراحل الانزلاق

هنا نصل إلى واحدة من أكثر النقاط إثارة للتأمل وأعمقها أثراً في مجال فهم الجرائم المالية: وهي المفارقة التي تقوم على أن المعرفة نفسها التي تجعل المحامي أو المحاسب أو المصرفي ناجحاً ومتميزاً في عمله المشروع هي ذاتها التي تجعله خطيراً إذا قرر — أو انزلق تدريجياً نحو — توظيفها لأغراض إجرامية.

إن التحول من المهني المشروع إلى المهني المنحرف لا يحدث في الغالب بصورة مفاجئة أو نتيجة قرار واعٍ ومحسوب في لحظة بعينها. بل إن ما تكشفه الدراسات والقضايا الموثقة هو أن هذا التحول يمر عادةً بخمس مراحل متدرجة:

المرحلة الأولى: الفضول المهني وسبر الحدود:

تبدأ هذه المرحلة عندما يبدأ المهني باستكشاف حدود النظام القانوني والمالي الذي يعمل ضمنه، مدفوعاً بفضول مهني أو أكاديمي مشروع في ظاهره. يبدأ بطرح أسئلة مثل: ما الذي يمنعني من استخدام هذا الترتيب القانوني؟ ما هي الحدود الفعلية لهذه القاعدة؟ هل يمكن تفسير هذا النص بطريقة مختلفة؟ وفي هذه المرحلة، يظل السلوك ضمن نطاق المعرفة النظرية ولا يتجاوز إلى التطبيق العملي غير المشروع.

المرحلة الثانية: التبرير الأخلاقي وإعادة تعريف المشروعية:

في هذه المرحلة، يبدأ المهني بتطوير منظومة تبريرات أخلاقية لما يقترب من فعله أو يفكر فيه. وتتخذ هذه التبريرات أشكالاً متعددة، من أبرزها: "الجميع يفعل ذلك"، و"هذه ليست جريمة بل ثغرة في النظام"، و"أنا لا أضر بأحد بل أساعد عملائي على تحسين وضعهم"، و"النظام الضريبي غير عادل وأنا أقوم بتصحيح هذا الخلل". وهذه التبريرات تُمثّل عملية نفسية بالغة الأهمية، لأنها تُعيد تعريف حدود المقبول في ذهن المهني وتُمهّد الطريق نحو المرحلة التالية.

المرحلة الثالثة: التدرج العملي في المنطقة الرمادية:

يبدأ المهني هنا بتنفيذ معاملات تقع فعلياً في المنطقة الرمادية بين المشروع وغير المشروع. قد تكون هذه المعاملات بسيطة نسبياً في البداية ولا تبدو خطيرة في ذاتها. لكن مع كل معاملة ناجحة لا تُكتشف، تتراجع الحساسية الأخلاقية وتزداد الثقة في القدرة على تجاوز الحدود دون عواقب. وهذا التدرج هو من أخطر المراحل، لأن الخطوة التي تفصل بين معاملة رمادية وأخرى تتجاوز الخط الأحمر قد تكون غير محسوسة.

المرحلة الرابعة: الاحتراف الإجرامي والاندماج في الشبكة:

في هذه المرحلة يُصبح المهني جزءاً فعلياً من الشبكة الإجرامية، سواء أدرك ذلك أم لم يُدركه. يبدأ بتصميم هياكل أكثر تطوراً وتعقيداً، ويتقاضى عمولات ومكافآت مجزية مقابل خدماته، ويُطوّر علاقات مع فاعلين آخرين في سلسلة الغسيل. ومع الوقت، يُصبح اعتماد الشبكة عليه كبيراً، كما يُصبح انسحابه منها أمراً صعباً لأن ذلك قد يُعرّض الشبكة بأكملها للكشف، وبالتالي يُعرّضه هو شخصياً للخطر.

المرحلة الخامسة: التطبيع وفقدان البوصلة الأخلاقية:

في هذه المرحلة الأخيرة، تُصبح الممارسات الإجرامية جزءاً من الروتين اليومي للمهني. يفقد القدرة على التمييز الواضح بين المشروع وغير المشروع، أو يتوقف عن المحاولة أصلاً. ويتعامل مع عمله كمهنة متخصصة ذات متطلبات وتحديات، دون أن يرى فيها بُعداً أخلاقياً أو إجرامياً. وهذا التطبيع هو ما يجعل اكتشاف هؤلاء الأفراد صعباً في كثير من الأحيان، لأنهم يظهرون في محيطهم المهني والاجتماعي كأشخاص طبيعيين وناجحين ومحترمين.

1.4 نظرية المعرفة المزدوجة الاستخدام: المفارقة الجوهرية

تقودنا الملاحظات السابقة إلى مفهوم بالغ الأهمية يمكن أن يُشكّل إطاراً نظرياً مفيداً لفهم العلاقة بين المعرفة المهنية المشروعة والجريمة المالية. وهو مفهوم "المعرفة المزدوجة الاستخدام" (Dual-Use Knowledge)، وهو مفهوم مستعار أصلاً من مجالات الأسلحة والتكنولوجيا النووية والأبحاث البيولوجية، حيث يُستخدم لوصف المعارف والتقنيات التي يمكن توظيفها في أغراض سلمية ومفيدة، كما يمكن توظيفها في أغراض مدمرة وخطيرة.

والمقصود بهذا المفهوم في سياقنا هو أن المعارف والمهارات التقنية التي يكتسبها المهنيون في مجالات القانون والمحاسبة والمصرفية هي في حد ذاتها معارف محايدة أخلاقياً. فهي لا تحمل في جوهرها صفة المشروعية أو عدم المشروعية، تماماً كما أن معرفة كيمياء الأدوية يمكن أن تُستخدم لتطوير علاجات تُنقذ حياة الملايين، كما يمكن أن تُستخدم لتصنيع سموم فتاكة.

وهنا تبرز المفارقة الأكثر عمقاً في هذا المجال بأكمله: أن أفضل مكافحي غسيل الأموال وأمهر مهندسيه يتشاركون في القاعدة المعرفية ذاتها. فخبير الامتثال الذي يُصمّم أنظمة الكشف عن المعاملات المشبوهة والمحقق المالي الذي يتتبع مسارات الأموال المغسولة من جهة، ومهندس الجريمة المالية الذي يُصمّم الهياكل المعقدة لتفادي الكشف من جهة أخرى، كلاهما يستند إلى المعرفة نفسها بالقوانين الدولية، والمعايير المحاسبية، والأنظمة المصرفية، وآليات التحويل والمقاصة. والفارق الجوهري بينهما لا يكمن في نوع المعرفة أو مستواها، بل في التوجه الأخلاقي والمؤسسي الذي يُحدّد كيفية توظيف هذه المعرفة.

ويمكن توضيح هذا التشابه المقلق من خلال أمثلة محددة: فالفهم العميق لقوانين السرية المصرفية يُستخدم من قبل المهني المشروع لحماية خصوصية العملاء الشرعيين، بينما يُستخدم من قبل مهندس الجريمة لاستغلال هذه القوانين في إخفاء أموال غير مشروعة. والمعرفة المتقدمة بالمعايير المحاسبية الدولية تُستخدم من قبل المحاسب القانوني النزيه لإعداد تقارير مالية شفافة ودقيقة، بينما يُوظّفها المحترف المنحرف في تصميم هياكل محاسبية مضللة تُخفي الطبيعة الحقيقية للمعاملات. والفهم التقني لنظام سويفت وآليات التحويل المصرفي يُمكّن المصرفي الشريف من تسهيل التجارة الدولية المشروعة، بينما يُمكّن الفاعل الإجرامي من تمرير تحويلات مشبوهة عبر الثغرات في بنية الرسائل المالية. والقدرة على تحليل الشبكات المالية المعقدة تُستخدم من قبل المحقق لكشف أنماط الغسيل وتتبع مساراته، بينما يستخدمها المصمم الإجرامي لبناء شبكات يصعب كشفها أو اختراقها.

1.5 الحلقة المفقودة: الأخلاق المهنية والرقابة الذاتية

يطرح ما سبق تساؤلاً جوهرياً ذا بُعد تنظيمي وتعليمي ومؤسسي بالغ الأهمية: إذا كانت المعرفة نفسها يمكن أن تُستخدم لأغراض مشروعة أو إجرامية، فكيف يمكن للأنظمة التعليمية والمهنية أن تُعزّز الجانب الأخلاقي وتُقلّل من مخاطر الانحراف، دون أن تُقيّد في الوقت نفسه المعرفة التقنية اللازمة لعمل المهنيين الشرعيين؟

إن الإجابة على هذا السؤال لا يمكن أن تكون بسيطة أو أحادية البُعد، لكنها تتطلب مقاربة متعددة المستويات تشمل عدة عناصر أساسية:

التدريب الأخلاقي المستمر والمدمج في الممارسة المهنية:

لا يكفي أن تُدرَّس الأخلاقيات المهنية كمساق أكاديمي يمر به الطالب مرة واحدة ثم ينساه. بل يجب أن تكون الأخلاقيات جزءاً لا يتجزأ من التطوير المهني المستمر، وأن تُناقش في سياق حالات واقعية وتحديات عملية حقيقية، وأن تُربط بشكل مباشر بالمهارات التقنية التي يكتسبها المهني. فالأخلاقيات المعزولة عن الممارسة تبقى مجرد مبادئ نظرية لا تأثير لها في سلوك الأفراد تحت الضغط.

الثقافة المؤسسية الداعمة للنزاهة:

تحتاج المؤسسات المالية والقانونية والمحاسبية إلى خلق بيئة عمل تُشجّع على الإبلاغ عن الممارسات المشبوهة، وتحمي المبلغين من الانتقام، وتُرسي قواعد واضحة لا تترك مجالاً للغموض فيما يتعلق بحدود السلوك المقبول. فالمؤسسات التي تُكافئ النتائج المالية دون أن تسأل عن الطريقة التي تحققت بها تخلق بيئة مواتية للانحراف.

المساءلة المهنية الفعالة والرادعة:

يجب أن تكون عقوبات الانحراف المهني واضحة وصارمة ومُطبَّقة فعلاً. فالمهنيون الذين ينحرفون عن معايير المهنة يجب أن يعرفوا مسبقاً أن الثمن سيكون باهظاً، سواء على صعيد الملاحقة الجنائية أو المسؤولية المدنية أو العقوبات التأديبية المهنية أو فقدان السمعة.

تقليل المنطقة الرمادية من خلال الوضوح التشريعي:

كلما كانت القوانين أكثر وضوحاً في تحديد الخطوط الفاصلة بين المشروع وغير المشروع، كلما تقلّصت المساحة التي يمكن أن يستغلها المحترفون المنحرفون. والغموض التشريعي، وإن كان حتمياً في بعض المجالات، يجب أن يُقلَّل قدر الإمكان في المجالات ذات المخاطر العالية.

القدوة المهنية والنماذج الملهمة:

إن وجود نماذج مهنية مشرفة وناجحة في المجالات المالية والقانونية يُسهم في بناء ثقافة مهنية تربط النجاح بالنزاهة، وليس بالقدرة على تجاوز الحدود. والأجيال الجديدة من المهنيين تتأثر بما تراه من سلوكيات ونتائج أكثر مما تتأثر بما تسمعه من محاضرات ونصائح.

خلاصة الفصل الأول

يمكن تلخيص أبرز ما تناوله هذا الفصل في خمس نقاط محورية:

أولاً: يقوم البناء المعرفي لمهندس الجريمة المالية على ثلاثة أعمدة متكاملة تُشكّل ما أسميناه "المثلث المعرفي الحرج"، وهي: القانون الدولي والتجاري الذي يُوفّر خريطة الثغرات والفجوات بين الأنظمة القانونية، والمحاسبة والتدقيق المالي اللذان يُوفّران أدوات التمويه والإخفاء، والهندسة المصرفية التي تُوفّر الفهم العملي لآليات تدفق الأموال عبر البنية التحتية للنظام المالي العالمي.

ثانياً: تتباين دوافع الفاعلين في مجال الجرائم المالية تبايناً جوهرياً بين ثلاثة أنماط رئيسية: الجشع والطموح لدى غاسل الأموال المحترف، وحماية الثروة المشروعة من الضرائب لدى المتهرب الضريبي، والإيمان بقضية إيديولوجية لدى الممول السياسي أو الديني.

ثالثاً: تتسم المعرفة في هذا المجال بطبيعة مزدوجة الاستخدام، حيث يمكن توظيف المهارات نفسها في المكافحة المشروعة أو في تصميم الجريمة، والفارق يكمن في التوجه الأخلاقي والمؤسسي.

رابعاً: يمر التحول من المهني المشروع إلى المحترف الإجرامي عادةً بمسار تدريجي يبدأ من الفضول المهني ويمر بالتبرير الأخلاقي والتدرج العملي وصولاً إلى الاحتراف الإجرامي والتطبيع الكامل.

خامساً: تمثل الأخلاق المهنية والرقابة الذاتية الحلقة المفقودة التي يجب تعزيزها على المستوى التعليمي والمؤسسي والتشريعي لتقليل مخاطر تحول المعرفة المشروعة إلى أداة إجرامية.

في الفصل التالي، سننتقل من تحليل الفرد إلى تحليل البنية الجماعية، وسنستعرض ما يمكن تسميته "سيمفونية الغسيل": أي الخريطة التفصيلية للشبكة المتكاملة التي تقف وراء عمليات غسيل الأموال المعقدة، من العقل المدبّر الذي يُصمّم العملية، إلى حراس البوابة الذين يُسهّلون دخولها إلى النظام المشروع، مروراً بالسنافر الذين يُنفّذون التحويلات الصغيرة، والبغال المالية التي تنقل الأموال عبر الحدود، والواجهات اللامعة التي تُضفي المشروعية النهائية على الأموال المغسولة.

الفصل الثاني: سيمفونية الغسيل — خريطة الشبكة المتكاملة

تمهيد

إن اختيار مصطلح **"السيمفونية"** لوصف عمليات غسيل الأموال المتطورة ليس من قبيل التجميل اللغوي أو المجاز الأدبي العابر، بل هو توصيف يعكس حقيقة بنيوية عميقة تُميّز هذه العمليات عن غيرها من الجرائم المالية البدائية أو الفردية.

ففي السيمفونية الموسيقية، لا تستطيع آلة واحدة، مهما بلغت براعة عازفها، أن تُنتج العمل الفني المتكامل بمفردها. بل يتطلب الأمر تناسقاً دقيقاً ومحكماً بين عشرات الآلات المختلفة، كلّ منها يعزف دوره المحدد، في اللحظة المناسبة، وبالإيقاع المطلوب، وتحت إشراف قائد أوركسترا يمتلك الرؤية الشاملة للعمل بأكمله، بينما لا يرى كل عازف سوى النوتة الموضوعة أمامه. والنتيجة النهائية لا تُنسب إلى أي عازف منفرد، بل إلى البنية الجماعية التي تعمل كمنظومة واحدة متكاملة.

وعلى النحو ذاته تماماً، تعمل عمليات غسيل الأموال الاحترافية. فهي تقوم على شبكة من الفاعلين المتخصصين، يؤدي كل منهم دوراً محدداً بدقة متناهية، في توقيت مدروس، وضمن تسلسل منظم، وغالباً دون أن يعرف كثير من هؤلاء الفاعلين الصورة الكاملة للعملية التي يشاركون فيها. وهذا التقسيم المنهجي للأدوار والمعرفة هو ما يمنح هذه الشبكات مرونتها ومتانتها، وهو في الوقت ذاته ما يجعل تفكيكها تحدياً استثنائياً يتجاوز قدرات أي جهة منفردة.

2.1 رؤية بانورامية للشبكة الإجرامية: الهيكل العام

قبل أن ننتقل إلى تشريح كل فاعل على حدة وتحليل دوره ووظيفته، من الضروري أن نبدأ برؤية الصورة الكاملة للشبكة وكيف تتفاعل عناصرها المختلفة. فالفهم الجزئي لدور كل فاعل بمعزل عن السياق الأشمل لا يكفي لإدراك الطبيعة المنظومية لعملية الغسيل.

والشبكة النموذجية لعملية غسيل أموال متطورة تتضمن عادةً ست حلقات رئيسية متداخلة ومتفاعلة: العقل المدبر الذي يُصمّم العملية ويُشرف عليها من بعيد دون أن يلمس الأموال، وحراس البوابة الذين يُضفون الشرعية القانونية والمهنية على العملية، والواجهات اللامعة التي تُوفر المصداقية الاجتماعية والإعلامية، والوسطاء غير الرسميين الذين ينقلون القيمة عبر قنوات موازية بعيداً

عن الرقابة المؤسسية، والسنافر والبغال المالية الذين يُنفذون العمليات اليومية على أرض الواقع، وأخيراً النظام المالي الشرعي الذي تُدمج فيه الأموال في نهاية المطاف.

وتتراتب هذه الحلقات في بنية هرمية من حيث المعرفة والسلطة، لكنها تعمل في الوقت ذاته كشبكة مرنة من حيث التشغيل والتنفيذ. فالعقل المدبر يقف على قمة الهرم المعرفي ويرى الصورة الكاملة، بينما تتناقص المعرفة بالبنية الشاملة كلما اتجهنا نحو قاعدة الهرم، حيث يؤدي السنافر والبغال المالية أدوارهم التنفيذية دون أن يدركوا في الغالب الأبعاد الحقيقية للعملية التي يشاركون فيها.

العقل المدبر: قائد الأوركسترا الذي لا يلمس آلة

يقف على قمة هذا الهرم ما يُعرف بـ "العقل المدبر" أو "المهندس"، وهو الفرد أو المجموعة الصغيرة التي تمتلك الرؤية الاستراتيجية الشاملة للعملية بأكملها، من لحظة نشوء الأموال غير المشروعة في جريمتها المصدرية وحتى لحظة اندماجها في الاقتصاد الشرعي بصورة لا تُثير الريبة.

يتميز العقل المدبر بعدة خصائص جوهرية تجعله الحلقة الأهم والأخطر في سلسلة الغسيل:

الرؤية الاستراتيجية الشاملة: يمتلك فهماً كاملاً ومتكاملاً للدورة المالية بأسرها، ويستطيع أن يرى كيف تترابط المراحل المختلفة وكيف تتفاعل الأدوار المتعددة لتُنتج النتيجة المطلوبة. وهو لا يكتفي بفهم الحاضر بل يستشرف التطورات التنظيمية والرقابية المستقبلية ويُصمم هياكله بما يستوعبها مسبقاً.

شبكة العلاقات الدولية: يحتفظ بصلات وعلاقات مع حراس البوابة ومصرفيين ومسؤولين ووسطاء في عدة ولايات قضائية مختلفة. وهذه العلاقات ليست عشوائية بل مبنية على الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة، وقد تستغرق سنوات لبنائها وتوطيدها.

القدرة على التكيف والابتكار: يمتلك المرونة الذهنية والمعرفية اللازمة لابتكار مخططات جديدة استجابةً للتطورات الرقابية. فكلما أُغلقت ثغرة أو طُوّرت أداة رقابية جديدة، يبحث عن مسارات بديلة وأساليب مبتكرة تتجاوز القيود المستحدثة.

إدارة المخاطر الاستراتيجية: يُجري تقييماً مستمراً لمخاطر الكشف والملاحقة، ويُصمم خطط طوارئ وبدائل تشغيلية لمواجهة السيناريوهات المختلفة. ويعرف متى يجب التوقف عن استخدام مسار معين، ومتى يجب تغيير الهياكل القائمة، ومتى يجب الانسحاب كلياً من عملية معينة.

والملاحظة الأكثر أهمية في فهم طبيعة العقل المدبر هي أنه نادراً ما يتعامل بشكل مباشر مع الأموال محل الغسيل. فهو يُصمم ويُخطط ويُوجّه ويُراقب، لكن التنفيذ الفعلي والتعامل المباشر مع الأموال يتم من خلال طبقات متعددة من الوسطاء والمنفذين. وهذا الفصل الصارم بين التخطيط والتنفيذ ليس عرضياً بل هو سمة مقصودة ومحسوبة تهدف إلى تعظيم صعوبة ربط العقل المدبر بالعمليات في حال الكشف عن أي حلقة من حلقات الشبكة. وهذا النمط التنظيمي يتشابه إلى حد كبير مع ما تعتمده منظمات الجريمة المنظمة الحديثة بشكل عام، حيث يبقى القادة الحقيقيون بعيدين عن ساحة العمل التنفيذي ومحميين بجدار من العزل المعرفي والتشغيلي.

وفي ما يخص الخلفية المهنية للعقل المدبر في العصر الحديث، فإنه غالباً ما يكون ذا تكوين مهني عالي المستوى في مجالات القانون أو المحاسبة أو المصرفية أو الاستشارات المالية، وقد سبق الإشارة إلى مسار التحول المهني في الفصل الأول. ويمتلك إلماماً عميقاً بأنظمة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال ذاتها، وهو ما يُمكّنه من تصميم عملياته بشكل يتفادى المحفزات والمعايير التي تستخدمها هذه الأنظمة. كما يتميز بانضباط أمني عالٍ المستوى، حيث لا يتواصل إلا عبر قنوات مشفرة وآمنة، ولا يترك أثراً ورقياً أو إلكترونياً مباشراً يمكن أن يربطه بالعمليات التي يُشرف عليها.

حراس البوابة: مفتاح الدخول إلى النظام الشرعي

يُعدّ مفهوم "حراس البوابة" من المفاهيم المحورية في أدبيات مكافحة غسيل الأموال الدولية، ويُشير إلى فئة محددة من المهنيين الذين يقفون، بحكم طبيعة عملهم ووظائفهم، عند نقاط الدخول الحرجة إلى النظام المالي والقانوني المشروع. ويشمل هذا المفهوم بالدرجة الأولى المحامين، والمحاسبين القانونيين، والمستشارين الماليين، ووكلاء العقارات، ومزودي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية.

والأصل في وظيفة هؤلاء المهنيين أنهم يُمثلون خط الدفاع الأول الذي يمنع دخول الأموال غير المشروعة إلى المنظومة المالية الشرعية. فهم بحكم موقعهم المهني والمؤسسي يملكون القدرة على التحقق من هوية العملاء ومصادر أموالهم، وعلى رفض التعامل مع المعاملات المشبوهة، وعلى الإبلاغ عن الأنشطة غير الطبيعية. غير أن المشكلة تنشأ حين ينحرف بعض هؤلاء المهنيين عن دورهم الرقابي ويتحولون، عن وعي أو عن تواطؤ، إلى أدوات تمكين للجريمة المالية. وعندما يحدث هذا الانحراف، يُصبح حارس البوابة من أخطر عناصر الشبكة الإجرامية على الإطلاق، لأنه يُوفر ما لا يستطيع أي فاعل آخر توفيره: الشرعية المؤسسية والغطاء المهني.

وتصف مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) هذه الظاهرة بأنها تُمثل أحد أكبر التحديات المنهجية والبنيوية في مكافحة غسيل الأموال. وذلك لأن هؤلاء المهنيين يمتلكون ميزتين فريدتين تجعلان تورطهم بالغ الخطورة:

الميزة الأولى هي الشرعية المؤسسية. فحارس البوابة يتحدث لغة النظام ويحمل تراخيصه وشهاداته المعترف بها، ويعمل ضمن الإطار المؤسسي الرسمي. وهذا يعني أن أي هيكل أو معاملة تمر من خلاله تكتسب تلقائياً درجة من المصداقية الظاهرية التي يصعب الطعن فيها من الوهلة الأولى.

والميزة الثانية هي امتياز السرية المهنية. وبخاصة في حالة المحامين، حيث يمتد امتياز سرية العلاقة بين المحامي والموكل ليُشكّل حاجزاً قانونياً أمام التحقيقات والاستفسارات الرقابية، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في الفصل التالي.

وتتعدد الأدوار التي يؤديها حراس البوابة في سلسلة الغسيل بحسب تخصصاتهم المهنية:

فالمحامون المنحرفون يتولون إنشاء الشركات الوهمية في ملاذات ضريبية، وصياغة العقود المعقدة التي تُضفي مظهراً مشروعاً على المعاملات غير المشروعة، وإدارة الصناديق الاستئمانية التي تُخفي الملكية الحقيقية، وتوفير الغطاء القانوني من خلال امتياز السرية المهنية.

والمحاسبون المنحرفون يُعدّون دفاتر ومستندات مالية مزورة أو مضللة، ويُقدّمون إقرارات ضريبية لا تعكس الواقع الحقيقي للأنشطة الاقتصادية، ويُديرون حسابات مصرفية متعددة بطرق تُعقّد عملية التتبع.

والمستشارون الماليون المنحرفون يُصممون هياكل استثمارية معقدة الغرض منها تمويه مصدر الأموال، ويُديرون صناديق استثمارية تُستخدم كقنوات للغسيل، ويُقدمون استشارات تُساعد على تجاوز الالتزامات القانونية والضريبية.

ووكلاء العقارات المنحرفون يُسهّلون عمليات شراء العقارات دون إجراء تحقيق كافٍ في مصدر الأموال المستخدمة، ويُساعدون على إخفاء هوية المشتري الحقيقي من خلال استخدام الكيانات القانونية الوسيطة.

ومزودو خدمات الشركات المنحرفون يتولون تأسيس الشركات في ولايات قضائية ذات شفافية متدنية، وتوفير مديرين صوريين وعناوين مسجلة تُعطي للكيانات الوهمية مظهراً حقيقياً ووجوداً ظاهرياً.

والمصرفيون المتواطئون يُسهّلون فتح الحسابات دون إجراءات تحقق كافية، ويتجاوزون أنظمة المراقبة الداخلية أو يُلغون التنبيهات المشبوهة التي تُصدرها هذه الأنظمة.

الوسطاء التشغيليون: مديرو العمليات اليومية

يُمثل الوسطاء التشغيليون الحلقة الوسطى الحرجة التي تربط بين المستوى الاستراتيجي الذي يُمثله العقل المدبر والمستوى التنفيذي الذي يتولاه السنافر والبغال المالية. وهؤلاء هم مديرو العمليات الذين يترجمون الاستراتيجية العامة إلى تكتيكات يومية قابلة للتنفيذ، ويتولون إدارة التفاصيل التشغيلية التي تُحدد نجاح أو فشل العملية.

وتشمل مهامهم الرئيسية عدة محاور: تنسيق الأنشطة وضمان تزامنها عبر الولايات القضائية المختلفة، وتجنيد السنافر والبغال المالية وتدريبهم ومراقبة أدائهم، واستخدام قنوات اتصال مشفرة وبروتوكولات أمنية صارمة لتقليل مخاطر الكشف، والتعامل مع الحالات الطارئة كتجميد حساب مصرفي أو ورود استفسار رقابي أو اعتقال أحد المنفذين.

وعادةً ما يكون هؤلاء الوسطاء من ذوي الخبرة العملية في مجالات الوساطة المالية أو الصرافة أو التجارة الدولية، ويمتلكون شبكات علاقات واسعة تُمكّنهم من الوصول إلى الموارد البشرية واللوجستية اللازمة لتنفيذ العمليات. ويتقاضون عادةً عمولات كبيرة تتراوح في المتوسط بين خمسة وخمسة عشر بالمئة من المبلغ المُغسَل، وهو ما يعكس الدور الحيوي والمخاطر المرتفعة التي يتحملونها. ويعملون في الغالب في المنطقة الرمادية بين المشروع وغير المشروع، مما يُوفّر لهم درجة من الغطاء القانوني وإمكانية الإنكار المعقول في حال المواجهة.

السنافر والبغال المالية: جنود الخط الأمامي

السنافر

مصطلح "السنافر" — المستمد من شخصيات الرسوم المتحركة الصغيرة الزرقاء المعروفة — يُشير في أدبيات مكافحة غسيل الأموال إلى الأفراد الذين يقومون بعمليات التجزئة، المعروفة تقنياً بمصطلح Structuring، والتي تُسمى أيضاً Smurfing. وتقوم هذه العملية على مبدأ بسيط في ظاهره لكنه فعال في تطبيقه: تقسيم المبالغ الكبيرة إلى مبالغ صغيرة متعددة، ثم إيداعها عبر عدة بنوك وحسابات مختلفة لتفادي حدود الإبلاغ الإلزامي التي تفرضها القوانين المصرفية.

وفي العمليات المتطورة، لا يقتصر دور السنافر على مجرد إيداع مبالغ نقدية صغيرة في الحسابات المصرفية، بل يمتد ليشمل أنشطة أكثر تنوعاً مثل شراء أدوات نقدية متعددة كالشيكات السياحية والحوالات المالية وبطاقات الدفع المسبقة من مواقع مختلفة وبمبالغ صغيرة، وإجراء عمليات صرف عملات متعددة عبر مكاتب صرافة مختلفة، وشراء سلع عالية القيمة نقداً مثل الساعات الفاخرة

والمجوهرات والأجهزة الإلكترونية المتطورة ثم إعادة بيعها لتحويل النقد إلى تحويلات مصرفية مشروعة ظاهرياً.

ومن أبرز خصائص السنافر أنهم عادةً ما يكونون أفراداً بسطاء من حيث المستوى المهني والمعرفي، وقد يكونون عمالاً أو طلاباً أو عاطلين عن العمل، يتم تجنيدهم مقابل عمولات صغيرة نسبياً. والأهم من ذلك أنهم غالباً لا يعرفون الصورة الكاملة للعملية التي يشاركون فيها، ولا يُدركون بالضرورة الأبعاد الحقيقية لما يقومون به. وهذا الجهل المقصود يخدم هدفين: حماية الشبكة في حال اعتقال أحد السنافر، لأنه ببساطة لا يملك المعلومات الكافية للإرشاد إلى بقية عناصر الشبكة، وتوفير درجة من الإنكار المعقول للسنفور نفسه الذي يمكنه الادعاء بأنه لم يكن يعلم بطبيعة النشاط.

وتتسم هذه الفئة بأنها تتحمل أعلى مخاطر الكشف والاعتقال من بين جميع عناصر الشبكة، لأنها تتعامل مباشرة مع النظام المصرفي وتتعرض لكاميرات المراقبة وإجراءات التعرف على الهوية. لكنها في المقابل هي الأقل معرفة بالبنية الشاملة والأسهل استبدالاً في حال فقدانها.

البغال المالية

البغال المالية هم الأفراد الذين يسمحون باستخدام حساباتهم المصرفية الشخصية كقنوات لتمرير الأموال غير المشروعة مقابل عمولة أو مقابل مادي آخر. وتتفاوت درجة وعي هؤلاء الأفراد بطبيعة ما يقومون به تفاوتاً كبيراً، مما يُنتج ثلاث فئات متمايزة:

الفئة الأولى هي البغال المتعمدة، وهم الأفراد الذين يعرفون تماماً أنهم يُساهمون في عملية غسيل أموال ويقبلون المخاطر المترتبة على ذلك مقابل العائد المالي الذي يحصلون عليه.

الفئة الثانية هي البغال المضللة، وهم الأفراد الذين يُجنَّدون عبر إعلانات وظائف وهمية تحمل مسميات جذابة مثل "وكيل تحويلات مالية دولي" أو "مدير حسابات خارجية"، ولا يُدركون في البداية الطبيعة الإجرامية الحقيقية للنشاط الذي يُمارسونه. وهذه الفئة آخذة في التوسع بشكل ملحوظ مع انتشار منصات التوظيف الرقمية وسهولة إنشاء إعلانات وظائف مقنعة.

الفئة الثالثة هي البغال المستغلة، وهم الأفراد الذين يوجدون في أوضاع هشة اجتماعياً واقتصادياً، مثل المهاجرين غير النظاميين والمدمنين والأشخاص الذين يعانون من ضائقة مالية حادة، والذين يُستغلون بالإكراه أو الضغط أو الاستغلال لاستخدام حساباتهم في تمرير الأموال.

الواجهات اللامعة: استثمار المصداقية الاجتماعية

يُمثّل استخدام الشخصيات العامة والمشاهير والفنانين كواجهات لعمليات غسيل الأموال واحداً من أكثر أساليب التمويه إبداعاً وخطورة، لأنه يستغل ظاهرة نفسية واجتماعية عميقة ومؤثرة تُعرف في علم النفس المعرفي بـ "تأثير الهالة" (Halo Effect).

وهذا التحيز المعرفي يجعل الناس، بما فيهم المحللون المصرفيون والمحققون الماليون والموظفون الرقابيون، يميلون تلقائياً إلى افتراض أن الشخص المعروف أو المحترم أو الناجح في مجال معين هو بالضرورة نزيه وموثوق في المجالات الأخرى. وهذا الافتراض غير الواعي يُقلل من مستوى التدقيق والمراجعة التي تُمارس على المعاملات المرتبطة بهذه الشخصيات، مما يخلق فجوة رقابية حقيقية يمكن استغلالها بفعالية.

وتتعدد أنماط استخدام الواجهات العامة في عمليات الغسيل:

النمط الأول: الشريك الصوري في المشروع الاستثماري. في هذا النمط، تظهر الشخصية العامة كشريك ظاهر في مشروع استثماري، سواء كان عقارياً أو ترفيهياً أو تكنولوجياً. ويُضفي حضور هذه الشخصية مصداقية هائلة على المشروع، مما يُسهّل جذب مستثمرين حقيقيين وفتح حسابات مصرفية والحصول على تسهيلات ائتمانية ويُقلّل في الوقت ذاته من مستوى التدقيق الرقابي. بينما يمتلك المجرم المالي الحقيقي النصيب الأكبر من المشروع من خلال شركات وهمية متعددة الطبقات لا يمكن ربطها به بسهولة.

النمط الثاني: الجمعية الخيرية كغطاء اجتماعي. يتضمن هذا النمط إنشاء جمعية خيرية يرأسها أو يدعمها أحد المشاهير أو الشخصيات العامة المؤثرة. وتُنظّم هذه الجمعية حفلات خيرية فاخرة تحظى بتغطية إعلامية إيجابية واسعة، مما يخلق هالة من النبل والمصداقية حولها. وفي الخلفية، تُستخدم الجمعية لتمرير الأموال غير المشروعة من خلال مصاريف إدارية مبالغ فيها ورسوم استشارية لشركات يملكها المجرم وعقود خدمات وهمية. ويزداد الأمر تعقيداً بسبب الحساسية الاجتماعية والإعلامية التي تُحيط بأي محاولة لانتقاد جمعية خيرية أو التشكيك في نشاطها.

النمط الثالث: الفنان كوسيلة لغسل القيمة. في هذا النمط، يقوم المجرم بشراء أعمال الفنان بأسعار مبالغ فيها بشكل واضح من خلال معارض فنية أو مزادات علنية. ويتلقى الفنان هذه المبالغ كعائدات بيع فني مشروعة ظاهرياً. ثم يُعيد الفنان جزءاً من المال إلى المجرم بطرق متعددة: من خلال تكليف بعمل فني خاص يُدفع ثمنه مقدماً، أو شراكة في مشروع فني مشترك، أو تبرع لمؤسسة الفنان الخيرية التي يسيطر عليها المجرم جزئياً. وتكمن صعوبة

الكشف عن هذا النمط في أن قيمة الأعمال الفنية ذاتية بطبيعتها ولا يوجد معيار موضوعي يمكن الاستناد إليه لتحديد ما إذا كان السعر المدفوع مبالغاً فيه أم لا.

وتتردد الجهات الرقابية في التدقيق وراء الشخصيات العامة لأسباب متعددة ومتشابكة: فهناك المخاطر القانونية المتمثلة في احتمال مواجهة دعاوى تشهير أو ملاحقات قضائية، والمخاطر السياسية الناجمة عن النفوذ الذي قد تمتلكه بعض هذه الشخصيات، والمخاطر الإعلامية المرتبطة بردود الفعل السلبية التي قد يُثيرها التحقيق مع شخصية محبوبة جماهيرياً. فضلاً عن التحيز المعرفي المؤسسي الذي يعني أن حتى المحققين المحترفين ليسوا بالضرورة محصنين ضد تأثير الهالة ولا ضد الميل اللاواعي إلى منح بعض الأشخاص قرينة حسن النية بشكل مفرط.

2.2 مبادئ تنظيم الشبكة الإجرامية: المنطق البنيوي

لا تعمل شبكات غسيل الأموال المحترفة بشكل عشوائي أو ارتجالي، بل تخضع لعدة مبادئ تنظيمية صارمة مستمدة من مزيج من نظرية الشبكات والممارسة الإجرامية المتراكمة عبر عقود. وفهم هذه المبادئ ضروري لأي جهد يسعى إلى تفكيك هذه الشبكات أو الحد من فعاليتها.

المبدأ الأول: التجزئة المعرفية. يعني هذا المبدأ أن كل فاعل في الشبكة لا يعرف سوى ما يحتاج إلى معرفته لأداء دوره المحدد، ولا يمتلك رؤية شاملة للعملية بأكملها. فالسنفور الذي يُودع النقد في البنك لا يعرف من أين جاء هذا المال ولا إلى أين سيذهب بعد إيداعه. والمحامي الذي يؤسس الشركات الوهمية قد لا يعرف المصدر الإجرامي الحقيقي للأموال التي ستمر عبرها. وهذه التجزئة المعرفية تحمي الشبكة ككل في حالة كشف أحد عناصرها أو اعتقاله، لأن ما يعرفه لا يكفي لإسقاط البنية الشاملة.

المبدأ الثاني: الإنكار المعقول. يُصمَّم دور كل فاعل في الشبكة بحيث يمكنه الادعاء، في حال المواجهة أو الاستجواب، بأنه لم يكن يعلم بالطبيعة الإجرامية للعملية التي شارك فيها. فالمحاسب يقول إنه أدّى عمله المهني المعتاد وفقاً لتعليمات العميل. والمدير الصوري يقول إنه كان يعتقد أنها وظيفة حقيقية في شركة حقيقية. والشخصية العامة تقول إنها كانت تستثمر بحسن نية بناءً على نصيحة مستشاريها الماليين. وهذا التصميم المقصود لا يضمن بالضرورة الإفلات

من العقاب، لكنه يُعقّد بشكل كبير عملية إثبات القصد الجنائي وهو ركن أساسي في معظم جرائم غسيل الأموال.

المبدأ الثالث: التكرار والاستبدال. لا تعتمد الشبكة المحترفة على فرد واحد في أي دور من الأدوار، بل تمتلك بدائل جاهزة لكل وظيفة ولكل مسار تشغيلي. فإذا اعتُقل سنفور حلّ محله آخر فوراً. وإذا أُغلق مسار تحويل أو جُمّد حساب، فُتح مسار بديل وأُنشئت حسابات جديدة. وهذه المرونة البنيوية هي ما يجعل هذه الشبكات أصعب في التفكيك بكثير من الهياكل الهرمية الجامدة التي يؤدي إسقاط رأسها إلى انهيار الجسم بأكمله.

المبدأ الرابع: الفصل بين مستويات المخاطر. تتوزع المخاطر داخل الشبكة بشكل عكسي مع مستوى المعرفة والأهمية الاستراتيجية. فالأفراد الأقرب إلى المال المادي والأكثر تعرضاً للتعامل المباشر مع النظام المصرفي، وهم السنافر والبغال المالية، يتحملون أعلى مخاطر الكشف والاعتقال لكنهم في المقابل الأقل معرفة بالبنية الشاملة والأسهل استبدالاً. أما العقل المدبر الذي يمتلك أعلى قيمة استراتيجية فلا يلمس المال أبداً ولا يتواصل إلا مع عدد محدود جداً من الوسطاء الموثوقين، مما يُقلّل مخاطر كشفه إلى الحد الأدنى.

المبدأ الخامس: الحاجة إلى المعرفة. وهو مبدأ مستعار من عالم الاستخبارات والعمليات العسكرية السرية، ويعني أن المعلومات لا تُوزَّع داخل الشبكة إلا على أساس الضرورة التشغيلية الصارمة. فلا يُطلع أي عضو على معلومات لا يحتاجها لأداء مهمته المحددة، حتى لو كان ذلك يعني أن بعض الأعضاء لا يعرفون حتى أسماء أو هويات بقية أعضاء الشبكة. وهذا المبدأ يُكمّل مبدأ التجزئة المعرفية ويُعزز مناعة الشبكة ضد الاختراق والتفكيك.

2.3 التحالفات غير المتوقعة: عندما تتقاطع المصالح

من أكثر الجوانب إثارة للاهتمام وأبعدها عن التوقع في عالم غسيل الأموال هو التحالفات التي تنشأ أحياناً بين جهات يبدو في الظاهر أنه لا رابط منطقي بينها، بل قد تبدو أهدافها متناقضة. غير أن المنطق الذي يحكم عالم الجريمة المالية ليس منطق الانتماء الأيديولوجي أو الولاء المؤسسي، بل منطق المصلحة المادية المشتركة والحاجة التشغيلية المتبادلة.

فقد تتعاون عصابات المخدرات مع جماعات مسلحة تسيطر على مناطق جغرافية معينة: فالعصابة تحتاج إلى قنوات آمنة لنقل الأموال عبر هذه المناطق، والجماعة

المسلحة تحتاج إلى تمويل لعملياتها. ويتفق الطرفان على شراكة مصلحية مؤقتة تخدم أهداف كل منهما.

وقد يتعاون مسؤولون حكوميون فاسدون مع رجال أعمال متنفذين: حيث يمنح المسؤول التسهيلات الإدارية والحماية القانونية والمعلومات الداخلية، بينما يتولى رجل الأعمال غسيل أموال الرشاوى واستثمارها في مشاريع مشتركة تُدر عوائد لكلا الطرفين.

وقد يبيع قراصنة إلكترونيون خدماتهم لعصابات تقليدية لا تمتلك الخبرة التكنولوجية الكافية: فالقراصنة يسرقون البيانات المصرفية أو يخترقون أنظمة الدفع الإلكتروني، والعصابات تدفع لهم وتستخدم النتائج في عمليات احتيال واسعة النطاق.

وقد تتشكل تحالفات بين شبكات غسيل الأموال والمهنيين المتواطئين من محامين ومحاسبين ومستشارين ماليين يُقدمون الخدمات الهندسية والقانونية والمحاسبية اللازمة مقابل عمولات مجزية.

ومن المهم التأكيد على أن هذه التحالفات ليست بالضرورة دائمة أو مستقرة. فعالم الجريمة المنظمة لا يعرف الولاء بالمعنى التقليدي، والعلاقات فيه محكومة بالمصلحة وليس بالثقة. غير أن هذه التحالفات، وإن كانت مؤقتة وهشة، تكون في كثير من الأحيان فعالة بشكل مخيف في خلق شبكات متداخلة ومعقدة يصعب على أي جهة رقابية أو أمنية منفردة أن تُحيط بها أو تفككها بمفردها.

2.4 خريطة الشبكة: كيف تترابط المستويات؟

لتبسيط الصورة الشاملة وجعلها أكثر وضوحاً، يمكن تمثيل شبكة غسيل الأموال النموذجية كبنية متعددة المستويات، يُوفر كل مستوى فيها طبقة إضافية من الحماية والتمويه:

المستوى الأول: مصدر الأموال. وهو الجريمة المصدرية التي تُنتج الأموال غير المشروعة، سواء كانت تجارة مخدرات أو احتيالاً أو فساداً أو قرصنة إلكترونية أو أي شكل آخر من أشكال النشاط الإجرامي.

المستوى الثاني: الوسطاء التشغيليون. وهم السماسرة والحوالداريون والصرافون غير الرسميون الذين يتلقون الأموال في شكلها الخام ويبدأون بتحريكها نحو النظام المالي.

المستوى الثالث: الهياكل القانونية. وهنا يدخل المحامون والمحاسبون وخدمات الشركات الوهمية وحسابات الأمانة، لبناء الإطار القانوني والمؤسسي الذي يُضفي مظهراً مشروعاً على الأموال.

المستوى الرابع: القنوات المالية. وتشمل البنوك ومنصات العملات الرقمية والتجارة الدولية والأسواق العقارية التي تُستخدم لتحريك الأموال وتدويرها.

المستوى الخامس: الواجهات الشرعية. وتتضمن الأعمال التجارية الحقيقية والاستثمارات المشروعة والشخصيات العامة التي تُضفي المصداقية النهائية على الأموال المغسولة.

المستوى السادس: المستفيد النهائي. وهو قائد العصابة أو الجماعة الممولة أو المسؤول الفاسد أو أي شخص أو جهة تستفيد في النهاية من الأموال المغسولة.

وتتناسب صعوبة التتبع طردياً مع عدد المستويات المستخدمة: فكلما زادت المستويات والطبقات، زادت صعوبة إعادة بناء المسار الكامل للأموال. وكلما تنوعت الجنسيات والولايات القضائية والقوانين المعمول بها في كل مستوى، أصبح التعاون الدولي ضرورة حتمية لا غنى عنها لكشف الشبكة.

خلاصة الفصل الثاني

يمكن تلخيص أبرز ما تناوله هذا الفصل في النقاط المحورية التالية:

أولاً: يقف العقل المدبر على قمة الشبكة ويمتلك الرؤية الشاملة للعملية بأكملها، لكنه لا يلمس المال أبداً ولا يتعامل معه بشكل مباشر، وهذا الفصل بين التخطيط والتنفيذ هو أحد أهم عناصر حمايته.

ثانياً: يمثل حراس البوابة من محامين ومحاسبين ومستشارين ماليين الحلقة الأخطر في السلسلة لأنهم يصنعون الشرعية الزائفة التي تُمكّن الأموال غير المشروعة من الاندماج في النظام المالي الشرعي.

ثالثاً: يتولى الوسطاء التشغيليون إدارة العمليات اليومية وتنسيق الأنشطة عبر الولايات القضائية المختلفة، ويمثلون الرابط الحيوي بين المستوى الاستراتيجي والمستوى التنفيذي.

رابعاً: يتحمل السنافر والبغال المالية أعلى مخاطر الكشف والاعتقال لكنهم الأقل معرفة بالبنية الشاملة والأسهل استبدالاً في حال فقدانهم.

خامساً: تستغل الواجهات اللامعة من شخصيات عامة ومشاهير وفنانين تأثير الهالة النفسي لإضفاء المصداقية الاجتماعية على الأنشطة المشبوهة وتقليل مستوى التدقيق الرقابي.

سادساً: تعمل الشبكة وفق مبادئ تنظيمية صارمة أبرزها التجزئة المعرفية والإنكار المعقول والتكرار والاستبدال والفصل بين مستويات المخاطر ومبدأ الحاجة إلى المعرفة.

سابعاً: تنشأ تحالفات غير متوقعة بين جهات متباينة تجمعها المصالح المادية المشتركة، مما يخلق شبكات معقدة يصعب على أي جهة منفردة الإحاطة بها أو تفكيكها.

في الفصل التالي، سنتعمق في دراسة حراس البوابة بشكل أكثر تفصيلاً، وسنتناول كيف يتحول هؤلاء المهنيون من حماة النظام إلى أدوات لتمكين الجريمة، ودورهم المحوري في صناعة "الشرعية الزائفة" وتصميم "المتاهة المؤسسية" التي تُخفي الأموال غير المشروعة خلف جدران من الكيانات القانونية والعقود والحسابات.

الفصل الثالث: حراس البوابة — التحول من الامتثال إلى التمكين

تمهيد

في أي منظومة مالية سليمة، تقوم فئات بعينها من المهنيين بدور لا غنى عنه في صون نزاهة النظام الاقتصادي وحمايته من الاختراق. هؤلاء هم ما يُعرف في أدبيات مكافحة غسيل الأموال بـ"حراس البوابة" (Gatekeepers). يقفون عند نقاط الدخول الحرجة إلى النظام المالي والقانوني، ومهمتهم الأصيلة هي التثبت من هوية العملاء وطبيعة معاملاتهم ومصادر أموالهم، قبل أن يُتيحوا لهم الوصول إلى الخدمات المهنية التي يُقدمونها.

ومن أبرز هذه الفئات: المحامون، والمحاسبون، والمستشارون الماليون، ووكلاء العقارات، ومزودو خدمات تأسيس الشركات والصناديق الاستئمانية. وكل هذه الفئات تشترك في سمة واحدة: أنها تمتلك من الأدوات والمعرفة والصلاحيات ما يجعلها قادرة على فتح أبواب النظام المشروع أمام من يستحق ذلك، أو إغلاقها في وجه من لا يستحق.

هذه الوظيفة الحراسية، في أصلها ومبدأها، ضرورة لا استغناء عنها. فالبنوك والأسواق المالية والأنظمة القانونية لا تستطيع أن تعمل وحدها دون طبقة من المهنيين المتخصصين الذين يُرشّحون العملاء ويُراجعون المعاملات ويُصادقون على الهياكل المالية والقانونية.

غير أن هذا الكتاب يتناول ظاهرة مختلفة تماماً، وإن كانت تستخدم نفس الأدوار والأقنعة. فحين ينحرف بعض حراس البوابة عن مسؤوليتهم الأصيلة، سواء بدافع الجشع أو الإكراه أو الإهمال أو التغاضي المتعمد، يتحولون من خط الدفاع الأول إلى أخطر أداة في منظومة التمكين الإجرامي بأسرها. وذلك لأن المجرم الذي يحظى بمحامٍ يُصمّم له هياكله القانونية، ومحاسب يُعدّ له تقاريره المالية، ومصرفي يُغض الطرف عن معاملاته، يُصبح في وضع يشبه ذلك الشخص الذي يخترق قلعة مُحصّنة لكن مفاتيح بواباتها في يده.

3.1 المحامون: صناعة الشرعية الزائفة

إذا كان غسيل الأموال عمليةً هندسية معقدة، فإن المحامي المنحرف هو مهندسها المعماري. فهو يتقن رسم مخططات الهياكل القانونية المعقدة، وصياغة الوثائق التي تُضفي على المعاملات غير المشروعة مظهر الصحة القانونية التامة.

لماذا المحامي على وجه التحديد؟

ثمة عوامل بنيوية تجعل المحامي، حين ينحرف عن رسالته، أخطر الفاعلين في هذا الميدان. أولها أن المحامي يحمل رخصة مهنية رسمية تمنحه شرعية مؤسسية لا يتمتع بها غيره. فحين يُقدم محامٍ وثيقة إلى بنك أو جهة رقابية، يكون الاستقبال مختلفاً تماماً عما لو قدّمها شخص عادي. لغة القانون والعقود والهياكل

الرسمية هي لغته الأولى، وهو يتحدثها بطلاقة تجعل من الصعب التشكيك فيما يُقدّمه.

وثانيها ما يُعرف بامتياز السرية المهنية (Legal Professional Privilege)، وهو حق قانوني راسخ يحمي المراسلات والمشاورات بين المحامي وموكله من أن تُفرج عنها قسراً أمام المحققين أو المحاكم. هذا الحق ضروري لضمان حق الدفاع وسيادة القانون، لكنه في الوقت ذاته يخلق درعاً يمكن استغلاله لإخفاء الأنشطة غير المشروعة.

وثالثها أن المحامي يمتلك فهماً عميقاً للنظام القانوني الدولي بكل ثغراته وتناقضاته، فضلاً عن شبكة علاقات واسعة تمتد عبر دول متعددة وتشمل مصرفيين ومحامين آخرين ومسؤولين حكوميين.

ما يفعله المحامي المنحرف: الأدوات والتقنيات

لا يكتفي المحامي المنحرف بتقديم مشورة خاطئة، بل كثيراً ما يُشارك في تصميم العملية برمتها. ومن أبرز ما يفعله:

تأسيس الكيانات القانونية الوهمية:

تُسجَّل شركات في ملاذات ضريبية تتيح تأسيس كيانات قانونية لأشخاص لا علاقة لهم بالنشاط الحقيقي، بحيث يظهر في وثائق التأسيس أسماء وهمية أو وسيطة، فيما يبقى المالك الحقيقي في الظل. وقد أثبتت فضائح من قبيل "أوراق بنما" أن هذه العملية باتت تُدار كخدمة مهنية منظمة تشمل التأسيس والتجديد السنوي وتوفير المديرين الاسميين.

صياغة العقود الوهمية:

يُعدّ المحامي عقوداً تبدو في ظاهرها سليمة ومعقولة، مثل عقود تقديم استشارات مدفوعة أو اتفاقيات ترخيص فكري أو عقود تصدير وتوريد، لكنها في جوهرها مجرد أوراق لا يقابلها أي نشاط حقيقي. الهدف من هذه العقود تحريك الأموال بين حسابات وكيانات مختلفة بغطاء قانوني شكلي.

إدارة الصناديق الاستئمانية

(Trust Funds): الصندوق الاستئماني أداة قانونية مشروعة تُستخدم في التخطيط العائلي وحماية الأصول وإدارة الإرث. لكنها أيضاً من أكثر الأدوات استخداماً في إخفاء الملكية الحقيقية للأصول، لأن الصندوق يُنشئ فصلاً قانونياً بين من يتمتع بالأصل فعلياً (المستفيد النهائي) ومن يظهر اسمه رسمياً (الوصي أو الأمين). وفي بعض الولايات القضائية، لا يُلزم القانون حتى بالإفصاح عن هوية المستفيد النهائي في أي سجل عام.

استخدام حسابات الأمانة (Trust Accounts) :

المحامون يحتفظون بحسابات مصرفية خاصة تُودع فيها أموال تخص موكليهم في انتظار إتمام معاملة قانونية، مثل ثمن عقار ينتظر نقل الملكية. هذه الحسابات تحظى بوضع قانوني خاص وتُثير قدراً أقل من الريبة لدى البنوك لأنها تبدو كجزء طبيعي من العمل القانوني اليومي. ويُستغل ذلك من خلال تمرير أموال غير مشروعة عبر هذه الحسابات على أنها جزء من معاملة قانونية جارية.

3.2 المحاسبون: هندسة الغموض بأدوات الشفافية

المحاسب يُعدّ اللاعب الثاني في الثالوث المهني المستغَل في شبكات الغسيل. دوره، في صورته الأصيلة، هو توفير صورة مالية صادقة وشفافة عن أنشطة الشركات والأفراد. أما حين ينحرف، فإن هذا الدور ينعكس رأساً على عقب، إذ يُصبح أداته في صناعة صورة مالية مضللة توحي بالشرعية وتُخفي الحقيقة.

الأدوات الفنية للمحاسب المنحرف

الدفاتر المزدوجة:

في حالات غسيل الأموال المتقدمة، يحتفظ المحاسب المنحرف بمجموعتين من السجلات المالية. الأولى تُعبّر عن الواقع الحقيقي للأموال والمعاملات وتُستخدم

داخلياً. والثانية هي النسخة المُزيّفة التي تُقدَّم إلى الجهات الضريبية والرقابية والمراجعين الخارجيين. هذه التقنية قديمة لكنها لا تزال شائعة الاستخدام.

التلاعب بتقييم الأصول:

كما أشرنا في سياق سابق، فإن الأصول التي لا يوجد لها سعر سوقي موضوعي واضح، كالأعمال الفنية والعقارات في مواقع غير تقليدية وحقوق الملكية الفكرية، قابلة للتقييم بمرونة كبيرة. يُقدّم المحاسب تقييماً رسمياً يُتيح تسجيل معاملة بقيمة مبالغ فيها أو منقوصة وفقاً لما يخدم العملية.

تسعير المعاملات الداخلية بين شركات مترابطة:

حين تتعامل شركتان تربطهما علاقة ملكية مشتركة، يمكن تسعير السلع أو الخدمات المتبادلة بينهما بشكل مصطنع لا يعكس القيمة السوقية الحقيقية. فشركة في دولة ذات ضريبة مرتفعة قد تبيع بضاعة بسعر منخفض جداً إلى شركة شقيقة في ملاذ ضريبي، فتنتقل الأرباح إلى حيث لا ضريبة تُذكر. وهذه التقنية، رغم أن لها استخدامات مشروعة في إطار التخطيط الضريبي القانوني، كثيراً ما تُستخدم بصورة مبالغ فيها ومصطنعة في سياق الجريمة المالية.

الإقرارات الضريبية المضللة:

يُقدّم المحاسب إقرارات ضريبية تُخفي مصادر دخل حقيقية أو تُفصح عن مصادر وهمية لتبرير أموال ليس لها أصل شرعي. بعض هذه الإقرارات تُقدّم نشاطاً وهمياً باعتباره مصدراً للدخل، مثل إعلان أرباح تجارية من نشاط لا يُمارَس فعلياً.

3.3 المصرفيون المتواطئون أو المتساهلون: الثغرة من الداخل

البنك هو القلعة الحصينة التي صُمّمت أنظمتها الحديثة لاكتشاف التدفقات غير المشروعة وتتبعها والإبلاغ عنها. ولذلك، فإن اختراق هذه القلعة من الداخل يمثل واحدة من أعلى قيمة الفرص في منظومة غسيل الأموال.

ما يجب فهمه أولاً هو أن موظف البنك المتواطئ ليس بالضرورة شخصاً مجرماً بطبعه. الواقع أكثر تعقيداً من ذلك. فثمة من يُقدم على التواطؤ بدافع الجشع، حين يُعرض عليه مبلغ كبير مقابل إغلاق عينيه عن معاملات بعينها. وثمة من يخضع لإكراه أو ابتزاز يجعله أسير الشبكة دون أن يختار ذلك في البداية. وثمة من يُهمل واجبه ببساطة بدافع الضغط لتحقيق أهداف مبيعات أو العلاقات الشخصية مع العملاء. وثمة حالة أحدث وأخطر تتمثل في التوظيف المُخطط له، حيث يُوظَّف عميل في المؤسسة المالية بهوية مزيفة بهدف التلاعب بالأنظمة من الداخل منذ البداية.

ما الذي يُمكّن الموظف الداخلي من تعطيل الأنظمة؟

أنظمة مكافحة غسيل الأموال الحديثة تعتمد على أنظمة مراقبة آلية تُطلق تنبيهات حين تتجاوز المعاملات عتبات بعينها أو تتبع أنماطاً مشبوهة. هذه الأنظمة تعمل بكفاءة ضمن بارامترات محددة. لكن الموظف الذي يعرف كيف تعمل هذه البارامترات يستطيع تسريبها للشبكة الإجرامية، التي ستُصمّم معاملاتها بحيث تقع دائماً تحت عتبات الإنذار.

كما أن الموظف في وضع إداري يُخوّله صلاحية إلغاء التنبيهات يستطيع تصنيف معاملات مشبوهة حقيقية على أنها "إيجابيات خاطئة" وإغلاق ملفاتها دون تصعيد. وقد كشفت قضية Danske Bank التي سنتناولها لاحقاً كيف أن تنبيهات حقيقية أُهملت بشكل منهجي لسنوات.

3.4 وكلاء العقارات: الثغرة الأطول عمراً

العقار هو من أقدم الوسائل وأكثرها شيوعاً في غسيل الأموال، وذلك لأسباب بنيوية واضحة. فشراء عقار يُتيح إدخال مبالغ ضخمة في معاملة واحدة تُعطي العملية مظهراً اقتصادياً منطقياً. كما أن القيمة السوقية للعقارات ذات مرونة نسبية، مما يُتيح مجالاً للتلاعب بأسعار الشراء والبيع. فضلاً عن ذلك، فإن العقار يُولّد دخلاً إيجارياً يُمكن تقديمه كمصدر مشروع للأموال.

والأهم من كل ذلك، أن وكلاء العقارات، حتى وقت قريب، لم يكونوا يخضعون لنفس الالتزامات الصارمة المفروضة على البنوك. فكان بإمكان وكيل عقارات في كثير من الدول إتمام صفقة بيع بعشرة ملايين دولار لمشترٍ غامض تمثله شركة مسجلة في جزر كايمان، دون أن يُلزَم قانونياً بالتحقق من هوية المالك الفعلي.

وقد بدأت هذه الثغرة تُعالَج تدريجياً في إطار موجة إصلاحات تنظيمية متأخرة. أستراليا مثلاً أعلنت عن تطبيق قوانين تُلزم وكلاء العقارات بتطبيق معايير مكافحة غسيل الأموال الكاملة اعتباراً من يوليو 2026. وهذا يعني أن الثغرة كانت قائمة لعقود، وأن الأموال المُغسَلة عبر هذا القطاع تُقدَّر بعشرات المليارات.

3.5 استغلال السرية المهنية: من حماية الحقوق إلى درع الجريمة

السرية المهنية ليست قاعدة تعسفية، بل هي مبدأ قانوني راسخ تقوم عليه دولة القانون ذاتها. فلا يمكن لأي شخص أن يستشير محامياً بشكل صادق إذا كان يخشى أن تُفشى مشاوراته الخاصة. ولا يمكن لأي متهم أن يحظى بدفاع حقيقي إذا كانت الاستراتيجية الدفاعية متاحة لخصومه. ولهذا تُحمى هذه العلاقة بموجب القانون في معظم دول العالم.

لكن المشكلة تنشأ حين يُستخدم هذا المبدأ النبيل درعاً للحماية من المحاسبة. وهذا الاستخدام يتخذ أشكالاً عدة:

حسابات الأمانة: محطة العبور الخفية

المحامي، كما أشرنا، يحتفظ بحسابات مصرفية خاصة تُودع فيها أموال الموكلين في انتظار إتمام معاملات قانونية جارية. وهذه الحسابات تُثير قدراً أقل من الريبة لأنها جزء طبيعي من الممارسة المهنية.

يستغل المحامي المنحرف ذلك بأن يُدير الأموال غير المشروعة عبر حساب الأمانة كأنها عائدات بيع عقار أو تعويضات قضائية. البنك يرى حساباً لمكتب محاماة يتلقى ويحوّل أموالاً، وهذا أمر يومي في العمل المهني الاعتيادي. ولو سأل البنك عن هوية الموكل أو مصدر الأموال، يحتج المحامي بالسرية المهنية.

وقد يُجزّئ المحامي الأموال عبر حسابات أمانة لدى محامين مختلفين في بنوك مختلفة لتعقيد مسار التتبع أكثر.

الرأي الضريبي: الغطاء المكتوب

هذه الأداة أكثر دقة وأشد خطورة. يحرص المهندس على الحصول على رأي قانوني أو ضريبي مكتوب من مكتب محاماة أو محاسبة له صيت مهني محترم يؤكد أن الهيكل المُصمَّم "يتوافق مع القانون المعمول به". هذا الرأي المكتوب يخدم ثلاثة أغراض متزامنة:

أولاً، يُشكّل في بعض الأنظمة القانونية حجة دفاعية ضد تهمة "العمد" أو سوء النية، لأن الشخص الذي اعتمد على رأي مهني مؤهل يُعتبر في حالة حسن نية إلى أن يثبت العكس. وثانياً، يُوفّر مصداقية أمام البنوك حين يُطلب تبرير هيكل تمويلي أو مالي غير اعتيادي. وثالثاً، قد يُردع المحقق أو المدعي العام عن مواصلة تحقيق يتعلق بهيكل يحمل توقيع مكتب قانوني كبير.

والجانب الأشد إثارة للقلق في هذه الأداة هو أن بعض مكاتب المحاماة والمحاسبة باتت متخصصة في إصدار ما يُعرف بـ "الآراء المريحة" (Comfort Opinions)، وهي آراء تُصاغ بعناية بالغة بحيث تؤكد الامتثال الشكلي مع إضافة تحفظات دقيقة في الهوامش تحمي المكتب المُصدِر في حالة الملاحقة، دون أن تُحذّر العميل بصورة واضحة من الخطورة الجوهرية للهيكل.

استثناء تسهيل الجريمة: المفارقة الدائرية

لا تكتمل الصورة دون الإشارة إلى الإشكالية الإجرائية العميقة التي تواجهها سلطات التحقيق. فحين تُريد جهة التحقيق الوصول إلى وثائق أو مراسلات محمية بالسرية المهنية، عليها إثبات أن المحامي كان يُقدّم مشورة بهدف تسهيل جريمة، لا مشورة قانونية مشروعة. ولكن لإثبات ذلك، تحتاج في الغالب إلى الاطلاع على الوثائق ذاتها المحمية بالسرية. وهنا تقع الجهة في مفارقة دائرية لا مخرج منها إلا بأدلة مستقاة من خارج دائرة السرية، وهذا كثيراً ما يكون صعباً أو مستحيلاً في المراحل الأولى من التحقيق.

3.6 دراسات حالة من الملفات القضائية الموثقة

أولاً: فضيحة أوراق بنما (Panama Papers) — 2016

في أبريل 2016، كشف أكبر تسريب للوثائق في تاريخ الصحافة الاستقصائية عن عالم خفي مُنظَّم لم يكن أحد يدرك حجمه الحقيقي. فقد سرّب أحد موظفي مكتب المحاماة البنمي موساك فونسيكا (Mossack Fonseca) ما يزيد على أحد عشر مليون وثيقة إلى صحيفة Süddeutsche Zeitung الألمانية، التي تشاركت معالجتها مع مئة وخمسة مكتب صحفي حول العالم.

ما كشفته الوثائق كان مذهلاً بمقاييس كل المعايير. فموساك فونسيكا لم يكن مجرد مكتب محاماة يُقدّم خدمات قانونية تقليدية، بل كان يُدير ما يشبه مصنعاً منظماً للكيانات القانونية الوهمية. أسّس المكتب أكثر من مئتي وأربعة عشر ألف شركة وهمية لصالح عملاء من مئة وخمس دول مختلفة، في واحد وعشرين ملاذاً ضريبياً حول العالم، من بينها جزر البهاما وجزر فيرجن البريطانية وسيشل وبنما ذاتها.

والأكثر كشفاً من الأرقام هو طبيعة الخدمة المُقدَّمة. فموساك فونسيكا كان يوفر لعملائه "حزمة متكاملة" تشمل تأسيس الشركة في الملاذ الضريبي المناسب، وتعيين مديرين اسميين من قاعدة بيانات الموظفين الموثوقين الذين يوقّعون الوثائق دون أن يعرفوا شيئاً عن الشركة فعلياً، وتقديم عنوان مسجل رسمي، وفتح حسابات مصرفية لدى بنوك شريكة، وتجديد التراخيص والتقارير السنوية. كل ذلك مقابل رسوم محددة وواضحة تماماً مثل خدمة اشتراك سنوي في أي تطبيق رقمي.

ومن بين من كُشفت أسماؤهم في الوثائق رؤساء دول سابقون وحاليون، ومسؤولون حكوميون رفيعو المستوى، ورجال أعمال من القائمة الطويلة للأثرياء المعروفين عالمياً. أحد الأمثلة الأكثر لفتاً للانتباه كان صندوق استثماني مرتبط بالدائرة المقربة من فلاديمير بوتين يمتلك أصولاً تُقدَّر بأكثر من مليار دولار.

الدرس المستفاد من هذه الفضيحة لا يتوقف عند حجم المشكلة، بل يذهب أعمق من ذلك. فما كشفته الوثائق هو أن التصنيع المنهجي للشرعية الزائفة كان يُمارَس بصورة مؤسسية منظمة من قبل مهنيين حاصلين على رخص قانونية

وعاملين داخل إطار مهني معترف به. لم يكن ما يفعله موساك فونسيكا مخالفاً بالضرورة لكل القوانين في كل الأوقات، لأن بعض الخدمات التي كان يُقدّمها مشروعة من الناحية الشكلية في الولايات القضائية التي يعمل فيها. وهذا بالتحديد هو جوهر المشكلة الهيكلية: حين يكون الفعل قانونياً شكلاً ومجرماً جوهراً.

ثانياً: أوراق باندورا (Pandora Papers) — 2021

بعد خمس سنوات من فضيحة بنما، وبعد أن أعلن المجتمع الدولي عن إصلاحات تنظيمية طموحة وسنّت دول عديدة قوانين جديدة لتعزيز الشفافية ومكافحة التهرب، جاءت فضيحة أوراق باندورا لتُثبت أن الجروح الهيكلية لم تُعالَج بعد.

استندت الفضيحة إلى تسريب أكثر من أحد عشر مليون وثيقة من أربعة عشر شركة خدمات ثروات وكيانات تعمل في مختلف أنحاء العالم. وكشفت الوثائق عن استمرار الممارسات ذاتها عبر شبكات جديدة لم تكن مُدرجة على قوائم الرصد، مما يعني أن الأفراد والشبكات التي تضررت من فضيحة بنما ببساطة انتقلت إلى مزودي خدمات آخرين واستمرت في عملها.

من أبرز ما كشفته أوراق باندورا أن الولايات المتحدة، وتحديداً ولايات مثل داكوتا الجنوبية وفلوريدا وديلاوير ونيفادا وايومنغ، باتت توفر مستويات من السرية وإخفاء الملكية تُضاهي الملاذات الضريبية التقليدية في الكاريبي. وهذا اكتشاف مفاجئ لكثيرين، لأن المتخيَّل الشائع يضع الملاذات الضريبية خارج الاقتصادات الغربية الكبرى. الواقع أن بعض الولايات الأمريكية أصبحت وجهة مفضلة لتأسيس صناديق استئمانية وشركات ذات ملكية مُبهمة.

ثالثاً: فضيحة Danske Bank — 2018

تُمثل هذه القضية واحدة من أكبر فضائح غسيل الأموال في التاريخ المصرفي الأوروبي، وهي بالغة الأهمية لأنها تكشف كيف يمكن لمؤسسة مالية كبرى أن تتحول إلى قناة ضخمة لغسيل الأموال دون أن يعني ذلك بالضرورة وجود مؤامرة منظمة من أعلى هرمها القيادي.

بين عامي 2007 و2015، تدفقت عبر فرع دانسكه بنك في مدينة تالين الإستونية ما يُقدَّر بمئتي وثلاثين مليار دولار من الأموال المشبوهة، معظمها من روسيا ودول رابطة الدول المستقلة السابقة. كيف حدث ذلك في بنك دنماركي من كبار بنوك شمال أوروبا؟

الإجابة تتشكل من عدة عناصر متراكبة. فالفرع الإستوني كان يعمل بدرجة عالية من الاستقلالية عن المقر الرئيسي في كوبنهاغن، مع قدر محدود من التواصل والرقابة الموحدة. وأنظمة مراقبة المعاملات في الفرع كانت قديمة وضعيفة، ولم تكن متكاملة مع الأنظمة المركزية للبنك. فضلاً عن ذلك، كانت العلاقات مع العملاء تُدار في جزء كبير منها عبر وسطاء محليين يُعرفون بـ"مُقدِّمي الأعمال" (Business Introducers) الذين يُجنّدون عملاء جدداً مقابل عمولات، مما يخلق حافزاً لإقامة العلاقات التجارية دون عناية كافية بطبيعة العملاء.

الجانب الأشد إثارة للقلق في هذه القضية هو ما يتعلق بالتحذيرات الداخلية. فقد كشفت التحقيقات اللاحقة أن موظفين في قسم الامتثال داخل الفرع رفعوا تقارير تُحذّر من مؤشرات غسيل الأموال في حسابات بعينها، لكن هذه التحذيرات لم تلقَ الاهتماماً الكافي. والسبب الجوهري بسيط ومألوف في عالم الشركات: الفرع كان يُحقق أرباحاً ضخمة من هذه الحسابات غير النظامية، وفي ثقافة تضع الأرباح فوق المخاطر يُصبح الامتثال عبئاً يمكن تأجيله. وهذا التوتر بين الربحية قصيرة الأمد ومتطلبات الامتثال هو سمة هيكلية في مؤسسات مالية كثيرة وليس استثناء في دانسكه.

انتهت القضية بفرض عقوبات مالية ضخمة على البنك، وبمحاكمة عدد من مسؤوليه، وباستقالات على المستوى القيادي الأعلى. وفي عام 2022، توصّل البنك إلى تسوية مع وزارة العدل الأمريكية وسلطات أخرى بدفع غرامات تجاوزت مليارَي دولار، وهو رقم يبدو ضخماً لكنه يبقى أقل بكثير من حجم الأموال التي تدفقت عبر الفرع.

الدرس الذي ينبغي ألا يُغفَل هنا هو أن هذه القضية لم تكن في جوهرها قضية موظف مارق واحد أو فريد. بل كانت نتاجاً لمنظومة مؤسسية متكاملة تجمع بين الرقابة الضعيفة وثقافة تُقدّم الربح على الامتثال وأنظمة تكنولوجية قاصرة

وهياكل إدارية تُعيق تدفق المعلومات رأسياً. وهذه العناصر مجتمعة هي ما يجعل مؤسسة مالية كبرى قناةً فعالة لغسيل مليارات الدولارات.

رابعاً: قضية هنري كونان بيديه الابن في دبي

تُقدّم هذه القضية نموذجاً بالغ الوضوح لكيفية توظيف الكيانات القانونية الوهمية والملاذات الضريبية في غسيل الأموال عبر القطاع العقاري.

هنري كونان بيديه الابن، نجل الرئيس الإيفواري السابق هنري كونان بيديه، وُجّهت إليه اتهامات باستخدام أموال ذات مصدر مشبوه في شراء عقارات فاخرة في دبي. الآلية التي استخدمها كانت مثالاً كلاسيكياً لما يُعرف بـ"التخفي خلف طبقات الملكية".

بدلاً من شراء العقارات باسمه مباشرة، استخدم شركات مسجلة في ملاذات ضريبية، ومنها جزر كايمان، لتكون هي المالكة الرسمية للأصول. فيلا في نخلة جميرا بقيمة اثني عشر مليون دولار وشقة في وسط دبي بقيمة قريبة من ستة ملايين دولار لم تكن مسجلتين باسمه بل باسم شركتين مجهولتي المالك الفعلي.

حين تسأل أي جهة رقابية عن مالك هذه الفيلا، يكون الجواب المستند إلى السجلات الرسمية هو اسم شركة مسجلة في جزر كايمان. وللوصول إلى الشخص الذي يقف خلف هذه الشركة، تحتاج الجهة الرقابية إلى طلب مساعدة قانونية من جزر كايمان، وهذه العملية تستغرق وقتاً طويلاً وقد لا تُفضي إلى نتيجة مثمرة حين تكون الأنظمة هناك تسمح بالحفاظ على سرية الملكية.

ما جعل هذا الهيكل يعمل بفعالية لفترة طويلة هو أن العقارين لم يكونا مجرد مستودع للأموال. فالعقار الأول كان يُؤجَّر بمئات الآلاف من الدولارات سنوياً، وهذا الدخل الإيجاري يُسجَّل رسمياً باسم الشركة الوهمية ويبدو كدخل تجاري مشروع تماماً. كما كان العقار يُستخدم كضمان للحصول على قروض مصرفية إضافية، فيتحول الأصل الذي يُخفي الأموال إلى رافعة لتوليد أموال إضافية تحمل صفة القرض المشروع.

ولعل ما يستحق الإشارة بشكل خاص هو أن دبي كانت تُعدّ لفترة طويلة وجهة مفضلة لمثل هذه العمليات، ليس لأن قوانينها كانت تُشجّع الغسيل، بل لأن التطبيق الفعلي لأنظمة مكافحة غسيل الأموال في القطاع العقاري كان محدوداً. وقد جاءت إصلاحات السنوات 2024 و2025 بتشديد ملموس على متطلبات الإفصاح عن المالك المستفيد الفعلي في المعاملات العقارية. لكن قضايا من قبيل بيديه تكشف أن أثر هذه الإصلاحات يتفاوت بين الإعلان عنها وتطبيقها الفعلي على أرض الواقع.

خامساً: قضية دويتشه بنك والتداول المرآتي (2011 — 2015)

هذه القضية هي من أكثر القضايا تعليماً لأنها تكشف آلية غسيل بالغة الذكاء لا تعتمد على إخفاء المال، بل على تحريكه بصورة تجعله يظهر كنشاط تجاري شرعي تماماً.

بين عامي 2011 و2015، تدفق عبر مكتب الأسهم الروسية في دويتشه بنك ما يزيد على عشرة مليارات دولار من خلال آلية بسيطة في مبناها ومعقدة في أثرها تُعرف بـ"التداول المرآتي" (Mirror Trading). إليك كيف كانت تعمل:

عميل في روسيا يُعطي أمراً بشراء حزمة من الأسهم الروسية بالروبل من خلال دويتشه بنك موسكو. في الوقت ذاته تقريباً، يُعطي طرف مرتبط بنفس العميل، غالباً شركة وهمية تابعة له، أمراً ببيع نفس الحجم من نفس الأسهم في دويتشه بنك لندن بالدولار الأمريكي. على الورق، يبدو هذا وكأنه عمليتان استثماريتان منفصلتان تماماً. لكن في الجوهر، ما حدث هو أن الروبل دخل في موسكو وخرج دولاراً في لندن، أي أن قيمة مالية انتقلت من نظام مالي روسي خاضع لقيود رقابية إلى النظام المالي الدولي المفتوح، دون أي تحويل مصرفي رسمي يمكن تتبعه بسهولة.

الجهات الفاعلة في هذه القضية كشفت عن مدى تشعب الشبكة. فعلى جانب العملاء، استُخدمت شركات وهمية متعددة مسجلة في قبرص وجزر كايمان من بينها Westminster Capital Management وCherryfield وFinancial Bridge. وعلى جانب البنك، ورطت التحقيقات موظفين في كلٍّ من مكتب

موسكو ومكتب لندن، حيث بدا أن بعضهم كان يُدرك طبيعة هذه الصفقات وأن بعضهم كان يتغاضى عنها في ظل أرباح ضخمة كانت تجنيها هذه الصفقات للمكتبين.

استدعت القضية عقوبات مالية من عدة جهات رقابية في آنٍ واحد. هيئة الرقابة المالية البريطانية (FCA) فرضت على البنك غرامة بلغت مئة وثلاثة وستين مليون جنيه إسترليني آنذاك. وأُغلق مكتب الأسهم الروسية بشكل كامل. واضطر عدد من المسؤولين التنفيذيين الرفيعي المستوى إلى الاستقالة.

الدرس الأعمق في هذه القضية يتجاوز الأرقام والأسماء. فهي تُثبت أن كبرى المؤسسات المالية العالمية ليست مجرد ضحايا يمكن إيهامها بعمليات غسيل. ففي كثير من الأحيان تكون هذه المؤسسات أدواتٍ فعّالة في المنظومة، إما لأن هوامش الربح الضخمة تُثير قدراً أقل من الأسئلة، وإما لأن الفصل التنظيمي بين الفروع يخلق مناطق رمادية رقابية، وإما لأن ثقافة البنك الداخلية في بعض الأقسام تُقدّم المبيعات على الامتثال.

خلاصة الفصل الثالث

يكشف هذا الفصل عن حقيقة جوهرية مفادها أن غسيل الأموال في صورته المعقدة لا يمكن أن يُمارَس دون مشاركة فاعلة أو تساهل مقصود من فئات مهنية تمتلك من الأدوات والصلاحيات ما يجعلها بوابات حقيقية إلى النظام المالي الشرعي.

المحامون الذين يُصمّمون الهياكل القانونية، والمحاسبون الذين يُهندسون الصورة المالية المضللة، والمصرفيون الذين يُغضّون الطرف أو يُسهمون بصورة أعمق، ووكلاء العقارات الذين يُتيحون دخول الأموال إلى سوق الأصول الحقيقية، جميعهم

يشتركون في أنهم يستغلون مواقعهم المهنية وأدواتهم القانونية والمؤسسية للقيام بشيء يتناقض جذرياً مع الغاية التي وُجدت من أجلها هذه المواقع والأدوات.

والأمر الذي يجعل مواجهة هذه الظاهرة بالغة الصعوبة هو أن الحل لا يكمن في إلغاء السرية المهنية أو تقييد المهن ذاتها، فهذه أدوات ضرورية لعمل دولة القانون. بل يكمن في بناء منظومة متكاملة من الرقابة والمساءلة والتدريب الأخلاقي والمعايير المهنية الصارمة التي تجعل الانحراف مكلفاً جداً ومحفوفاً بمخاطر تفوق منافعه.

وما تؤكده دراسات الحالة الموثقة التي استعرضناها، من أوراق بنما إلى دانسكه بنك إلى دويتشه بنك، هو أن هذه القضايا لم تكن حوادث معزولة بل كانت نتاجاً لثغرات منهجية متراكمة في بنية الرقابة العالمية. والإصلاح الحقيقي يبدأ من الاعتراف بهذه الثغرات لا من التقليل من شأنها.

في الفصل التالي، سننتقل إلى هندسة العمليات، ونتتبع رحلة الأموال فعلياً من النقد الورقي إلى الكود البرمجي، ونستكشف كيف أعادت العملات المشفرة والتمويل اللامركزي والجسور الرقمية العابرة للسلاسل رسم خريطة الغسيل في عصرنا الحالي.

الجزء الثاني: هندسة العمليات — آليات التمويه والتحويل

الفصل الرابع: من النقد الورقي إلى الكود البرمجي — التحول الجذري في غسيل الأموال

تمهيد

ثمة لحظات في التاريخ تتغير فيها طبيعة الأشياء تغيراً جذرياً لا يمكن الرجوع عنه. ما شهده عالم غسيل الأموال في العقدين الأخيرين ليس مجرد تطور أدواتي تدريجي، بل هو قفزة نوعية في طبيعة الجريمة المالية ذاتها. فالأمر لم يعد يتعلق بإيجاد طريقة أفضل لإخفاء حقيبة من النقد، بل أصبح يتعلق بتصنيع واقع مالي موازٍ ومتكامل تبدو معاملاته وكياناته وعلاقاته التجارية مشروعة تماماً، وهي في جوهرها ليست كذلك.

لفهم هذا التحول في عمقه الحقيقي، لا بد من البدء بالمشهد الأصلي الذي انطلقت منه القصة، ثم تتبع المسار الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم. هذا الفصل هو رحلة تشريحية كاملة لهذا المسار، من أثقال النقد الورقي إلى خفة الكود البرمجي.

4.1 عصر حقائب المال: حين كانت الجريمة مشكلة وزن وحجم

واقع مادي يفرض قيوداً حقيقية

في الحقبة الكلاسيكية لغسيل الأموال، التي تمتد تقريباً من سبعينيات القرن العشرين حتى مطلع الألفية الثالثة، كانت المعضلة الأساسية للغاسل معضلة مادية وفيزيائية في جوهرها. فالجريمة المنظمة، ولا سيما تجارة المخدرات، كانت تُنتج كميات هائلة من الأوراق النقدية. والمشكلة الحرفية التي كانت تواجه العصابات أن هذا النقد يجب أن يدخل النظام المصرفي لكي يمكن استخدامه وتحريكه وتوظيفه، وهذا الإدخال لم يكن يسيراً.

لكي يتجسد الأمر بصورة ملموسة، فكّر في الأرقام التالية: مليون دولار من فئة مئة دولار يزن نحو عشرة كيلوغرامات ويمكن وضعه في حقيبة صغيرة. لكن مليون دولار من فئة عشرين دولاراً، وهي الفئة الأكثر شيوعاً في تجارة المخدرات لأنها الفئة التي يستخدمها المستهلكون العاديون، يزن خمسين كيلوغراماً ويشغل حجم صندوق كبير. ولو تخيلنا عائدات شبكة توزيع مخدرات متوسطة الحجم في مدينة أمريكية كبيرة، فإننا نتحدث عن مئات الأطنان من الأوراق النقدية سنوياً يجب نقلها وعدّها وتخزينها وإدخالها في دوامة الاقتصاد الرسمي.

هذا الواقع المادي فرض قيوداً صارمة على العمليات. فنقل كميات ضخمة من النقد يتطلب لوجستيات معقدة ويُعرّض حامله للكشف الفوري. وعدّ النقد وفرزه وتجهيزه للإيداع عمل إنساني مضنٍ يستغرق الوقت ويستلزم توظيف عدد كبير من الأشخاص كلٌّ منهم يمثل خطراً محتملاً على السرية. فضلاً عن ذلك، فإن حمل كميات كبيرة من النقد يُعرّض العصابة نفسها للسطو أو الابتزاز من جماعات إجرامية منافسة.

والقيد الأشد تأثيراً كان تشريعياً. ففي عام 1970 أصدرت الولايات المتحدة قانون السرية المصرفية (Bank Secrecy Act)، الذي ألزم المؤسسات المالية بتقديم تقارير لوزارة الخزانة عن أي إيداع نقدي يتجاوز عشرة آلاف دولار. وبات على أي شخص يودع مبلغاً أكبر من هذا الحد أن يُملأ استمارة رسمية تُعرف بـ CTR (Currency Transaction Report)، تشمل بيانات هويته الكاملة. وسرعان ما تبنّت دول أخرى قواعد مماثلة.

تقنية السمورفينغ: الحل البدائي لمشكلة العتبة

استجاباً لهذا القيد التشريعي ابتكرت شبكات الجريمة المنظمة أسلوباً أصبح معروفاً باسم "السمورفينغ" (Smurfing)، وهو ما يُسمى أيضاً "التجزئة المنهجية" (Structuring). والتسمية مستعارة من شخصيات الرسوم المتحركة الصغيرة الزرقاء التي يعمل كل منها منفرداً لكن مجموعها يشكل قوة منسقة.

الفكرة في جوهرها بسيطة للغاية: بدلاً من إيداع مليون دولار دفعة واحدة، تقسّم المبلغ على عدد كبير من الأشخاص، كل منهم يُودع مبلغاً يقل عن عشرة آلاف

دولار في فرع بنكي مختلف، وفي أيام مختلفة، وبحسابات مختلفة. ومجموع هذه الإيداعات الصغيرة يتجمع في نهاية المطاف في حسابات مركزية يُمكن استخدامها.

لفهم كيف كان هذا يعمل عملياً، تخيّل مجموعة مكونة من ستين شخصاً، كل منهم يحمل ما بين ثمانية آلاف وتسعة آلاف وخمسمئة دولار، يتوزعون على فروع بنكية مختلفة في مدينة واحدة على مدار ثلاثة إلى خمسة أيام. كل إيداع على حدة يبدو طبيعياً ولا يستدعي الإبلاغ. لكن مجموع ما أودعوه هو قرابة نصف مليون دولار دخلت النظام المصرفي دون أن تُطلق أي صافرة إنذار.

غير أن هذا النموذج كانت له نقاط ضعف بنيوية واضحة. فهو يتطلب عدداً كبيراً من الأشخاص، وكل شخص يمثل خطراً محتملاً في حالة التوقيف أو التساؤل. كما أن كاميرات البنوك تُسجّل كل إيداع، وموظفو البنوك قد يلاحظون وجوهاً متكررة. وعملية الغسيل بهذه الطريقة بطيئة جداً، قد تستغرق أسابيع لغسل مبلغ واحد. ورغم تفادي حد العشرة آلاف دولار، فإن أنظمة الرصد المصرفية المتطورة باتت قادرة على اكتشاف أنماط الإيداعات المتقاربة التي تقع تحت هذا الحد، وهو ما يُعرف بـ"تجنب الإبلاغ الاستراتيجي" (Structuring).

مثال حقيقي موثق على هذا النمط: في عام 1994 أُدين الأخوان Goyco في ميامي بتهمة غسيل أموال من عائدات تجارة الكوكايين بقيمة تجاوزت أربعة وعشرين مليون دولار، كانوا قد أدخلوها إلى النظام المصرفي عبر شبكة واسعة من السنافر الذين أجروا آلاف الإيداعات الصغيرة على مدار سنوات. ما كشفهم في النهاية ليس وجود إيداع واحد كبير، بل الأنماط المتكررة في التوقيت والمبالغ التي رصدتها الـ FBI بعد جمع بيانات كانت كل منصة مصرفية ترى جزءاً منها فقط.

4.2 الثورة الرقمية: حين اختفت القيود المادية

من الثقل إلى الخفة: تحول نوعي لا كمي

التحول الذي أحدثه العصر الرقمي في عالم غسيل الأموال ليس مجرد تحسين في الأدوات، بل هو تغيير جذري في طبيعة المشكلة ذاتها. فالقيود المادية التي كانت تُحدّد سرعة الغسيل وحجمه وتعرضه للكشف، اختفت بالكامل أو تراجعت إلى حد لا يُقاس.

العملة الرقمية لا وزن لها ولا حجم. مليار دولار أو مليون دولار، كلاهما ملف رقمي بضعة كيلوبايت يمكن نقله عبر الإنترنت في ثوانٍ إلى أي مكان في العالم. لا حقائب، لا شاحنات، لا مخاطر نقل مادية. وتحويل مليار دولار من هاتف محمول إلى محفظة رقمية في ولاية قضائية أخرى لا يختلف من حيث الجهد والسرعة عن تحويل مئة دولار.

والأهم من ذلك أن الحدود الجغرافية، التي كانت تمثل عائقاً حقيقياً أمام تحريك الأموال في العصر الكلاسيكي، أصبحت شبه معدومة. فالمال يتحرك عبر الشبكات الرقمية بنفس السهولة داخل الحدود أو عبرها، وهذا يعني أن الرقابة الوطنية وحدها أصبحت قاصرة عن التعامل مع الظاهرة.

لماذا USDT تحديداً؟ التشريح الدقيق لأداة الغسيل المفضلة

من بين آلاف العملات المشفرة المتاحة اليوم، برزت عملة تيثر، والمعروفة اختصاراً بـ USDT، كالأداة الأكثر استخداماً في عمليات غسيل الأموال الرقمية. وهذا الاختيار ليس عشوائياً بل له منطق بنيوي دقيق يستحق الشرح المفصل.

أولى مزايا USDT هي الاستقرار السعري. فعلى خلاف عملة البيتكوين أو الإيثيريوم اللتين يمكن أن تفقدا عشرين بالمئة أو ثلاثين بالمئة من قيمتهما في يوم واحد، ترتبط USDT بالدولار الأمريكي بنسبة واحد إلى واحد تقريباً. وبالنسبة للغاسل، هذا الاستقرار ثمين جداً، لأنه لا يريد أن يبدأ بغسل مليون دولار وينتهي بسبعمئة ألف دولار بسبب تقلبات السوق أثناء العملية.

وثانيها السيولة الهائلة. فحجم التداول اليومي لـ USDT يتجاوز في أحيان كثيرة حجم تداول البيتكوين ذاته. وهذا يعني أن تحويل مبالغ ضخمة لا يُحدث أثراً يُذكر على السعر، ولا يوجد خطر عدم إيجاد مشترٍ أو بائع في أي وقت من الأوقات.

وثالثها توفرها على شبكات متعددة. فـ USDT متاحة على شبكة Ethereum وعلى شبكة Tron وعلى شبكة Solana وعلى شبكة Avalanche وعلى شبكة BNB Chain وغيرها. وهذا التعدد يُتيح للغاسل الانتقال بين هذه الشبكات بصورة تُعقّد عملية التتبع.

لكن الأهم من بين هذه العوامل هو ما يتعلق بشبكة Tron تحديداً. فقد أصبحت نسخة TRC-20 من USDT التي تعمل على شبكة Tron هي الخيار الأول في عمليات الغسيل الرقمي لأسبابٍ عملية جداً. رسوم التحويل على شبكة Tron شبه معدومة، إذ لا تتجاوز دولاراً واحداً لأي مبلغ مهما كبر. وسرعة تأكيد المعاملة تُقاس بالثواني. والأهم أن شبكة Tron تحظى بقدر أقل من الاهتمام التحليلي مقارنة بشبكة Ethereum التي تُراقبها شركات تحليل البلوكتشين بدقة أكبر بكثير.

مثال موثق على مركزية USDT في الغسيل الرقمي: في تقرير نشرته شركة Elliptic لتحليل البلوكتشين في عام 2022، تبيّن أن مجموعة Lazarus الكورية الشمالية، المتهمة بارتكاب عمليات القرصنة الإلكترونية الأضخم في التاريخ، استخدمت USDT على شبكة Tron بصورة واسعة في مراحل التمويه. وكذلك كشف تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي الصادر في أكتوبر 2023 أن شبكات تمويل تابعة لجماعة حماس استخدمت حسابات USDT لتلقي تحويلات بملايين الدولارات من مانحين في عدة دول.

4.3 المراحل الثلاث في العصر الرقمي: تشريح العملية

المرحلة الأولى: الدخول إلى عالم الكريبتو — نقطة الضعف الأولى

النقطة الأكثر هشاشة في أي عملية غسيل رقمي هي لحظة التحول من العالم الحقيقي إلى عالم العملات المشفرة. فهذه اللحظة تتطلب في الغالب نوعاً من التفاعل مع النظام المالي التقليدي أو مع العالم المادي، وهنا يكمن أعلى خطر للكشف.

أجهزة الصراف الآلي للبيتكوين:

يبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي المخصصة للعملات المشفرة في العالم اليوم أكثر من أربعين ألف جهاز، معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية التي تضم وحدها نحو ثلاثين ألف جهاز، ثم كندا وأستراليا ودول أوروبية متعددة. ومع أن التنظيمات في هذا المجال تشددت في السنوات الأخيرة، فإن كثيراً من هذه الأجهزة، ولا سيما القديمة منها أو تلك الموجودة في مواقع أقل رقابة كمحطات الوقود ومحلات البقالة الصغيرة، لم تكن تشترط سوى رقم هاتف قابل للتحقق لإجراء معاملات تصل إلى ألف دولار أو أكثر.

الاستخدام الإجرامي لهذه الأجهزة يعيد إحياء نموذج السمورفينغ الكلاسيكي لكن في سياق رقمي. بدلاً من إرسال خمسين شخصاً إلى فروع بنكية مختلفة، تُرسل الشبكة عشرات الأشخاص إلى أجهزة صراف آلي للبيتكوين في مدن مختلفة. كل شخص يودع مبلغاً صغيراً نقداً ويُحوّله إلى بيتكوين في محفظة رقمية مختلفة. والمحافظ المستقبلة جميعها تحت سيطرة الشبكة نفسها رغم أنها تبدو منفصلة تماماً.

وقد كشفت قضية صدر فيها حكم نهائي في ولاية كاليفورنيا عام 2022 أن شبكة لتهريب المخدرات استخدمت ما لا يقل عن مئة وعشرين جهاز صراف آلي للبيتكوين في ست ولايات أمريكية لتحويل ما يزيد على خمسة وعشرين مليون دولار من عائدات بيع المخدرات إلى بيتكوين خلال ثمانية عشر شهراً. وقد تمكن المحققون في نهاية المطاف من ربط هذه المعاملات بالشبكة من خلال تحليل كاميرات المراقبة في المواقع المختلفة وتتبع عناوين المحافظ على البلوكتشين.

التداول المباشر بين الأشخاص:

تُتيح منصات التداول من شخص لشخص مثل Paxful وBisq وNoones و HodlHodl لأي شخص شراء عملات مشفرة مباشرة من شخص آخر بدون وسيط مركزي. المشتري يحوّل المال للبائع بأي طريقة متفق عليها، سواء كانت تحويلاً بنكياً أو دفعاً نقدياً يداً بيد أو دفعاً عبر تطبيقات مثل Venmo أو PayPal، والبائع بدوره يُحرر العملات المشفرة من حساب الضمان.

هذه المنصات تُتيح أسواقاً لا مركزية يصعب مراقبتها بالكامل، وبعضها لا يشترط أي تحقق من الهوية للمعاملات الصغيرة. وقد رصدت وحدة الجرائم المالية الأمريكية (FinCEN) في تقرير عام 2019 أن ما لا يقل عن ثلاثمئة مليون دولار تدفقت عبر شبكات تداول P2P غير مرخصة خلال سنة واحدة في الولايات المتحدة وحدها.

وسطاء OTC السريون:

ظهر في السنوات الأخيرة نمط أكثر تطوراً يُعرف بالتداول خارج البورصة (Over-The-Counter trading) غير المرخص. يعمل هؤلاء الوسطاء عبر تطبيقات مشفرة مثل Telegram وSignal، ويُقدّمون خدمة تحويل مبالغ نقدية ضخمة تصل أحياناً إلى الملايين إلى عملات مشفرة مقابل عمولة تتراوح بين ثلاثة وثمانية بالمئة. لا وثائق رسمية، لا حسابات منصة رسمية، وعلاقة مبنية على الثقة والشبكات الاجتماعية المشتركة.

استخدام الحسابات المُستأجرة:

الأسلوب الأكثر ذكاءً هو استخدام حسابات شراها الغاسل من أشخاص عاديين أكملوا إجراءات التحقق من الهوية على منصات تداول كبرى مثل Binance أو Coinbase أو Kraken. يفتح الشخص العادي حساباً ويُتيح التحقق من هويته ثم يبيع بيانات تسجيل الدخول مقابل بضع مئات من الدولارات. الغاسل يستخدم هذا الحساب المُتحقق منه لإجراء معاملات كبيرة، وحين يُكشف الأمر يواجه صاحب الحساب الأصلي التهم بينما يختفي الغاسل الفعلي.

المرحلة الثانية: التعتيم — فصل المال عن تاريخه

بعد تحويل الأموال إلى عملات مشفرة، تبدأ المرحلة الأكثر تقنية والأعمق تعقيداً، وهي مرحلة التعتيم وقطع الصلة بين الأموال وأصلها غير المشروع.

القفز بين سلاسل الكتل:

هذه التقنية هي ربما الأكثر استخداماً وفعالية في الوقت الراهن. المبدأ بسيط: كلما زاد عدد سلاسل الكتل المختلفة التي مرت عبرها الأموال، كلما صعب على أدوات التحليل تتبع المسار الكامل.

تخيّل المسار التالي كمثال نموذجي: الأموال تبدأ كبيتكوين على شبكة Bitcoin. ثم تُحوَّل عبر جسر رقمي إلى ما يُعرف بـ WBTC وهو بيتكوين مُغلَّف على شبكة Ethereum. ثم تُبادَل إلى USDT عبر منصة Uniswap اللامركزية. ثم تُنقل عبر جسر آخر إلى شبكة Tron. ثم تُبدَّل إلى USDC على شبكة Solana. ثم ترسل إلى محافظ جديدة وتُعاد إلى بيتكوين عبر منصة لامركزية مختلفة.

في كل خطوة من هذه الخطوات يتغير ثلاثة أشياء في آنٍ واحد: تتغير شبكة الكتل، وتتغير العملة، ويتغير عنوان المحفظة. وأداة مثل Chainalysis قد تستطيع تتبع الحركة داخل شبكة بيتكوين وحدها بكفاءة عالية جداً، لكن حين تعبر الأموال جسراً إلى شبكة Ethereum ثم إلى Tron ثم إلى Solana، فإن كل جسر يُنشئ ما يشبه "الفراغ" في سجل التتبع. هذا الفراغ ليس مستحيل العبور تقنياً، لكنه يتطلب تكاملاً بين أدوات تحليل متعددة ومعرفة دقيقة بآلية كل جسر، وهذا يُبطئ عملية التتبع بشكل يمنح الغاسل الوقت الكافي لإتمام عملية التحويل والدمج.

مثال حقيقي وموثق: في مارس 2022، اخترقت مجموعة Lazarus الكورية الشمالية جسر Ronin Network وسرقت ما يزيد على ستمئة وخمسة وعشرين مليون دولار من عملات Ethereum وUSDC. على مدار الأشهر التالية، تتبع باحثو شركة Chainalysis والسلطات الأمريكية كيف قامت المجموعة بتمرير هذه الأموال عبر ما لا يقل عن أربعة جسور مختلفة بين سلاسل كتل متعددة، مع استخدام خدمات الخلط، في محاولة لتمويه المسار. وقد تمكنت السلطات من تتبع جزء من الأموال واستعادة مبالغ منها، لكن جزءاً كبيراً لا يزال مجهول المسار حتى اليوم.

خدمات الخلط وبروتوكول Tornado Cash:

خدمات الخلط هي برامج أو بروتوكولات مصممة تحديداً لكسر الصلة بين عنوان المُرسِل وعنوان المستقبل على البلوكتشين. المبدأ هو التالي: يُرسل عدة أشخاص كميات مماثلة من العملة إلى عناوين تجميعية، ثم تُعاد توزيع كميات مماثلة على عناوين مختلفة لا علاقة مباشرة لها بالعناوين المُرسِلة الأصلية. من يراقب البلوكتشين يرى أموالاً دخلت وأموالاً خرجت لكنه لا يستطيع ربط كل مبلغ خرج بالمبلغ الذي دخل.

وأبرز مثال على هذه البروتوكولات في العصر الحديث هو Tornado Cash، وهو بروتوكول لامركزي يعمل على شبكة Ethereum ويستخدم تقنية رياضية متقدمة تُعرف بـ"إثباتات المعرفة الصفرية" (Zero-Knowledge Proofs). ما تفعله هذه التقنية باختصار شديد هو أنها تسمح لشخص ما بإثبات أنه أودع مبلغاً في البروتوكول وأنه يملك حق سحبه، دون أن يكشف أي معلومة تربط عملية الإيداع بعملية السحب. الشبكة تتحقق من صحة المطالبة دون معرفة هوية المودِع.

في أغسطس 2022، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) عن إدراج Tornado Cash على قائمة العقوبات، وهو إجراء استثنائي لأن المُدرَج على القائمة ليس شخصاً بل بروتوكول برمجي. كان المبرر هو أن مجموعة Lazarus الكورية الشمالية استخدمت Tornado Cash لغسل ما يزيد على أربعمئة وخمسة وخمسين مليون دولار من عائدات عمليات القرصنة. وقد أفضى ذلك لاحقاً إلى اعتقال أحد مطوري البروتوكول الرئيسيين، وهو رومان ستورم، في أغسطس 2023 في الولايات المتحدة، ووُجّهت إليه تهم تتعلق بغسيل الأموال والتآمر على انتهاك العقوبات الأمريكية.

القضية أثارت نقاشاً قانونياً وفلسفياً عميقاً حول الحدود الفاصلة بين توفير أداة خصوصية مشروعة وبين المساعدة في ارتكاب جرائم مالية، وهو نقاش لا يزال قيد الحسم أمام المحاكم.

عملة Monero: حين يصبح التتبع شبه مستحيل:

في حين أن معظم العملات المشفرة، بما فيها البيتكوين، تعمل على بلوكتشين علني يمكن لأي شخص الاطلاع عليه وتتبع الحركات فيه، تُمثل عملة Monero استثناءً جوهرياً. فهي مصممة من الأساس بحيث لا يُمكن لأحد، حتى من يملك أدوات التحليل الأكثر تطوراً، تحديد المُرسِل أو المستقبل أو المبلغ الفعلي لأي معاملة.

تحقق Monero ذلك من خلال ثلاث آليات تشغل في آنٍ واحد. الأولى هي "توقيعات الحلقة" (Ring Signatures)، التي تخلط توقيع كل مُرسِل مع مجموعة من التوقيعات العشوائية الأخرى، بحيث يستحيل تحديد من وقّع المعاملة حقاً. والثانية هي "العناوين الخفية" (Stealth Addresses)، وهي عناوين وحيدة الاستخدام تُنشأ تلقائياً لكل معاملة على حدة، بحيث لا يمكن ربط معاملتين بنفس

المستقبل. والثالثة هي "معاملات الحلقة السرية" (Ring Confidential Transactions أو RingCT)، التي تُخفي المبلغ الفعلي للمعاملة نفسه، فلا يرى البلوكتشين سوى إثبات رياضي مشفر بأن المعاملة صحيحة دون الكشف عن قيمتها.

النتيجة العملية لهذا التصميم هي أن بلوكتشين Monero يبدو للمراقب كجدار من البيانات المشفرة التي لا تكشف شيئاً ذا معنى. وهذا ما يجعل Monero التحدي الأصعب أمام أجهزة إنفاذ القانون. في عام 2020، أعلنت وكالة الضرائب الأمريكية IRS عن منح عقد بقيمة ستمئة وخمسة وعشرين ألف دولار لشركتين من شركات التحليل الجنائي الرقمي مقابل تطوير أدوات لتحليل معاملات Monero. وبعد أكثر من أربع سنوات، لا تزال القدرة على اختراق خصوصية Monero محدودة للغاية مقارنة بالقدرة على تحليل بيتكوين أو Ethereum.

التمويل اللامركزي DeFi: حين تبدو الأموال القذرة مستثمرة:

أضاف التمويل اللامركزي بُعداً جديداً تماماً لم يكن موجوداً في عالم الغسيل التقليدي: إمكانية إدخال الأموال في أنشطة مالية تبدو مشروعة كلياً وتُعطيها تاريخاً "نظيفاً" يمكن الاستناد إليه لاحقاً.

أبسط مثال على ذلك هو بروتوكولات الإقراض مثل Aave وCompound. يودع الغاسل عملاته المشفرة ذات الأصل المشبوه كضمان في البروتوكول. ثم يقترض مقابلها عملات مختلفة من مجمع السيولة المشترك الذي يضم أموال مستخدمين حقيقيين كثيرين. العملات المقترضة لا تحمل أي تاريخ مشبوه لأنها مستخرجة من مجمع عام. يمكنه الآن استخدام هذه العملات "النظيفة" في الاقتصاد الشرعي. أما الضمان الأصلي المشبوه، فيُستعاد لاحقاً بعد سداد القرض، أو يُترك لتصفيته تلقائياً من البروتوكول، مما يُغيّر تاريخ المحفظة.

أسلوب آخر يتضمن مجمعات السيولة في منصات التداول اللامركزي. يودع الغاسل عملاته في مجمع سيولة مشترك على منصة مثل Uniswap أو Curve. هذا المجمع يضم أموال مئات أو آلاف المستخدمين الآخرين ويُستخدم لتسهيل عمليات التبادل. حين يسحب الغاسل حصته لاحقاً، فإن ما يستقبله ليس بالضرورة نفس العملات التي أودعها، بل قد يكون مزيجاً مختلفاً من عملات

مستخدمين آخرين. وبذلك تكون الأموال قد مرت بعملية خلط طبيعية غير مقصودة لكنها فعالة جداً.

وهناك أيضاً أسلوب "زراعة العوائد" (Yield Farming)، الذي يتضمن نقل الأموال باستمرار بين عدة بروتوكولات مختلفة بحثاً عن أعلى عائد. كل انتقال يُضيف طبقة من التعقيد على مسار تتبع الأموال. بعد شهرين من الانتقال بين عشرة بروتوكولات عبر ثلاث سلاسل كتل مختلفة، يُصبح تتبع المصدر الأصلي كابوساً تحليلياً حتى لأكثر أدوات التحليل الجنائي الرقمي تطوراً.

المرحلة الثالثة: الخروج — العودة إلى الاقتصاد الحقيقي

الغاسل في نهاية المطاف لا يريد عملات مشفرة تبقى في محافظ رقمية، بل يريد أموالاً يمكن إنفاقها وإظهارها وتوظيفها في الاقتصاد الحقيقي. هذه نقطة الضعف الثانية الأهم في سلسلة الغسيل الرقمي، لأنها تستلزم نوعاً من التلاقي بين العالمين الرقمي والحقيقي.

منصات التداول في الولايات القضائية ذات الرقابة المخففة:

رغم أن معايير التحقق من الهوية ومكافحة غسيل الأموال تشددت على المستوى العالمي، فإن التطبيق يتفاوت تفاوتاً كبيراً بين المنصات وبين الدول. بعض المنصات المرخصة في ولايات قضائية معينة تطبق إجراءات تحقق شكلية يمكن تجاوزها بوثائق مزورة أو هويات مشتراة من أشخاص حقيقيين. والاستراتيجية المعتادة هي فتح حسابات على عدة منصات في دول مختلفة وسحب مبالغ متوسطة الحجم من كل منصة تحت الحدود التي تُثير المراقبة المشددة، ثم تحويل هذه المبالغ إلى حسابات بنكية مختلفة.

بطاقات الدفع المشفرة:

باتت عشرات الشركات تُصدر بطاقات دفع من طرازَي Visa وMastercard مرتبطة بمحافظ عملات مشفرة. عند الدفع في أي متجر أو سحب نقدي من أي صراف آلي تقليدي، تُحوَّل العملات المشفرة تلقائياً إلى العملة المحلية في الوقت الفعلي. من وجهة نظر التاجر أو البنك، المعاملة تبدو دفعاً عادياً ببطاقة. أما مصدر الأموال في المحفظة فغير مرئي لهم. تستخدم شبكات الغسيل بطاقات متعددة مرتبطة بمحافظ مختلفة لسحب نقدي أو شراء أصول مادية من سيارات ومجوهرات وإلكترونيات دون أن يترك ذلك أثراً في أي تحويل مصرفي رسمي.

شراء العقارات مباشرة بالعملات المشفرة:

في بعض الأسواق العقارية الأكثر انفتاحاً، باتت الشركات العقارية تقبل الدفع بالعملات المشفرة بصورة مباشرة. دبي في الإمارات، وميامي في الولايات المتحدة، وليشبونة في البرتغال، كلها شهدت صفقات عقارية جرى فيها الدفع بالبيتكوين أو الإيثيريوم. شراء عقار بمليوني دولار بالبيتكوين ثم بيعه بعد سنة بالدولار أو باليورو يُحوّل الأموال المشفرة مجهولة التاريخ إلى عائد عقاري موثق في سند ملكية رسمي تصدره الدولة. وقد رصدت تقارير مؤسسة FATF الدولية في عامَي 2022 و2023 حالات موثقة لاستخدام هذا الأسلوب في دول متعددة.

سوق NFT: حين تصبح قيمة الفن أداة غسيل:

تُمثل الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) إضافة جديدة بالغة الأهمية في ترسانة الغسيل الرقمي، وذلك لخاصية فريدة تميزها عن سائر الأصول: لا يوجد لها سعر سوقي موضوعي يمكن الاستناد إليه للحكم على صحة الصفقة. قيمة العمل الفني ذاتية، وهذا ما يجعل أي سعر مقبول نظرياً.

السيناريو الأساسي يعمل كما يلي: يُنشئ شخص أو يشتري حق نشر عمل فني رقمي ويُطرحه كـ NFT بسعر مرتفع جداً. ثم تشتريه محفظة أخرى يسيطر عليها نفس الشخص أو شخص متواطئ بالسعر المطلوب. البائع يحصل على مئات الآلاف أو الملايين من الدولارات كـ"عائد بيع فني" مسجل على البلوكتشين، وهذا يبدو أمراً طبيعياً في عالم NFT الذي شهد فعلاً بيع أعمال فنية رقمية بعشرات الملايين من الدولارات.

هذا النمط من التداول المزيف يُعرف بـ"Wash Trading"، وهو في الحقيقة مشكلة واسعة الانتشار حتى في تداولات NFT المشروعة التي يُحفّز فيها المشاركون مصطنعين لإظهار حجم تداول وهمي لرفع قيمة مجموعة معينة. وقد نشرت شركة Chainalysis في تقرير عام 2022 أن تحليلها لملايين معاملات NFT كشف أن ما لا يقل عن ثمانية آلاف و□□محفظة قامت ببيع NFTs لمحافظ سبق أن مولتها بنفسها، وهو مؤشر واضح على الغسيل أو التلاعب في الأسعار. وكشف التقرير أن مئة وعشر محافظ تمكنت من تحقيق أرباح إجمالية تتجاوز ثمانية ملايين وتسعمئة ألف دولار من هذا النمط.

4.4 الجسور العابرة للسلاسل: الثغرة الأعمق في منظومة التتبع

يستحق هذا المكون المحدد توقفاً أطول لأنه يمثل واحدة من أكثر الثغرات الرقابية إشكالية في العصر الحالي.

الجسور العابرة للسلاسل (Cross-Chain Bridges) هي بروتوكولات تُتيح نقل الأصول الرقمية بين سلاسل كتل مختلفة لا تتواصل مع بعضها بصورة طبيعية. فبيتكوين وإيثيريوم وسولانا وترون كل منها شبكة مستقلة بقواعدها ومحاسبتها. الجسر يحل مشكلة التواصل بينها.

من الناحية التقنية، الجسر في الغالب يعمل كالتالي: ترسل عملاتك إلى عقد ذكي على السلسلة (أ) فيُجمَّد هذا المبلغ. ثم يُصدر البروتوكول كمية مماثلة من "عملة مُغلَّفة" على السلسلة (ب) تمثل قيمة ما جُمِّد في السلسلة الأولى. وحين تريد العودة، تُرسل العملة المُغلَّفة إلى الجسر فيُتلِفها ويُطلق العملة الأصلية على السلسلة (أ).

المشكلة الرقابية العميقة هي أن أدوات تحليل البلوكتشين تعمل في الغالب بصورة منفصلة لكل سلسلة. أداة تحليل سلسلة البيتكوين ترى ما يجري على البيتكوين فقط. وأداة تحليل Ethereum ترى ما يجري على Ethereum فقط. والجسر يخلق فجوة بين الاثنتين: عنوان أرسل على سلسلة (أ) وعنوان مختلف تماماً استقبل على سلسلة (ب). ربط هذين العنوانين ممكن تقنياً لكنه يتطلب فهماً دقيقاً لآلية الجسر المحدد المُستخدم، والوصول إلى سجلات الجسر، وتحليلاً زمنياً متقدماً.

وحين تُستخدم عدة جسور متتالية كما في مثال مجموعة Lazarus مع عائدات اختراق Ronin Bridge، يتضاعف التعقيد بصورة كبيرة. وقد رصدت شركة Elliptic في تقرير نشرته عام 2022 أن جسراً واحداً يُعرف بـ RenBridge تدفق عبره ما يزيد على خمسمئة وأربعين مليون دولار من عائدات جرائم موثقة خلال عامين فقط.

4.5 الذكاء الاصطناعي: السلاح ذو الحدين

تجدر الإشارة إلى تطور لافت بدأ يظهر بوضوح في السنوات الأخيرة ويرجح أن يتصاعد تأثيره: توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في سياق الجريمة المالية.

فمن ناحية، أصبحت هذه التقنية أداةً فعالة في يد شركات تحليل البلوكتشين وأجهزة إنفاذ القانون لتحليل الأنماط الضخمة في بيانات المعاملات والكشف عن شبهات لا يمكن للمحللين البشريين رصدها بالسرعة والدقة المطلوبتين.

لكن من الناحية المقابلة، بدأت شبكات الجريمة تستخدم نفس التقنية لأغراض معاكسة. توليد هويات وهمية بالغة الإتقان لتجاوز أنظمة التحقق من الهوية. إنشاء وثائق مزيفة مقنعة لا يمكن تمييزها من المزيفة. تصميم مسارات تحريك الأموال بطريقة تحاكي أنماط المعاملات المشروعة بدقة تجعلها تتجاوز أنظمة الرصد التلقائي.

في عام 2023 رصدت وحدة الاستخبارات المالية الأمريكية (FinCEN) زيادة ملحوظة في حالات فتح حسابات بهويات مُولَّدة جزئياً بالذكاء الاصطناعي، حيث تُجمع صور حقيقية مع بيانات شخصية مزيفة في ملفات هوية لا تُثير أي شبهة لدى أنظمة التحقق الآلي.

خلاصة الفصل الرابع

يكشف هذا الفصل في مجمله عن حقيقة جوهرية مؤداها أن غسيل الأموال في عصره الرقمي تجاوز مشكلة الكيفية إلى مشكلة الهوية. ففي العصر الكلاسيكي، كان السؤال: كيف تُدخل النقد الورقي إلى البنك؟ أما في العصر الرقمي، فالسؤال أصبح: من أنت أصلاً؟ وما هو أصل هذه الأموال؟ وهذا أصعب بكثير من الإجابة عنه حين تكون الهوية رقمية قابلة للتوليد والتزوير، والأموال رموزاً رقمية تنتقل بين محافظ مجهولة عبر شبكات لامركزية في ثوانٍ معدودة.

التحديات الرقابية التي يطرحها هذا الواقع ليست عابرة وليست مجرد تفاصيل تقنية. إنها تحديات هيكلية تستدعي إعادة تصور كاملة لأدوات المكافحة وآليات التعاون الدولي وفلسفة التنظيم في عصر المال اللامركزي. وهذا ما سيتناوله الجزء الثالث من هذا الكتاب بالتفصيل والعمق الذي تستحقه المسألة.

في الفصل التالي، سننتقل إلى دراسة العمود الفقري الأساسي لعمليات الغسيل المعقدة، وهو هندسة الشركات الوهمية والصناديق الاستئمانية والكيانات القانونية المتداخلة التي تُصنع "المتاهة المؤسسية" التي يختفي داخلها المالك الحقيقي والمصدر الحقيقي للأموال.

الفصل الخامس: هندسة الشركات الوهمية
بناء المتاهة المؤسسية

تمهيد

إذا كان غسيل الأموال في جوهره فنّ إخفاء الأصل الحقيقي للثروة، فإن الشركات الوهمية هي المادة الخام التي يُبنى منها هذا الإخفاء. فالشركة الوهمية ليست مجرد كيان قانوني فارغ، بل هي لبنة معمارية في بناء أكبر وأكثر تعقيداً يمكن أن نسميه "المتاهة المؤسسية" (Corporate Labyrinth): هيكل متراكب من الكيانات القانونية المتداخلة، الموزعة عبر ولايات قضائية متعددة، المصمم بعناية بحيث يجعل تتبع المسار الحقيقي للأموال من نقطة دخولها إلى المالك النهائي أشبه بالسير في متاهة لا نهاية لها، مليئة بالممرات المسدودة والمنعطفات المُضلِّلة والطبقات المتراكبة.

ما يجعل هذه المتاهة خطيرة بشكل استثنائي ليس مجرد تعقيدها الشكلي، بل حقيقة أنها تستغل أدوات قانونية مشروعة بالكامل — الشركات والصناديق الاستئمانية والاتفاقيات الضريبية — وتُعيد توظيفها لأغراض تتعارض جوهرياً مع الغاية التي صُمّمت من أجلها. فالشركة القابضة التي أُنشئت أصلاً لتسهيل إدارة المجموعات التجارية تُصبح أداة لإخفاء الملكية. والصندوق الاستئماني الذي صُمّم لحماية الإرث العائلي يُصبح درعاً يحتمي خلفه الفاسدون. واتفاقيات تجنب

الازدواج الضريبي التي وُقّعت لتشجيع التجارة المشروعة تُستغل لتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

هذا الفصل يُقدّم تشريحاً مفصلاً لهذه المتاهة: كيف تُصمَّم، وكيف تُبنى طبقة بعد طبقة، وكيف يعمل كل مكوّن فيها، وما هي نقاط ضعفها البنيوية التي يمكن استغلالها لتفكيكها.

5.1 فلسفة التصميم: المبادئ الأربعة للمتاهة

مهندس الشركات الوهمية المحترف لا يعمل بصورة عشوائية. بل يُصمّم شبكته وفق مبادئ منهجية واضحة، تشبه في منطقها مبادئ الهندسة المعمارية لكنها تهدف إلى البناء بغرض الإخفاء لا الإظهار.

المبدأ الأول: العمق

لا يكفي أن يضع المهندس شركة وهمية واحدة بين نفسه وأمواله. فالشركة الواحدة يمكن اختراقها بأمر محكمة واحد أو طلب مساعدة قانونية واحد. ولذلك يبني المهندس عدة طبقات من الكيانات القانونية، بحيث يتطلب الوصول إلى المالك الحقيقي اختراق كل طبقة على حدة. وكل طبقة قد تكون في ولاية قضائية مختلفة بمتطلبات قانونية مختلفة تماماً للحصول على المعلومات.

تخيّل الأمر كمبنى من خمسة طوابق، كل طابق مُغلق بباب مختلف يحتاج مفتاحاً من بلد مختلف. للوصول إلى الطابق الخامس حيث يجلس المالك الحقيقي، يجب على المحقق أن يحصل على خمسة مفاتيح من خمس دول مختلفة عبر خمسة إجراءات قانونية منفصلة. وكل إجراء قد يستغرق أشهراً أو سنوات.

المبدأ الثاني: العرض

في كل طبقة من الطبقات، لا يستخدم المهندس شركة واحدة بل عدة شركات. فبدلاً من أن تتدفق مئة مليون دولار عبر شركة وهمية واحدة مما يلفت الانتباه، توزَّع الأموال على عشر شركات في نفس الطبقة، كل منها تتعامل بعشرة ملايين فقط. هذا التوزيع يُشتت أي محاولة للتتبع لأن المحقق يجب أن يُحدد جميع الشركات في كل طبقة ويربط بينها، وهو أمر بالغ الصعوبة حين تكون هذه الشركات في بنوك مختلفة وأحياناً في دول مختلفة.

المبدأ الثالث: التنويع القضائي

يحرص المهندس على توزيع شركاته عبر ولايات قضائية متعددة ومتباينة في أنظمتها القانونية. فقد يضع الصندوق الاستئماني في جزر كوك، والشركة القابضة في لوكسمبورغ، وشركة الترخيص في أيرلندا، وشركة الخدمات المالية في هولندا، والشركات التشغيلية في هونغ كونغ ودبي وسنغافورة. كل ولاية قضائية تتطلب إجراءات مساعدة قانونية مختلفة ونظاماً قانونياً مختلفاً ولغة مختلفة أحياناً. هذا التنويع يُضاعف الوقت والجهد والتكلفة اللازمة للتحقيق بصورة هائلة.

المبدأ الرابع: الدائرية

في بعض الهياكل الأكثر تطوراً، يُصمّم المهندس حلقات ملكية دائرية. فالشركة (أ) تمتلك أسهم الشركة (ب)، والشركة (ب) تمتلك أسهم الشركة (ج)، والشركة (ج) تمتلك أسهم الشركة (أ). هذه الدائرية تجعل تحديد المالك النهائي مستحيلاً نظرياً، لأن كل شركة "مملوكة" لشركة أخرى في حلقة لا نهاية لها.

هذه المبادئ الأربعة مجتمعة تخلق هيكلاً يحتاج المحقق لاختراق عشرات الطبقات والشركات والولايات القضائية، وكل اختراق يستغرق وقتاً ثميناً يستغله المهندس لإعادة ترتيب أوراقه.

5.2 تشريح النموذج متعدد الطبقات

لفهم كيف تعمل المتاهة عملياً، سنتتبع هيكلاً نموذجياً من القاعدة إلى القمة، طبقة بطبقة، مع شرح وظيفة كل طبقة وسبب اختيار الولاية القضائية المحددة لها.

الطبقة صفر: المالك الحقيقي — الشبح الذي لا يظهر

في قلب كل متاهة مؤسسية يوجد شخص واحد أو مجموعة صغيرة جداً من الأشخاص هم المالكون الحقيقيون للثروة بأكملها. لكن ما يميز الهيكل المحترف هو أن هذا الشخص لا يظهر اسمه في أي مكان على الإطلاق.

لا يظهر اسمه في سجل أي شركة. لا يظهر اسمه على أي حساب مصرفي. لا يوقّع على أي مستند رسمي يربطه بالهيكل. يُصدر تعليماته شفهياً أو عبر وسيط موثوق واحد، وأحياناً عبر وثيقة تُعرف بـ"خطاب الرغبات" محفوظة في خزنة محاميه. وفي بعض الحالات، يمتلك توكيلاً خاصاً غير مسجل يُتيح له التحكم في الحسابات بصورة غير مباشرة، أو يتحكم عبر دور "حامي الصندوق الاستئماني" الذي سنشرحه لاحقاً.

الطبقة الأولى: الصندوق الاستئماني التقديري — الدرع الأقوى

الطبقة الحامية الأولى والأقوى في السلسلة هي في الغالب صندوق استئماني تقديري (Discretionary Trust) مُسجَّل في ولاية قضائية مصممة خصيصاً لحماية الأصول.

لفهم لماذا يُعدّ الصندوق الاستئماني التقديري أداة بالغة الفعالية في الإخفاء، يجب فهم طبيعته القانونية. في النظام القانوني الأنجلو-ساكسوني الذي يحكم هذه الصناديق، يحدث شيء فريد حين يُنشأ الصندوق: الملكية القانونية للأصول تنتقل كلياً من المؤسس إلى أمين الاستئمان (Trustee). أي أن المؤسس، من الناحية القانونية، لم يعد يملك هذه الأصول. أمين الاستئمان هو المالك القانوني الرسمي. لكن هذا الأمين يحتفظ بهذه الأصول ليس لمصلحته الشخصية بل لمصلحة المستفيدين المحددين في وثيقة الصندوق.

والعنصر الحاسم في الصناديق "التقديرية" تحديداً هو أن المستفيدين ليس لهم حق مكتسب ثابت في الأصول. الأمين يمتلك "سلطة تقديرية" في تحديد متى يوزع الأصول وكم يوزع ولمن من بين قائمة المستفيدين المحتملين. هذا يعني أنه حتى المستفيد المُسمّى في وثيقة الصندوق لا يستطيع أن يقول قانونياً "هذه أموالي"، لأن حقه ليس أكثر من "توقع" بأن يمارس الأمين سلطته التقديرية لصالحه.

والنتيجة العملية لهذا الترتيب القانوني أنه حين تسأل أي جهة "من يملك هذه الأصول؟"، لا توجد إجابة بسيطة. المؤسس لم يعد يملكها. الأمين يملكها قانونياً لكنه ليس المستفيد. المستفيدون ليس لهم حق مكتسب. وهذا الغموض القانوني الخلاق هو بالتحديد ما يجعل الصندوق أداة حماية فعالة.

لماذا جزر كوك أو نيفيس أو بليز؟هذه الولايات القضائية ذهبت أبعد من غيرها في تصميم قوانين صناديق استئمانية تحمي الأصول بشكل شبه مطلق. في جزر كوك مثلاً، قانون الصناديق الاستئمانية الدولية لعام 1984 وتعديلاته اللاحقة ينص صراحةً على أن أحكام المحاكم الأجنبية لا يُعترف بها ولا تُنفَّذ ضد الأصول المحمية في صندوق كوكي. ولكي ينجح الدائن في الوصول إلى الأصول، عليه أن يرفع دعوى جديدة أمام محاكم جزر كوك، وعليه أن يُثبت ادعاءه بمعيار "بما لا يدع مجالاً معقولاً للشك" وهو أعلى معيار إثبات في القانون، وعليه أن يفعل ذلك خلال فترة تقادم قصيرة جداً تبلغ سنة أو سنتين من تاريخ نقل الأصول إلى الصندوق.

خطاب الرغبات (Letter of Wishes): هذه الوثيقة هي من أذكى أدوات السيطرة غير المباشرة. يكتب المؤسس خطاباً يُوجّه فيه أمين الاستئمان حول كيفية إدارة الصندوق وتوزيع الأصول. لكن هذا الخطاب غير ملزم قانونياً، مما يعني أنه لا يُعدّ دليلاً على "سيطرة" المؤسس، التي لو ثبتت لأمكن "اختراق" الصندوق. الخطاب سري ولا يُسجَّل في أي سجل عام. ويمكن تعديله في أي وقت بسهولة. هذا الترتيب يُتيح للمؤسس الاحتفاظ بالسيطرة الفعلية مع الإنكار القانوني الكامل لهذه السيطرة.

حامي الصندوق (Trust Protector): هو شخص يُعيّنه المؤسس بصلاحيات تشمل عزل أمين الاستئمان وتعيين بديل، وتعديل شروط الصندوق، وإضافة مستفيدين جدد أو إزالة مستفيدين حاليين، ونقل الصندوق من ولاية قضائية إلى أخرى. وفي الممارسة العملية، يكون حامي الصندوق في الغالب محامياً موثوقاً يعمل وفق تعليمات المؤسس. وهذا يُتيح للمؤسس سيطرة غير مباشرة لكنها حقيقية وفعالة على الصندوق بأكمله، دون أن يظهر اسمه في أي وثيقة.

الطبقة الثانية: الشركة القابضة في دولة المعاهدات

تحت الصندوق الاستئماني مباشرة، تأتي شركة قابضة مسجلة في دولة تتمتع بشبكة واسعة من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي. لوكسمبورغ وهولندا وأيرلندا وسويسرا وسنغافورة هي الوجهات الأكثر شيوعاً لهذا الغرض.

لماذا لوكسمبورغ تحديداً كمثال؟ هذه الدولة الصغيرة الواقعة في قلب أوروبا تمتلك شبكة من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع أكثر من ثمانين دولة. وتُطبّق نظام "إعفاء المشاركة" (Participation Exemption) الذي يُعفي أرباح الأسهم المُستلمة من شركات تابعة أجنبية من الضريبة بالكامل إذا تجاوزت نسبة الملكية عشرة بالمئة. كما أنها عضو في الاتحاد الأوروبي، مما يُتيح لها الاستفادة من التوجيهات الأوروبية التي تُلغي الضريبة المقتطعة عند المصدر على توزيعات الأرباح والفوائد والإتاوات بين الشركات المرتبطة داخل الاتحاد.

والنتيجة العملية أن شركة قابضة في لوكسمبورغ يمكنها استقبال أرباح من شركاتها التابعة في مختلف أنحاء العالم بضريبة منخفضة جداً أو معدومة، ثم

تحويل هذه الأرباح إلى الصندوق الاستئماني في جزر كوك بضريبة معدومة أيضاً. كل ذلك بصورة قانونية شكلياً.

الشركة القابضة تُدار عادةً بمدير صوري وهو شركة إدارة لوكسمبورغية متخصصة في تقديم خدمات الإدارة المهنية. وهذا يُضيف طبقة إضافية من الفصل بين المالك الحقيقي والكيان القانوني.

الطبقة الثالثة: الشركات الوسيطة المتخصصة

تحت الشركة القابضة، تتفرع شبكة من الشركات الوسيطة، كل منها مصممة لأداء وظيفة محددة في سلسلة نقل القيمة.

شركة ترخيص الملكية الفكرية:

تُسجَّل عادةً في أيرلندا أو هولندا أو لوكسمبورغ، وتمتلك ظاهرياً حقوق ملكية فكرية تشمل علامات تجارية وبراءات اختراع وبرمجيات. تُرخّص هذه الحقوق للشركات التشغيلية في الدول الأخرى مقابل إتاوات مرتفعة. هذه الإتاوات تُخصم كمصروف في الدولة عالية الضريبة حيث تعمل الشركة التشغيلية، وتتراكم كدخل في الدولة منخفضة الضريبة حيث تقع شركة الترخيص. والخطورة الجوهرية هنا تكمن في صعوبة التقييم الموضوعي للملكية الفكرية. فما هي القيمة الحقيقية لعلامة تجارية؟ وما هو السعر "العادل" لترخيص برنامج كمبيوتر؟ هذا الغموض في التقييم يجعل التسعير التحويلي للملكية الفكرية حقلاً خصباً للتلاعب.

ذ**شركة الخدمات المالية:**

تُسجَّل عادةً في هولندا أو لوكسمبورغ، وتعمل كـ"خزينة مركزية" للمجموعة. تُقدّم "قروضاً" بين شركات المجموعة وتُدير السيولة المشتركة. فوائد هذه القروض تُخصم في الدولة عالية الضريبة وتتراكم في الدولة منخفضة الضريبة. والقروض قد لا تكون قروضاً حقيقية بالمعنى الاقتصادي، بل مجرد أداة لنقل الأموال بين الكيانات.

مثال حقيقي كاشف: في عام 2014، كشف تحقيق أجرته لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي أن شركة Apple أنشأت كيانات في أيرلندا لا تخضع للضريبة في أي دولة على وجه الأرض. كانت هذه الكيانات مسجلة في أيرلندا لكنها "تُدار" من الولايات المتحدة، مما يعني أنها لا تُعدّ مقيمة ضريبياً في أيرلندا بموجب القانون الأيرلندي الذي يعتمد معيار مكان الإدارة. وفي الوقت نفسه، لا تُعدّ مقيمة في الولايات المتحدة لأنها مسجلة في أيرلندا. هذا الترتيب أتاح لعشرات المليارات من الدولارات أن تتراكم بضريبة شبه معدومة. وقد أدى الضغط الدولي اللاحق إلى إلغاء أيرلندا لهذه الثغرة المعروفة بـ"الترتيب الأيرلندي المزدوج" في عام 2015، مع منح الشركات القائمة مهلة حتى 2020 للامتثال.

الطبقة الرابعة: الشركات التشغيلية والواجهات

في قاعدة الهرم تأتي الشركات التي تتفاعل مباشرة مع العالم الخارجي. وهنا يتنوع الاستخدام بحسب طبيعة العملية:

شركة تجارة دولية في هونغ كونغ تُصدر فواتير تجارية بقيم مبالغ فيها أو منقوصة لتحريك الأموال عبر صفقات تبدو تجارية. شركة استشارات في جزر فيرجن البريطانية تُصدر فواتير استشارية وهمية مقابل خدمات لم تُقدَّم. شركة عقارات في دبي تشتري وتبيع عقارات بتقييمات مضخمة. شركة تقنية في سنغافورة تُرخّص برمجيات بإتاوات مبالغ فيها.

كل شركة من هذه الشركات لها مدير صوري مختلف. ولها حساب بنكي في بنك مختلف. ولها "نشاط تجاري" موثق بفواتير وعقود. ولها عنوان مسجل وموقع إلكتروني يبدو احترافياً. والنتيجة أن كل شركة على حدة تبدو كياناً تجارياً طبيعياً، ولا يظهر ارتباطها بالشركات الأخرى في الهيكل إلا عند تحليل الشبكة بالكامل.

الطبقة الخامسة: طبقة الاستمتاع — كيف يعيش المالك ثروته؟

النقطة الأخيرة والأكثر إبداعاً في السلسلة هي الإجابة على السؤال العملي الذي يطرح نفسه: إذا كان المالك الحقيقي لا يظهر اسمه في أي مكان، فكيف يتمتع بثروته فعلياً؟

المهندس يُصمّم لهذا الغرض عدة آليات وصول لا تترك أثراً ملكياً مباشراً. فقد يستخدم بطاقات ائتمان صادرة عن بنك في الملاذ الضريبي باسم الشركة أو الصندوق، يكون المالك الحقيقي مُصرَّحاً له باستخدامها كـ"ممثل مفوّض". أو يسكن في عقارات "مملوكة" للصندوق الاستئماني دون دفع إيجار أو بإيجار رمزي لا يتناسب مع قيمة العقار. أو يحصل على "قروض" من الصندوق أو الشركة القابضة بشروط ميسّرة بفائدة صفرية ودون جدول سداد حقيقي. أو يتلقى توزيعات تقديرية من الصندوق الاستئماني لا تخضع للضريبة في بعض الولايات القضائية. أو يوظّف أفراد عائلته في الشركات المرتبطة برواتب ومزايا سخية تتجاوز بكثير قيمة العمل المقدم فعلاً.

5.3 المديرون الصوريون: الجدار الناري البشري

من هم ولماذا هم ضروريون؟

المدير الصوري (Nominee Director) هو الشخص الذي يظهر اسمه في سجلات الشركة الرسمية كمديرها المعتمد، بينما هو في الحقيقة لا يتخذ أي قرار إداري حقيقي ولا يعرف في الغالب تفاصيل ما تفعله الشركة فعلاً. يتلقى تعليماته من المالك الحقيقي أو من وسيط موثوق، ويوقّع ما يُطلب منه توقيعه، ويُجيب على استفسارات البنوك وفق "نص" مُعدّ مسبقاً.

وظيفة المدير الصوري الجوهرية هي خلق ما يمكن تسميته "جداراً نارياً بشرياً" يفصل المالك الحقيقي عن الحسابات والأصول والمعاملات. البنك يعرف المدير الصوري كممثل شرعي للشركة. يُجري معه إجراءات "اعرف عميلك". يتعامل معه كمسؤول عن القرارات المالية. لكنه لا يعرف ولا يستطيع بالضرورة التحقق من الشخص الذي يقف خلفه.

الأنماط الأربعة للمديرين الصوريين

المديرون المهنيون:

وهم أفراد أو شركات إدارة متخصصة جعلت من تقديم خدمات التمثيل الصوري نشاطاً تجارياً. فرد واحد قد يكون مديراً لمئات الشركات في آنٍ واحد. وقد كشفت أوراق بنما أن بعض الأفراد كانوا مسجلين كمديرين لأكثر من ألف شركة. هؤلاء يُقدّمون خدماتهم مقابل رسوم سنوية محددة ويعملون وفق تعليمات موكليهم دون أن يعرفوا بالضرورة الطبيعة الحقيقية لأنشطة الشركات التي يديرونها اسمياً.

المديرون الاجتماعيون:

وهم أقارب أو أصدقاء أو معارف المالك الحقيقي الذين يوافقون على وضع أسمائهم كمديرين مقابل مبلغ مالي أو كخدمة شخصية. هؤلاء أخطر من المهنيين بالنسبة للمحقق لأن علاقتهم بالمالك الحقيقي تكون شخصية وغير رسمية، مما يجعل اكتشاف هذه العلاقة عبر السجلات الرسمية أمراً بالغ الصعوبة. فالسجلات قد تُظهر شخصاً اسمه يحمل جنسية معينة يعيش في بلد معين ويدير شركة مسجلة في بلد آخر، ولا شيء في هذه السجلات يشير إلى أنه ابن عم المالك الحقيقي أو صديق طفولته.

المديرون المُستغلون:

وهم أفراد في أوضاع اجتماعية هشة مثل فقراء أو مهاجرين غير نظاميين أو مدمنين أو أشخاص يعانون من مشكلات مالية حادة، يُستغل وضعهم لتسجيل شركات بأسمائهم دون فهم حقيقي لما يحدث أو لطبيعة المسؤولية القانونية التي يتحملونها. وفي بعض الحالات، تُستخدم هويات أشخاص حقيقيين سُرقت بياناتهم واستُخدمت دون علمهم لتسجيل شركات وفتح حسابات.

الشركات كمديرين:

في بعض الولايات القضائية، يسمح القانون بأن تكون شركة مديرةً لشركة أخرى. وهذا يُضيف طبقة إضافية من الغموض لأنه يعني أن المحقق الذي يبحث عن المدير سيجد اسم شركة، ثم عليه البحث عن مدير تلك الشركة المديرة، وقد يجد شركة أخرى، وهكذا. إنها دمية ماتريوشكا قانونية.

كيف يعمل الجدار الناري عملياً؟

السلسلة تعمل كالتالي: المالك الحقيقي يُصدر تعليماته شفهياً أو عبر رسالة مشفرة إلى وسيط موثوق، وهو عادةً محامٍ أو مستشار مالي محمي بامتياز السرية المهنية. هذا الوسيط يترجم التعليمات إلى أوامر مهنية تبدو مشروعة تماماً ويُحيلها إلى المدير الصوري. المدير الصوري ينفذ هذه الأوامر كما لو كانت قراراته الخاصة: يوقع المستندات البنكية، ويُجيب على استفسارات البنك وفق نص مُعدّ، ويظهر في كل السجلات كصاحب القرار. البنك يتعامل مع المدير الصوري كممثل شرعي للشركة ويُجري معه جميع الإجراءات المعتادة.

هذا الترتيب يعني أنه حتى لو نجح المحقق في الوصول إلى المدير الصوري واستجوبه، فإن هذا المدير قد لا يعرف شيئاً ذا قيمة. لأنه يتلقى تعليماته من الوسيط الموثوق وليس من المالك الحقيقي مباشرةً. والوسيط الموثوق محمي بالسرية المهنية. والمالك الحقيقي في مكان بعيد لا يربطه بالهيكل أي رابط وثائقي.

فضيحة أوراق بنما عام 2016 كشفت على نطاق واسع كيف كان مكتب موساك فونسيكا يُقدّم خدمة المديرين الصوريين كجزء من "الحزمة المتكاملة". كان المكتب يحتفظ بقاعدة بيانات من الأفراد المستعدين لتقديم أسمائهم كمديرين ومساهمين اسميين، وكان بعض هؤلاء الأفراد مسجلين كمديرين لمئات الشركات في وقت واحد. وقد تبيّن أن كثيراً منهم لم يكونوا يعرفون حتى أسماء الشركات التي يديرونها ناهيك عن طبيعة أنشطتها.

5.4 تشريح العقد الاستشاري الوهمي: صناعة الشرعية الورقية

لإكمال الصورة، يجب فهم كيف يصنع المهندس المحتوى الوثائقي الذي يُضفي على المتاهة مظهر المشروعية. فالمتاهة المؤسسية لا تعمل بالهياكل القانونية وحدها، بل تحتاج إلى "قصة" مدعومة بمستندات مقنعة.

العقد كما يبدو ظاهرياً

تخيّل عقداً بين طرفين: الطرف الأول شركة اسمها "Global Dynamics Consulting Ltd" مسجلة في جزر فيرجن البريطانية. والطرف الثاني شركة تشغيلية حقيقية تعمل في دولة ذات ضريبة مرتفعة. موضوع العقد هو "تقديم خدمات استشارية استراتيجية" تشمل دراسة فرص التوسع في أسواق جنوب شرق آسيا وتحليل المنافسين وتطوير استراتيجية التسعير وإعادة هيكلة سلاسل التوريد الدولية. المقابل مليونان ونصف المليون دولار سنوياً. المدة ثلاث سنوات. المخرجات أربعة تقارير ربع سنوية بالإضافة إلى "مشورة مستمرة عبر الهاتف والبريد الإلكتروني". القانون الحاكم هو قانون إنجلترا وويلز. والتحكيم أمام غرفة التجارة الدولية في باريس.

هذا العقد يبدو في ظاهره سليماً تماماً ومعقولاً تجارياً ولا يُثير بذاته أي ريبة.

الحقيقة خلف العقد

لكن الحقيقة أن "Global Dynamics" ليس لها موظفون حقيقيون ولا مكتب فعلي ولا خبرة استشارية حقيقية. مديرها صوري يعيش في بلد مختلف ولا علاقة له بالاستشارات. "التقارير الاستشارية" مُعاد تدويرها من تقارير عامة متاحة مجاناً على الإنترنت مع تغيير العناوين وإعادة التنسيق. المبلغ المدفوع لا علاقة له بقيمة أي خدمة فعلية. والشركتان مملوكتان سراً لنفس الشخص عبر الصندوق الاستئماني والشركة القابضة. الهدف الوحيد من هذا الترتيب هو نقل مليونين ونصف المليون دولار سنوياً من الدولة عالية الضريبة إلى الملاذ الضريبي كـ"مصروف استشاري" قابل للخصم الضريبي.

حزمة الدعم الوثائقي: أربع طبقات من الكذب المنظم

العقد وحده لا يكفي لإقناع محلل بنكي متمرس. ولذلك يُعدّ المهندس حزمة وثائقية متكاملة مصممة لتجاوز كل مستوى من مستويات الفحص.

المستوى الأول يشمل وثائق التأسيس والهوية: شهادة تسجيل الشركة الاستشارية موثقة ومصدقة من السلطات المختصة. وقرار مجلس إدارة بتفويض المدير الصوري بإبرام العقد. وجواز سفر المدير الصوري ووثائق إثبات عنوانه. وملف "اعرف عميلك" جاهز للبنك يتضمن وصفاً مقنعاً للنشاط.

المستوى الثاني يشمل وثائق النشاط التجاري: موقع إلكتروني للشركة "الاستشارية" مصمم بشكل احترافي يتضمن صوراً لـ"فريق العمل" وهي صور مُشتراة من بنوك الصور أو مُولَّدة بالذكاء الاصطناعي، وقائمة "عملاء سابقين" بعضهم قد يكون حقيقياً وبعضهم وهمي، و"دراسات حالة" مُعاد كتابتها من مصادر عامة. وملفات تعريفية على LinkedIn لـ"موظفين" وهميين مع تاريخ مهني مُصطنع. وبطاقات عمل ونماذج ترويسة ورقم هاتف يردّ عليه سكرتير حقيقي عبر خدمة مكتب افتراضي.

المستوى الثالث يشمل وثائق التنفيذ: تقارير استشارية ربع سنوية مُعدّة فعلاً لكن محتواها مُعاد تدوير من مصادر عامة مع إعادة صياغة وتنسيق. ومحاضر اجتماعات بين "الاستشاري" والعميل تتضمن مناقشات وملاحظات تبدو طبيعية. ومراسلات بريد إلكتروني توثق "المناقشات" والملاحظات المتبادلة. وفواتير مُفصّلة تُحدد ساعات العمل والأنشطة المُنفّذة بدقة تبدو مهنية.

المستوى الرابع يشمل وثائق مالية: بيانات مالية مدققة للشركة "الاستشارية" من محاسب متواطئ أو غير دقيق في فحصه. وإقرارات ضريبية شكلية في الولاية القضائية التي تتطلبها. ورأي ضريبي مكتوب من مكتب قانوني يؤكد أن المعاملة "تتوافق مع القانون المعمول به" مع تحفظات صغيرة في الهوامش تحمي المكتب.

مثال حقيقي يكشف حجم هذه الصناعة: في تحقيق أجرته صحيفة The Guardian عام 2019 حول صناعة خدمات تأسيس الشركات في لندن، أرسل صحفيون متنكرون استفسارات إلى عشرين شركة خدمات تأسيس. واكتشفوا أن بعض هذه الشركات كان مستعداً لتوفير حزمة كاملة تشمل تأسيس شركة في ملاذ ضريبي مع مدير صوري وحساب بنكي ومحاسب وعنوان مسجل وموقع إلكتروني، كل ذلك خلال أسبوع واحد وبتكلفة لا تتجاوز بضعة آلاف من الجنيهات. لم يُطرح أي سؤال جدي عن طبيعة النشاط المزمع أو مصدر الأموال.

خلاصة الفصل الخامس

ما يكشفه هذا الفصل في مجمله هو أن المتاهة المؤسسية ليست مجرد تجميع عشوائي لشركات وهمية، بل هي بناء هندسي مصمم بعناية وفق مبادئ منهجية واضحة تستغل الأدوات القانونية والمالية المشروعة وتُعيد توظيفها بصورة منحرفة.

المبادئ الأربعة للعمق والعرض والتنويع القضائي والدائرية تخلق هيكلاً يجعل التتبع مهمة تتطلب موارد هائلة وتعاوناً دولياً واسعاً وصبراً طويلاً. والصندوق الاستئماني التقديري يوفر درعاً قانونياً يفصل الملكية عن الاستمتاع ويجعل المصادرة أمراً بالغ الصعوبة. والمديرون الصوريون يخلقون جداراً بشرياً يمنع ربط المالك الحقيقي بأصوله. وحزمة الدعم الوثائقي تُضفي على الهيكل بأكمله مظهر المشروعية التجارية الطبيعية.

لكن نقطة الضعف الجوهرية في كل هذا البناء هي أنه مهما بلغ إتقانه، فإنه يفتقر بالضرورة إلى الجوهر الاقتصادي الحقيقي. فالشركة الوهمية لا تُنتج قيمة حقيقية. والعقد الاستشاري الوهمي لا يُسفر عن مخرجات أصيلة. والمدير الصوري لا يتخذ قرارات حقيقية. وهذا الغياب المنهجي للجوهر هو ما يُمكن للمحقق المتمرس رصده واستخدامه لتفكيك المتاهة، كما سنرى بالتفصيل في الفصل العاشر عند الحديث عن اختبار الجوهر الاقتصادي.

في الفصل التالي، سننتقل من بناء المتاهة إلى ملء محتواها، وسنستعرض كيف يُصمّم المهندس معاملات تبدو طبيعية ومنطقية تماماً، من التداول المرآتي الذي ينقل المليارات عبر صفقات أسهم متقابلة، إلى التلاعب بالفواتير التجارية الذي يستغل حجم التجارة الدولية كغطاء، إلى فواتير الخدمات الوهمية التي تُتيح نقل القيمة عبر الحدود دون أن تمر بأي نقطة فحص مادية.

الفصل السادس: تزييف المنطق الاقتصادي التقنيات المتقدمة

تمهيد: ما الفرق بين المجرم البدائي والمهندس المحترف؟

ثمة سؤال جوهري يُطرح في كل دورة تدريبية متخصصة في مكافحة الجرائم المالية: ما الذي يُفرّق بين غاسل أموال هاوٍ سرعان ما يُكشف، وبين مهندس مالي محترف يعمل لسنوات أو عقود دون أن تمتد إليه يد العدالة؟

الإجابة ليست في حجم الأموال. وليست في تعقيد الأدوات التقنية. وليست في جرأة العملية أو طموح مرتكبيها. الإجابة الحقيقية كامنة في مفهوم واحد يُمثّل قلب هذا الفصل وروحه: **تزييف المنطق الاقتصادي.

المجرم البدائي يُحاول إخفاء ماله. يُموّه، يُزيّف، يُخفي. يُدخل النقد في حقائب مُحكمة الإغلاق، أو يُودعه في حسابات بأسماء وهمية، أو يُهرّبه عبر الحدود في ثنايا البضائع. وهذا النهج البدائي يحمل في طبيعته بذور فشله، لأن الإخفاء يترك فجوة واضحة بين ما يظهر وما هو كائن. محلل البنك يرى حساباً لشخص مجهول يستقبل مبالغ ضخمة بدون مصدر واضح، فيُطلق التنبيه.

أما المهندس المحترف، فلا يُخفي شيئاً. بل يُعيد بناء الواقع المالي بأسره. يُصمّم معاملات تُقنع المحلل البنكي بأنه يرى نشاطاً تجارياً عادياً. ويُقنع المدقق الخارجي بأن الأرقام متسقة ومنطقية. ويُقنع المحقق الجنائي بأن كل وثيقة في مكانها. بل يُقنع القاضي، في نهاية المطاف، بأن الشك المعقول قائم وأن الإدانة عسيرة. لا يوجد إخفاء. توجد قصة مُصمَّمة بعناية، وكل عنصر فيها يؤدي دوره المحدد.

هذا هو جوهر "تزييف المنطق الاقتصادي": إنتاج واقع مالي موازٍ يبدو حقيقياً بالكامل لأنه مبني على أدوات حقيقية، في حين أن المحتوى الكامن خلفه وهمي ومُفبرك.

ولفهم هذا المفهوم على عمقه الكامل، يجب أن ندرسه من خلال تقنياته الثلاث الرئيسية التي يتناولها هذا الفصل: التداول المرآتي الذي يُزيّف منطق الأسواق المالية، والغسيل القائم على التجارة الذي يُزيّف منطق تدفقات البضائع الدولية، والغسيل القائم على الخدمات الذي يستغل الطابع غير الملموس للاقتصاد الحديث لتزييف منطق العلاقات التجارية بين الشركات. وكل تقنية من هذه الثلاث تُمثّل حقبة وأسلوباً ومستوى تطور مختلفاً، لكنها جميعها تنبع من مصدر فكري واحد: قراءة الأنظمة الرقابية بدقة متناهية واستغلال نقاط ضعفها بصورة منهجية.

6.1 مفهوم المنطق الاقتصادي المعقول: أداة التزييف الجوهرية

ما هو المنطق الاقتصادي للمعاملة؟

كل معاملة مالية في الاقتصاد المشروع تحمل في داخلها "سبباً" واضحاً يُبرر وجودها ويجعلها مفهومة لأي مراقب خارجي. هذا السبب هو ما نسميه بـ"المنطق الاقتصادي" أو "الدافع الاقتصادي". شركة تدفع لمورديها لأنها اشترت مواد خام تحتاجها في الإنتاج. موظف يتلقى راتبه لأنه أدى عملاً اتفق عليه مسبقاً. مستثمر يشتري عقاراً لأنه يتوقع عائداً من الإيجار أو ارتفاعاً في القيمة. كل هذه المعاملات تحمل في ذاتها مبرراً اقتصادياً واضحاً وقابلاً للتحقق.

ومحلل الامتثال في البنك، حين يراجع معاملة ما، لا يبحث دائماً عن دليل صريح على الجريمة. ما يبحث عنه هو شيء أبسط وأكثر عملية: هل هذه المعاملة منطقية في سياقها؟ هل حجمها يتناسب مع نشاط العميل المُعلن؟ هل توقيتها ومقصدها وطبيعتها تتسق مع من يُقدَّم على أنه؟

وهذا بالضبط هو الثغرة التي يستغلها مهندس الغسيل المحترف. فبدلاً من محاولة تجاوز الرقابة أو التحايل عليها، يُصمّم معاملاته بحيث تُجيب على كل هذه الأسئلة بصورة مُقنعة. ينتج "منطقاً اقتصادياً زائفاً" لكنه متماسك من الداخل.

أربعة معايير يُقيّم بها المهندس نجاح عمليته

أولاً: الطبيعية في السياق. لا تُصمَّم المعاملة كحادثة منفصلة، بل كجزء من سلسلة معاملات منطقية متسلسلة ضمن نشاط تجاري يبدو مُقنعاً. إذا كانت الشركة تُعلن عن أنها تعمل في تجارة الإلكترونيات، فإن الاستيراد من آسيا والتصدير إلى أوروبا والدفع لموردين ماليزيين وإندونيسيين يبدو طبيعياً تماماً. لكن حجم هذه المعاملات وتفاصيل الشركات المقابلة يحمل في باطنه الحقيقة المخفية.

ثانياً: التناسب في الحجم. المعاملات التي تتجاوز بصورة لافتة حجم النشاط المُعلن تُطلق تنبيهات. لذلك يحرص المهندس على أن تكون أحجام التدفقات متناسبة مع ما يُدّعى من إيرادات ونفقات. شركة استشارية صغيرة تتقاضى رسوماً بعشرة ملايين دولار سنوياً قد تبدو مريبة إذا لم تُرفق بملف كافٍ يُبرر هذا الحجم. لكن إذا كان ملفها يتضمن تاريخاً من الصفقات والعملاء والتقارير، تُصبح الصورة أكثر إقناعاً.

ثالثاً: الاتساق الوثائقي. كل معاملة يجب أن تكون مدعومة بمنظومة وثائقية متسقة داخلياً. العقد يتطابق مع الفاتورة. الفاتورة تتطابق مع التحويل المصرفي. التحويل يتطابق مع الإقرار الضريبي. وأي تناقض بين هذه العناصر هو الثغرة التي تبدأ منها التحقيقات.

رابعاً: التوقيت المنطقي. المعاملات التجارية الحقيقية تتبع إيقاعاً زمنياً طبيعياً يتسق مع دورة الأعمال. الدفع يأتي بعد التسليم لا قبله بصورة غير مبررة. رسوم الربع الأول تُدفع في بداية الربع الثاني. والمهندس يُكيّف توقيت معاملاته لتتطابق مع هذا الإيقاع الطبيعي.

أربعة اختبارات يجتازها الهيكل الناجح

الهيكل الذي يصمد أمام الرقابة هو الذي يُصمَّم للاجتياز المتزامن لأربعة اختبارات مختلفة:

اختبار المحلل البنكي هو الأول والأسهل ظاهرياً والأصعب فعلياً. هذا المحلل يراجع عشرات التنبيهات يومياً بوقت محدود لكل منها. ما يبحث عنه هو "علامات حمراء" واضحة. الهيكل الناجح لا يحمل أي علامة حمراء بمعناها الكلاسيكي. كل شيء في مكانه. التوثيق حاضر. المنطق مقنع. فيُغلق التنبيه ويمضي إلى التالي.

اختبار المدقق الخارجي هو الثاني وأكثر عمقاً. المدقق يراجع البيانات المالية بشكل سنوي ويبحث عن اتساق الأرقام ومطابقتها للمعايير. الهيكل الناجح ينتج بيانات مالية متسقة ومُدققة تُظهر ربحاً معقولاً ومصروفات مُبررة وأرصدة منطقية.

اختبار المحقق الجنائي هو الثالث والأصعب. هذا المحقق يمتلك وقتاً وصلاحيات أوسع. يستطيع طلب وثائق إضافية والتواصل مع جهات خارجية وإجراء مقابلات. الهيكل الناجح يصمد أمام هذا المستوى من الفحص بفضل عمق التوثيق واتساق القصة المالية.

اختبار القاضي هو الرابع والأهم. المعيار هنا مختلف جذرياً: لا يكفي أن تبدو المعاملة مريبة. يجب أن يكون الدليل كافياً للإدانة بما لا يدع مجالاً معقولاً للشك. والهيكل المُصمَّم جيداً يستغل هذا المعيار الرفيع لخلق "شك معقول" كافٍ لمنع الإدانة، حتى في حال اكتشاف بعض التجاوزات.

6.2 التداول المرآتي: حين تُصبح أسواق المال أنفاقاً للغسيل

الفكرة الجوهرية: نقل القيمة بدون تحويل أموال

التداول المرآتي هو واحدة من أكثر تقنيات غسيل الأموال أناقةً وخطورةً في الوقت ذاته، لأنها تستغل أسواق رأس المال بنية التحتية التي صُممت لخدمة الاقتصاد الحقيقي وتُحوّلها إلى قناة خفية لنقل الثروة عبر الحدود.

الفكرة الجوهرية قابلة للشرح ببساطة شديدة: بدلاً من تحويل مليون دولار من حساب مصرفي في موسكو إلى حساب في لندن عبر تحويل مصرفي مباشر يُترك أثراً واضحاً قابلاً للتتبع، يُصمَّم ترتيب مزدوج من صفقتين متقابلتين في سوقين مختلفين ينتهي بنفس النتيجة الاقتصادية دون أن يمر أي تحويل مصرفي دولي باسم مريب. القيمة تنتقل لكنها تنتقل مُتنكِّرة في هيئة معاملات أوراق مالية مشروعة.

كيف تعمل الآلية؟ شرح تفصيلي خطوة بخطوة

لنبدأ بالمشهد الأساسي قبل الإضافة والتعقيد. لنفترض أن شخصاً ما يريد تحويل عشرة ملايين روبل من موسكو إلى ما يعادلها بالدولار في لندن. هذا الشخص يمتلك حساباً في بنك مرتبط بشركة وساطة في موسكو، كما يمتلك شركة مسجلة في إحدى الولايات القضائية خارج روسيا لها حساب في شركة وساطة في لندن.

الخطوة الأولى تتم في موسكو: يُصدر أمر شراء لمئة ألف سهم من شركة خاصة تشمل أسهمها في سوقَي موسكو ولندن معاً بالروبل الروسي. هذا الأمر عادي تماماً ولا يُثير أي شبهة في سوق الأوراق المالية الروسية.

الخطوة الثانية تتم في لندن في الوقت نفسه تقريباً: تُصدر الشركة الخارجية المملوكة للشخص ذاته أمر بيع لمئة ألف سهم من نفس الشركة بالدولار الأمريكي في سوق لندن.

النتيجة الصافية: مئة ألف سهم دخلت من روسيا ومئة ألف سهم خرجت في لندن. الصندوق خسر الأسهم التي اشتراها في موسكو، واكتسبت الشركة اللندنية المبلغ الدولاري المعادل. لم يتم أي تحويل مصرفي دولي. ولم تُذكر أي علاقة بين المشتري في موسكو والبائع في لندن في أي مستند رسمي. شركة الوساطة في موسكو تُسجّل عملية شراء اعتيادية. وشركة الوساطة في لندن تُسجّل عملية بيع اعتيادية. وكلا الوسيطين يريان نصف الصورة فقط.

والخسارة الوحيدة في العملية هي الفارق الطفيف بين سعر الشراء في موسكو وسعر البيع في لندن، إضافةً إلى العمولات. وهذا الفارق يُعدّ "تكلفة الغسيل"، وهي في الغالب ضئيلة جداً مقارنةً بالمبلغ المُحوَّل.

قضية دويتشه بنك: الفضيحة التي كشفت الأعماق

لا يوجد مثال في التاريخ المالي الحديث يُجسّد التداول المرآتي بشكل أوضح وأعمق من:

قضية دويتشه بنك التي تكشّفت بصورة كاملة بين عامَي 2015 و2017، رغم أن الوقائع نفسها كانت قد بدأت في الفترة الممتدة من 2011 حتى 2015.

الحكاية تبدأ في فرع دويتشه بنك في موسكو. كان الفرع يتعامل مع عدد كبير من العملاء الروس، بعضهم شركات حقيقية لكن كثيراً منهم كيانات مبهمة الملكية. وبمرور الوقت، طوّر مكتب الأسهم الروسية في الفرع نمطاً لافتاً من الصفقات: عملاء يشترون حزماً ضخمة من الأسهم الروسية بالروبل في موسكو، وفي

الوقت ذاته يبيعون الكميات نفسها من الأسهم ذاتها في فرع لندن بالدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني.

على مدى أربع سنوات، مرّت عبر هذا النمط ما يزيد على عشرة مليارات دولار من الأموال الروسية المحوَّلة بهدوء وبدون ضجة إلى حسابات خارج روسيا في أوروبا وأماكن أخرى. وكان من بين الشركات الوهمية المستخدمة في العملية كيانات مثل Westminster Capital Management وCherryfield و Financial Bridge، وكلها مسجلة في ملاذات ضريبية مثل جزر كايمان وقبرص.

كيف استمر الأمر لأربع سنوات دون اكتشاف؟هنا تكمن الإجابة الأكثر أهمية في هذه القضية. لم يكن الاستمرار بسبب غياب الرقابة بالكامل، بل بسبب ثلاث مشكلات بنيوية متزامنة.

الأولى هي ضعف التنسيق الداخلي. فريق الامتثال في فرع موسكو كان يرى عمليات الشراء. وفريق الامتثال في فرع لندن كان يرى عمليات البيع. لكن لم يكن هناك نظام يجمع بيانات الفرعين ليكشف الصورة الكاملة للترتيب المتقابل. كل فريق يعمل في سياقه المحلي وضمن بياناته المحلية.

الثانية هي الدوافع المالية. الفرع الروسي كان يُحقق أرباحاً طائلة من هذه المعاملات. والصفقات المُربحة نادراً ما تُستقبل بالشك والتساؤل في بيئة تجارية تُقيّس النجاح بالعائد. وقد صرّح عدد من موظفي الامتثال لاحقاً في التحقيقات بأنهم أبدوا تحفظات داخلية لكنها لم تلقَ اهتماماً كافياً في ظل الأرباح الهائلة.

الثالثة هي الانفصال بين أنظمة المراقبة. نظام مراقبة التداول (Trade Surveillance) الذي يُراقب صفقات الأسهم ونظام مراقبة المعاملات (Transaction Monitoring) الذي يُراقب التحويلات المصرفية كانا منفصلَين ولا يتبادلان البيانات. كل نظام يرى جانبه من العملية دون أن يرى الجانب الآخر.

في نهاية المطاف، أسفر التحقيق الذي أجرته هيئة الرقابة المالية البريطانية ووزارة العدل الأمريكية وغيرهما عن غرامة ضخمة على دويتشه بنك بلغت نحو ستمئة وثلاثين مليون دولار، وعن إغلاق مكتب الأسهم الروسية بالكامل، واستقالة

عدد من كبار المسؤولين التنفيذيين. وما جعل القضية أشد وطأةً من مجرد الغرامة هو الإجابة على السؤال الحرج: أين ذهبت هذه الأموال؟ يُعتقد إلى اليوم أن معظمها تمثّل أموالاً ذات أصول مشبوهة تعود إلى دوائر نخبوية روسية حوّلت ثرواتها إلى مصادر آمنة في الغرب.

الذكاء في الصمت: لماذا التداول المرآتي صعب الاكتشاف؟

تكمن عبقرية التداول المرآتي المُقلقة في أنه لا ينتهك في الغالب أي قاعدة بمفردها. كل عملية شراء لأسهم عملية مشروعة تماماً. وكل عملية بيع لأسهم عملية مشروعة تماماً. والتحويل من حساب الشركة إلى حساب آخر بعد البيع عملية مشروعة تماماً.

ما يُشكّل الجريمة هو النمط الجامع للعمليتين: نفس الشخص أو الكيان يمتلك طرفَي الصفقة، ويشتري ويبيع نفس السهم بنفس الكمية في وقت متقارب دون أي هدف اقتصادي مفهوم غير نقل القيمة بين عملتين وسوقين. لكن رصد هذا النمط يستلزم رؤية الصورة الكاملة في الوقت الفعلي، وهو ما لم تكن أنظمة المراقبة المُصمَّمة لمراقبة معاملات معزولة قادرةً على تحقيقه.

الاشارة التي وردت في تقرير مجلس مشرفي المحاسبة في المملكة المتحدة تُلخّص هذا التحدي بدقة متناهية: "العميل قد يُظهر لامبالاةً واضحة بالحصول على أفضل سعر، أو يقبل بخسارة في الصفقة دون مقاومة، أو لا يُبدي أي اهتمام بالأصل المتداول في حد ذاته. هذه السلوكيات تشير إلى أن الربح ليس الهدف من المعاملة، وأن ثمة هدفاً آخر غير مُعلَن يكمن خلفها." هذا الوصف بالغ الأهمية لأنه يُعيد تعريف ما يجب البحث عنه: ليس الربح غير المشروع، بل غياب الدافع الاقتصادي المنطقي للصفقة.

تطور التداول المرآتي: من البساطة إلى التعقيد

لم يتوقف المهندسون عند النموذج الأصلي المزدوج. فمع تطور أنظمة الرصد وتشديد الرقابة على الأسواق المالية، تطوّر النموذج في أربعة اتجاهات رئيسية.

الاتجاه الأول: تعدد الوسطاء. بدلاً من تنفيذ الصفقتين في فرعَي نفس البنك كما في قضية دويتشه بنك، يُستخدم وسيطان مختلفان في بنكَين مختلفَين في كل طرف. هذا يُفكّك الترابط الداخلي الذي قد يلتقطه نظام المراقبة المركزية للمجموعة المصرفية الواحدة.

الاتجاه الثاني: عدم التماثل الحجمي. بدلاً من شراء وبيع نفس الكمية بالضبط، يتم تباين الكميات تباينات طفيفة أو تعديل التوقيت بفارق أيام. هذا يُصعّب اكتشاف العلاقة الرياضية المباشرة بين الصفقتين.

الاتجاه الثالث: الاحتفاظ المطوّل. بدلاً من التنفيذ في نفس اليوم، يُحتفظ بالسهم بين الشراء والبيع لفترة قد تمتد لأسابيع أو أشهر، مما يجعل ربط الصفقتين بصورة خوارزمية أمراً أصعب بكثير.

الاتجاه الرابع: المشتقات المالية. الانتقال من الأسهم المباشرة إلى عقود المشتقات المالية المعقدة مثل عقود المبادلة والخيارات غير المعيارية. هذه الأدوات تسمح بنقل قيمة أكبر بكثير عبر هياكل يصعب على غير المتخصصين فهمها أصلاً، مما يُعقّد عمل المحقق بصورة كبيرة.

6.3 الغسيل القائم على التجارة: حين تُصبح الفاتورة سلاحاً

لماذا التجارة الدولية البيئة المثالية للغسيل؟

التجارة الدولية تتجاوز قيمتها الإجمالية خمسةً وعشرين تريليون دولار سنوياً. هذا الحجم الهائل يعني أن ملايين الفواتير والشحنات والمستندات تتنقل يومياً عبر الحدود وعبر الأنظمة الجمركية والمالية المختلفة. وفي هذا المحيط الواسع والمعقد، يجد مهندس الغسيل بيئة مثالية: التمويه بالحجم، وانتشار فرص التلاعب، وصعوبة التتبع المنهجي.

تُقدّر الأمم المتحدة عبر تقارير مكتبها المعني بالمخدرات والجريمة أن ما بين عشرين وثلاثين بالمئة من إجمالي عمليات غسيل الأموال العالمية تمر عبر التجارة الدولية بصور مختلفة. وتُشير أيضاً إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالتجارة في الدول النامية وحدها قد تتجاوز ثمانمئة مليار دولار سنوياً. وهذه الأرقام تُعبّر عن ظاهرة منهجية، لا عن حوادث فردية معزولة.

ما يجعل التجارة وعاءً إجرامياً فعّالاً هو مجموعة من الخصائص البنيوية التي تُصعّب الرقابة عليها. فالمعاملة التجارية طبيعتها أن تشمل أطرافاً متعددة في دول مختلفة: مصدّر ومستورد وبنك ممول وشركة شحن وجهة جمركية في كل طرف وشركة تأمين وأحياناً وسيط أو وكيل. كل طرف يرى جزءاً محدداً من المعاملة ولا يملك الصورة الكاملة. كما أن التسعير ليس دائماً واضحاً وثابتاً، خاصةً في سلع ذات جودات متباينة أو في بضائع موضة أو مواد خام متقلبة الأسعار.

تشريح التلاعب بالفوترة: الأشكال الأربعة

الإفراط في الفوترة (Over-Invoicing) هو الشكل الأكثر شيوعاً والأسهل فهماً. الآلية الأساسية هي تسجيل سعر أعلى بكثير من القيمة الحقيقية للسلعة المُصدَّرة أو المستوردة، مما يُتيح تحويل الفرق بين السعر المُدوَّن في الفاتورة والسعر الحقيقي كأموال "مشروعة" تبدو كجزء طبيعي من ثمن السلعة.

مثال يُوضّح الآلية: شركة مصدِّرة في دولة (أ) ترسل شحنة من الإلكترونيات قيمتها السوقية الحقيقية مليون دولار إلى شركة مستوردة في دولة (ب). لكن الفاتورة المُرسَلة تذكر قيمة المليون والنصف دولار. الشركة المستوردة في دولة (ب) تُحوّل المبلغ كاملاً عبر قنوات مصرفية رسمية. الشركة المصدِّرة تتسلّم المليون والنصف، تُسدّد المليون لموردها الفعلي، ويبقى نصف المليون كـ"ربح تجاري" يبدو من حيث المظهر مشروعاً. إذا كانت الشركتان مملوكتَين في نهاية المطاف لنفس الكيان عبر طبقات مؤسسية، فإن هذا "الربح" لا يُعبّر إلا عن تحويل مبلغ من دولة (ب) إلى دولة (أ) في هيئة دفع تجاري.

التقليل من الفوترة (Under-Invoicing) هو النقيض الوظيفي. هنا يُسجَّل سعر أقل بكثير من القيمة الحقيقية، والدفع الفعلي يتم عبر قنوات موازية. هذا

الأسلوب يُستخدم لتهريب أموال في الاتجاه المعاكس، أو لتفادي الرسوم الجمركية، أو للتحايل على قيود تحويل العملات.

تخيّل شركة تستورد ذهباً بقيمة حقيقية تبلغ خمسة ملايين دولار لكن الفاتورة تذكر مليون دولار فقط. الدولة المستوردة تُحصّل رسوماً جمركية على مليون دولار فقط لا خمسة ملايين، مما يعني تهرباً ضريبياً فورياً بقيمة كبيرة. والفارق الأربعة ملايين يُدفع عبر قناة موازية غير رسمية تحمل الأموال بعيداً عن أعين الرقابة.

الفوترة المتعددة (Multiple Invoicing) تستغل التعقيد الوثائقي في المعاملات الدولية. يُصدر للشحنة الواحدة فواتير متعددة من خلال وسطاء مختلفين في دول مختلفة، وكل فاتورة تُحرّك جزءاً من الأموال بطريقة تبدو منفصلة عن الفواتير الأخرى. النتيجة أن الشحنة الواحدة تُموَّل من مصادر متعددة تبدو مستقلة، وهذا يجعل حساب القيمة الإجمالية الفعلية للمعاملة أمراً صعباً.

الفوترة الوهمية (Phantom Invoicing) هي الأكثر جرأة وهي تعني إصدار فواتير لبضائع أو خدمات لم تُقدَّم أصلاً. لا يوجد شحن، لا يوجد استلام. الفاتورة مستند ورقي فحسب يُبرر تحويل مبلغ ما من حساب إلى آخر. هذا الأسلوب يعتمد بشكل خاص على ضعف أنظمة التحقق الجمركي، وكثيراً ما يُستخدم في قطاعات الخدمات حيث يصعب التحقق من تسليم "المنتج" أصلاً.

قضية موثقة: التلاعب بفواتير الأقمشة في تركيا وإيطاليا

في تحقيق نشرته منظمة OCCRP (مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد) عام 2018، كُشف عن شبكة من شركات الأقمشة الإيطالية التي كانت تُصدر بضاعة إلى شركات تركية مرتبطة بها سراً بأسعار مُضخَّمة بنسب تتراوح بين مئتَي وخمسمئة بالمئة فوق السعر السوقي الحقيقي. الشركات التركية كانت تدفع هذه الأسعار المُضخَّمة، وكانت الأموال الزائدة تُحوَّل من الحساب التركي إلى شركات وسيطة في قبرص ثم إلى حسابات بنكية في لوكسمبورغ مملوكة في نهاية المطاف لنفس الأشخاص الإيطاليين الذين يمتلكون الشركات المُصدِّرة.

العملية الفعلية كانت بسيطة في منطقها: أموال إيطالية مُخبأة في تركيا تعود إلى إيطاليا متنكِّرة في هيئة دفع تجاري لشراء أقمشة، ثم تُحوَّل إلى لوكسمبورغ كـ"أرباح تجارية" لشركة قبرصية. ثلاث دول، ثلاثة أنظمة رقابية مختلفة، ولا أحد منها يرى الصورة الكاملة.

نظام البيزو الأسود: كيف تنتقل الأموال القذرة دون أن تتحرك؟

يُمثّل نظام البيزو الأسود (Black Market Peso Exchange) أحد أكثر الأمثلة تعليماً في تاريخ الغسيل القائم على التجارة، لأنه نظام يحقق انتقال القيمة عبر الحدود دون أن تتحرك الأموال القذرة المباشرة أصلاً من دولة إلى أخرى. نشأ هذا النظام في كولومبيا في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وتحوّل لاحقاً إلى نموذج مُتكيّف مع سياقات جغرافية مختلفة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وأجزاء من الشرق الأوسط.

تبدأ القصة بتاجر مخدرات كولومبي يجمع ملايين الدولارات النقدية في الولايات المتحدة من عائدات بيع المخدرات. هذه الأموال موجودة فعلياً في أمريكا لكنها قذرة ولا يمكن نقلها مباشرةً إلى كولومبيا دون أن تُكشف. وفي الوقت نفسه، يوجد مستورد كولومبي شرعي يريد استيراد بضائع أمريكية يحتاج لدفع ثمنها بالدولار الأمريكي، لكنه يجد صعوبة في الحصول على دولارات بالسعر الرسمي أو يريد دولارات بسعر أفضل من السعر الرسمي.

يدخل الوسيط المتخصص، المعروف بـ"الصراف" أو "el cambiador"، ليربط الطرفين. يتسلّم الوسيط الدولارات القذرة من تاجر المخدرات في أمريكا، ويضعها في حسابات في الولايات المتحدة. ثم يُعطي للمستورد الكولومبي الشرعي هذه الدولارات ليدفع ثمن البضاعة الأمريكية التي يريد استيرادها. في المقابل، يُودع المستورد الكولومبي القيمة المعادلة بالبيزو الكولومبي في كولومبيا في حساب يُحدده الوسيط، وهذا الحساب يعود في النهاية إلى تاجر المخدرات أو وكلائه في كولومبيا.

النتيجة المُدهشة: تاجر المخدرات الكولومبي نجح في تحويل دولاراته القذرة الأمريكية إلى بيزو كولومبي "نظيف" في كولومبيا دون أي تحويل مصرفي دولي يحمل اسمه أو يُثير الشبهة. المستورد الكولومبي حصل على دولارات بسعر

صرف أفضل من السوق الرسمي. الوسيط أخذ عمولته المرتفعة. والبنوك الأمريكية رأت تحويلات مصرفية مشروعة لدفع ثمن بضائع مستوردة.

وقد وثّقت مكافحة المخدرات الأمريكية (DEA) عشرات القضايا الكبرى التي استخدمت هذا النموذج أو أشكالاً متطورة منه. وفي عام 2019 وجّهت وزارة العدل الأمريكية اتهامات لشركة الاستيراد والتصدير "J&J International Trading" ولمالكيها بتهمة استخدام نموذج البيزو الأسود المطوّر لغسل ما يزيد على ثلاثمئة مليون دولار من عائدات تجارة المخدرات، وذلك عبر صفقات واردات من أمريكا إلى دول أمريكا اللاتينية قُدِّر أنها كانت مُضخَّمة أو وهمية بصورة منهجية.

إساءة استخدام خطابات الاعتماد: الاستغلال المؤسسي للثقة

خطاب الاعتماد (Letter of Credit) هو أداة تمويل تجارية تاريخية تعود لقرون طويلة، تُعطي البائع ضماناً بأن البنك المُصدِر للخطاب سيُسدِّد ثمن البضاعة بمجرد تقديم الوثائق المطلوبة التي تُثبت الشحن. ما يجعل هذه الأداة قابلة للاستغلال هو أن البنك المُصدِر في الغالب لا يملك القدرة على التحقق المادي من البضائع المشحونة. يتحقق من الوثائق، لا من الواقع.

وقد رصد تقرير فريق العمل المالي FATF الصادر عام 2006 والمحدَّث لاحقاً عدة أساليب لإساءة استخدام خطابات الاعتماد في عمليات الغسيل: تقديم وثائق مُزوَّرة تُظهر شحن بضاعة ذات قيمة عالية في حين أن البضاعة المشحونة فعلاً أقل قيمةً بكثير، أو الحصول على خطابات اعتماد متعددة لنفس الشحنة من بنوك مختلفة لا يعلم كل منها بالآخر.

6.4 الغسيل القائم على الخدمات: الاستغلال الأكثر أناقةً وصعوبةً في الكشف

لماذا الخدمات؟ فلسفة الغياب الموضوعي

إذا كانت البضاعة المادية تُمثّل تحدياً في التلاعب بفوترتها لكنها تبقى قابلة للفحص والوزن والعدّ والمقارنة، فإن الخدمات غير الملموسة تُقدّم وضعاً مختلفاً تماماً. فالاستشارة الإدارية التي قُدِّمت أو لم تُقدَّم لا يمكن لأي جمارك أن تُوقفها أو تُفتّشها. وحقوق الملكية الفكرية المُرخَّصة لا يمكن وزنها أو عدّها. وخدمة التدريب المزعومة لا تترك أثراً مادياً قابلاً للتحقق.

وهذا بالتحديد هو السبب الجوهري الذي جعل الغسيل القائم على الخدمات (Service-Based Money Laundering) يُشكّل ما يصفه بعض الباحثين بـ"الجيل الثالث" من الغسيل: أكثر تطوراً وأصعب كشفاً وأقل تكلفةً في التنفيذ من النماذج السابقة. وقد تحوّل هذا الأسلوب في العقدين الماضيَين من هامش إلى قلب المنظومة، بفضل التوسع الهائل في قطاعات الخدمات المتخصصة في الاقتصاد العالمي.

التشريح الكامل لنموذج الاستشارات الوهمية

أكثر أشكال غسيل الخدمات شيوعاً وتوثيقاً هو نموذج الاستشارات الاستراتيجية. لفهمه بعمق، يجب تتبعه من البداية إلى النهاية.

تعمل مجموعة شركات تجارية في دولة ذات ضريبة شركات مرتفعة تبلغ ثلاثين بالمئة. هذه الشركات تُحقق أرباحاً حقيقية من نشاط حقيقي. لكن مالكها الحقيقي يريد تقليل الضريبة المدفوعة إلى حدود دنيا، ونقل هذه الثروة إلى بنية مؤسسية تجعل الوصول إليها أصعب أمام السلطات.

يُنشئ المهندس شركة استشارية مسجلة في ملاذ ضريبي، سواء كانت جزر فيرجن البريطانية أو جزر كايمان أو بنما أو غيرها. هذه الشركة يمتلكها عبر صندوق استئماني يُخفي هويته. ويُعيّن لها مديراً صورياً.

ثم تُبرَم عقود استشارية بين الشركات التشغيلية في الدولة عالية الضريبة والشركة الاستشارية في الملاذ الضريبي. العقود تُحدد خدمات واسعة وضبابية:

"دراسة فرص النمو"، "تحليل المخاطر الاستراتيجية"، "استشارات هيكلة الشركات". المقابل يتراوح بين مليون وعشرة ملايين دولار سنوياً.

المبلغ يُحوَّل سنوياً من الشركات التشغيلية إلى الشركة الاستشارية في الملاذ الضريبي كـ"رسوم استشارة" قابلة للخصم الضريبي. هذا الخصم يُقلّل الربح الخاضع للضريبة في الدولة عالية الضريبة. والمبلغ المُحوَّل يصل إلى الشركة في الملاذ الضريبي حيث لا ضريبة أو ضريبة شبه معدومة. ومن هناك يُعاد ضخه في بنية الملكية.

لماذا يصعب دحض هذا الترتيب؟ يعود ذلك إلى أن الاستشارة كخدمة لا تخضع لمعيار موضوعي للتقييم. قد تُقدَّم تقارير فعلية، لكن ما الذي يُحدد أن قيمتها مليون دولار لا مئة ألف دولار؟ السلطة الضريبية التي تُريد دحض الخصم عليها إثبات أن السعر لا يتطابق مع "مبدأ الطرف المستقل" وهو ما يُسمى في المعجم الدولي بـ Arm's Length Principle. لكن إيجاد "طرف مستقل مماثل" يُنجز نفس نوع الاستشارة بسعر معروف أمرٌ نادراً ما يكون ممكناً لأن كل استشارة "فريدة".

قضية مجموعة Google الضريبية في أوروبا: درس من العالم الحقيقي

رغم أن قضية Google الضريبية في أوروبا ليست قضية غسيل أموال بالمعنى الصارم، إلا أنها تُمثّل المثال الأوضح والأكثر توثيقاً لكيفية استغلال نموذج الخدمات في نقل الأرباح بعيداً عن أنظمة ضريبية عالية إلى ملاذات ضريبية.

كانت Google تعتمد على ترتيب معروف بـ"الساندويتش الهولندي" و"الآيرلندي المزدوج". تمتلك شركة إيرلندية حقوق الملكية الفكرية لعمليات Google خارج أمريكا. وتُرخّص هذه الشركة حقوقها لشركة هولندية مقابل إتاوات معتدلة. والشركة الهولندية بدورها تُرخّص هذه الحقوق لشركات تشغيلية في دول أوروبية مختلفة مقابل إتاوات مرتفعة جداً.

النتيجة: الشركات التشغيلية الأوروبية تدفع إتاوات ضخمة تُقلّل أرباحها الخاضعة للضريبة في دول كبريطانيا وفرنسا وألمانيا. والأرباح تتراكم في الشركة الإيرلندية

التي كانت بموجب قانون ضريبي ثغرة سابقة لا تُعدّ مقيمةً ضريبياً في أيرلندا ولا في أي دولة أخرى فعلياً.

وقد استمر هذا الترتيب سنواتٍ طويلة أدت إلى تحويل مليارات الدولارات من أرباح أوروبية إلى هيكل شبه معفي من الضرائب. وفي عام 2016 أعلنت المفوضية الأوروبية أن أيرلندا منحت Apple وفق ترتيبات مشابهة مزايا ضريبية غير مشروعة بلغت قيمتها ثلاثة عشر مليار يورو، وأصدرت أمراً باسترداد هذا المبلغ. وقد انتهى الأمر أمام محاكم الاتحاد الأوروبي في نزاع مطوّل أفضى إلى أحكام مهمة حول طبيعة الإعانات الضريبية غير المشروعة.

نموذج تآكل الوعاء الضريبي: كيف تختفي الأرباح الحقيقية؟

الأسلوب الأكثر تطوراً في غسيل الخدمات هو ما يُمكن تسميته "الهندسة الموزعة للتكاليف". بدلاً من استخدام عقد استشاري واحد ضخم قد يُثير التساؤل، يُوزَّع تآكل الوعاء الضريبي على خمسة أو ستة عقود مختلفة، كل منها بحجم معقول وتبرير منطقي.

لنتتبع الهيكل التفصيلي لمجموعة شركات نموذجية بإيرادات تبلغ مئة مليون دولار وتكاليف تشغيلية حقيقية تبلغ ستين مليوناً، أي ربح فعلي يساوي أربعين مليون دولار قبل الضريبة. في ظل ضريبة ثلاثين بالمئة، المستحق هو اثنا عشر مليون دولار.

يُضيف المهندس خمس طبقات من "التكاليف" التعاقدية مع شركات في ملاذات ضريبية مملوكة في نهاية المطاف لنفس المالك: رسوم استشارات استراتيجية بعشرة ملايين دولار تذهب لشركة في جزر فيرجن البريطانية. وإتاوات ترخيص برمجيات بثمانية ملايين دولار تذهب لشركة في أيرلندا. ورسوم إدارة مركزية بسبعة ملايين دولار تذهب لشركة في لوكسمبورغ. وفوائد قرض بخمسة ملايين دولار تذهب لشركة في هولندا. وأقساط تأمين بخمسة ملايين دولار تذهب لشركة في برمودا.

بعد هذه الخصومات الخمسة، ينخفض الربح الخاضع للضريبة من أربعين مليوناً إلى خمسة ملايين فقط. والضريبة المدفوعة تنخفض من اثني عشر مليوناً إلى مليون وخمسمئة ألف. وخمسة وثلاثون مليوناً "تتبخر" في هيئة مدفوعات تعاقدية مشروعة ظاهرياً، لتستقر في ملاذات ضريبية حيث لا ضريبة أو ضريبة تقترب من الصفر، وكلها تعود في نهاية الأمر للمالك الحقيقي الواحد عبر الصندوق الاستئماني الذي يجمعها.

وما يجعل هذا الهيكل بالغ الصعوبة في المواجهة من الناحية القانونية هو أن كل عقد على حدة يمتلك تبريراً اقتصادياً مقبولاً. رسوم الاستشارات لها تقارير موجودة. الإتاوات لها برمجيات تعمل بالفعل. رسوم الإدارة لها خدمات تنسيق فعلية. وفوائد القرض لها عقود قانونية. لا يوجد فراغ توثيقي واحد يكفي وحده لإثبات التلاعب. المشكلة في الصورة الكاملة، وليس في أجزائها المنفردة.

تآكل الوعاء الضريبي وإزاحة الأرباح: الاستجابة الدولية ومحدوديتها

إدراكاً للحجم الهائل لهذه الظاهرة، أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالتعاون مع مجموعة العشرين عام 2013 مشروعاً دولياً واسع النطاق يُعرف بـ BEPS أي "تآكل القاعدة الضريبية وإزاحة الأرباح". وقد أسفر هذا المشروع عن خمسة عشر إجراءً تشريعياً وتنظيمياً موزّعة على ثلاث سنوات.

من أبرز هذه الإجراءات وأكثرها أثراً عملياً إجراء التقارير لكل بلد، المعروف بـ Country-by-Country Reporting أو CbCR، والمدرَج تحت الإجراء الثالث عشر من الخطة. يُلزم هذا الإجراء الشركات متعددة الجنسيات التي يتجاوز إيرادها السنوي سبعمئة وخمسين مليون يورو بتقديم تقرير مفصّل تُبيّن فيه كيفية توزيع إيراداتها وأرباحها والضرائب التي دفعتها والموظفين الذين لديها في كل دولة تعمل فيها. هذا يُعطي السلطات الضريبية رؤيةً أوسع تكشف الحالات التي يكون فيها الربح مُحتجزاً في دولة لا يوجد فيها نشاط تجاري حقيقي يبررها.

وتحت الإجراءَين الثامن والعاشر من الخطة، أُعيدت كتابة مبادئ التسعير التحويلي لتُركّز على "الجوهر الاقتصادي" لا على الشكل القانوني. بمعنى أن الشركة التي تمتلك رسمياً حقوق ملكية فكرية لكنها لا تمتلك الموظفين ولا الخبرة ولا القدرة الفعلية على تطوير هذه الملكية أو إدارتها لا تستحق الحصول

على الإتاوات الكاملة المترتبة عليها. يجب أن تتوافق الأرباح مع المكان الذي تُمارَس فيه الوظائف والمخاطر الاقتصادية الحقيقية.

لكن رغم أهمية هذه الإجراءات، ظلت محدوديتها الجوهرية قائمة: فمبدأ الطرف المستقل المُطبَّق على الخدمات المتخصصة يبقى حقلاً ضبابياً يصعب فيه التقييم الموضوعي. وكثير من الشركات وجدت طرقاً للامتثال الشكلي لمتطلبات CbCR مع الاستمرار في هياكل إزاحة الأرباح بأشكال أقل صراحةً. وعدد من الدول الأعضاء في OECD نفسها استمرت في المنافسة الضريبية التي تُشجع هذه الهياكل.

6.5 الدفاع التنظيمي: ما الذي تبحث عنه السلطات؟

مؤشرات التداول المرآتي

التداول المرآتي يترك مؤشرات يمكن للمراقب المتمرس رصدها إذا نظر إلى الصورة الكاملة. أبرزها هو نمط الشراء والبيع المتزامن لنفس الأداة المالية بنفس الكمية أو بكميات متقاربة جداً، مع عدم وجود ربح صافٍ من العملية. فالصفقة التي لا تُحقق ربحاً اقتصادياً تفتقر بالضرورة إلى المنطق الاستثماري المعتاد. كما أن وجود مشترٍ وبائع يشتركان في الملكية النهائية، سواء مباشرةً أو عبر هياكل مؤسسية، مؤشرٌ حاسم يُثير تساؤلات جوهرية حول الهدف الفعلي من الصفقة.

كذلك فإن عدم اهتمام العميل بسعر السهم المُتداوَل أو قبوله أسعاراً أقل من أسعار السوق دون أي ممانعة يُعدّ مؤشراً بالغ الأهمية، لأنه يكشف غياب الدافع الربحي الطبيعي الذي يُحرّك المستثمر الحقيقي.

مؤشرات التلاعب بالفوترة التجارية

في الغسيل القائم على التجارة، ثمة مؤشرات يرصدها المحقق المتخصص. أبرزها هو الفجوة بين السعر المُدوَّن في الفاتورة والسعر السوقي المتاح لنفس السلعة في نفس الفترة الزمنية. وتقارير التقييم الجمركي عند الحدود غالباً ما تُحدد الفجوات الكبيرة عبر قواعد البيانات السعرية للسلع المشابهة.

مؤشر آخر هو نمط المعاملات: شركة تُصدر إلى نفس المشتري دائماً بأسعار تختلف اختلافاً كبيراً عن أسعار السوق. أو شركة لا علاقة واضحة بينها وبين المشتري في دول لا ترتبط عادةً بعلاقات تجارية تفصيلية دالة.

وفي السياق ذاته، كشفت تقارير مجموعة العمل المالي FATF الصادرة بين عامَي 2006 و2023 عن أهمية التحليل المقارن لأسعار الاستيراد والتصدير عبر قواعد بيانات الجمارك بين الدول. فإذا وجد المحلل أن نفس السلعة تُصدَّر من دولة (أ) إلى دولة (ب) بسعر ثلاثة أضعاف السعر الذي تُصدَّر به عادةً، فإن هذا الفارق يستوجب تفسيراً منطقياً.

مؤشرات غسيل الخدمات

في غسيل الخدمات، المؤشرات مختلفة وأكثر دقةً لكنها ليست مستحيلة الرصد. الغياب المنهجي للجوهر الاقتصادي في الشركة المستفيدة من المدفوعات هو المؤشر الأبرز. شركة "استشارية" لا موظفين حقيقيين لها، ولا مكتب فعلي، ولا إنتاج بحثي أصيل، ولا علاقة بالسوق التي تُدّعى الاستشارة عنه، لا يمكن منطقياً أن تُقدّم خدمات باعتها بخمسة ملايين دولار سنوياً.

كذلك فإن التناسب بين الرسوم المدفوعة وحجم النشاط المزعوم يُشكّل مؤشراً محورياً. شركة استشارية صغيرة لا يتجاوز موظفوها المُعلَنون ثلاثة أشخاص لا يمكنها منطقياً تقديم خدمات بعشرة ملايين دولار سنوياً لعشرين شركة في وقت واحد، إلا إذا كانت تستعين بمستشارين خارجيين، وهو ما يجب توثيقه وإثباته.

والمؤشر الثالث هو التسلسل الزمني للملكية الفكرية المُرخَّصة. إذا كانت شركة طوّرت منتجاً أو تقنية في دولة عالية الضريبة ثم نقلت ملكيتها الفكرية إلى شركة في ملاذ ضريبي بسعر زهيد قبيل تحقيق هذه التقنية لأرباح ضخمة، فإن هذا

التسلسل يُثير تساؤلات جوهرية حول ما إذا كانت عملية النقل تعكس قيمة حقيقية أم أنها مجرد خطوة لنقل الإيرادات المستقبلية إلى بيئة ضريبية مواتية.

خلاصة الفصل السادس: المنطق الزائف كسلاح

يُقدّم هذا الفصل في مجمله ما هو في الحقيقة خريطة شاملة للمستوى الأكثر تطوراً وتعقيداً في هندسة الغسيل المالي: الانتقال من إخفاء الأموال إلى تزوير المنطق الاقتصادي بأسره.

التداول المرآتي يُزوّر منطق الأسواق المالية بجعل صفقات مشروعة الشكل تُنجز نقلاً للقيمة بدون مبرر استثماري حقيقي. والغسيل القائم على التجارة يُزوّر منطق تدفقات البضائع الدولية باستغلال الحجم الهائل للتجارة وصعوبة التحقق المنهجي منها. والغسيل القائم على الخدمات يستغل الطابع غير الملموس للاقتصاد الحديث لإنتاج تدفقات مالية ضخمة خلف واجهات عقود شرعية الشكل لكنها وهمية الجوهر.

ما يجمع هذه التقنيات الثلاث هو مبدأ واحد: **الجريمة المالية المتقدمة لا تُنتج شذوذاً واضحاً، بل تُنتج مظهر الطبيعية**. والتصدي لها يستلزم تجاوز الأنظمة الرقابية المصممة للبحث عن الشذوذ، وبناء قدرات تحليلية قادرة على كشف الزيف حين يتنكّر في هيئة المنطق.

وهذا بالتحديد ما يجعل هذا الفصل محورياً في فهم منظومة الغسيل كاملة: لأن من لا يفهم كيف يُصمَّم المنطق الزائف لن يستطيع تمييزه من المنطق الحقيقي حين يواجهه في الميدان.

في الفصل التالي سننتقل إلى عالم الأصول الملموسة، وتحديداً إلى العقارات والذهب وسوق الفن واليخوت والطائرات الخاصة، لنفهم لماذا هذه الأصول لا

تزال الوعاء الأكبر والأثبت لغسيل الأموال رغم كل التطورات الرقمية، وكيف تُستخدم بطرق تجعل الكشف عنها من أصعب مهمات المحققين الماليين.

الجزء الثالث: أوعية القيمة — ملاذات الأموال القذرة

الفصل السابع: العقارات — الملك الذي لا يتنازل عن العرش

تمهيد: لماذا يظل العقار الوعاء الأثبت على مرّ العقود؟

في كل مؤتمر دولي لمكافحة غسيل الأموال، وفي كل تقرير تُصدره مجموعة العمل المالي الدولية FATF، ثمة موضوع يتكرر بإلحاح لا يخفت منذ أكثر من عقدين: القطاع العقاري. ليس لأن العقار الأداة الأسرع أو الأسهل في عمليات الغسيل، بل لأنه يجمع مزايا نادراً ما تجتمع في أي وعاء مالي آخر، ولأن كل محاولة لإصلاح هذا القطاع تصطدم بمقاومة مصالح متشابكة وصعوبات تقنية حقيقية.

تقرير FATF لعام 2022 المخصص بالكامل للغسيل العقاري وثّق أن هذا القطاع يستوعب ما بين ثلاثين وأربعين بالمئة من إجمالي الأموال المغسولة على مستوى العالم. وتقرير ComplyAdvantage لعام 2026 صنّف العقارات في المرتبة الأولى بين الأوعية التي ستبقى محور الاهتمام الرقابي في السنوات المقبلة. هذه الأرقام بالغة الدلالة لأنها تعني أن أمة بأكملها من الثروات غير المشروعة تجد ملاذها في أصول يمكن رؤيتها ولمسها والعيش فيها.

ما يجعل العقار وعاءً لا يُضاهَى هو أنه يحقق ما يعجز عنه الكود البرمجي والعملات المشفرة: يُحوّل المال القذر إلى شيء ملموس، يمنح صاحبه مكانة اجتماعية، ويُنتج دخلاً يمكن تسويغه، ويُسجَّل في وثائق حكومية رسمية تمنح صاحبها درعاً من الشرعية القانونية. وحين يُباع هذا العقار لاحقاً، تخرج الأموال في هيئة عائد بيع مُعلن ومسجل، مرفقاً بسند ملكية وعقد موثق وتاريخ معاملات شكلياً مشروع.

7.1 لماذا العقار لا يزال الوعاء الأكبر؟ تشريح الخصائص البنيوية

الخاصية الأولى: الغموض الشرعي في التقييم

هذه ربما الخاصية الأهم والأكثر استغلالاً في عمليات الغسيل العقاري. فبينما سعر السهم في البورصة محدد لحظياً بدقة متناهية، وسعر الدولار أو اليورو معروف في كل لحظة، فإن قيمة عقار بعينه مسألة تقديرية ذاتية من حيث الجوهر. شقة في برج فاخر يمكن أن يُقيّمها مثمّن بثلاثة ملايين دولار ومثمّن آخر بأربعة ملايين دولار، وكلاهما يستطيع تبرير تقييمه بمنهجية مهنية معترف بها.

هذا الغموض المشروع هو بالتحديد ما يستغله مهندس الغسيل. فالفجوة بين القيمة الحقيقية والقيمة المُسجَّلة هي قيمة الغسيل المضمرة في الصفقة. وطالما أن التقييمات المتباينة مقبولة مهنياً، فإن إثبات أن التقييم المُصطنع كان متعمداً يظل أمراً صعب الإثبات أمام المحاكم.

الخاصية الثانية: البطء الذي يصنع الأمان

الصفقة العقارية الكاملة، من التفاوض إلى التوثيق إلى التسجيل، قد تستغرق بين ثلاثة أشهر وستة أشهر في الدول المتطورة، وقد تمتد لسنة كاملة أو أكثر في بعض الأسواق الناشئة. هذا البطء الطبيعي الذي يُعدّ عقبة مزعجة للمستثمر الشرعي يُمثّل نعمة بالنسبة لغاسل الأموال. فهو يمنحه وقتاً كافياً لترتيب هيكل التمويل وإعداد الوثائق الداعمة وتحضير تبريرات مصدر الأموال بشكل لا يثير الشبهة.

الخاصية الثالثة: تشرذم المسؤولية بين فاعلين متعددين

صفقة عقارية واحدة تمر بأيدي سبعة أطراف أو أكثر: وكيل عقارات يُنسّق الصفقة، ومثمّن يُحدد القيمة، وبنك يُموّل أو يُجري حوالات، ومحامٍ يُعدّ العقود، وكاتب عدل يُوثّق ويُصادق، وجهة تسجيل حكومية تُدوّن في السجلّات، وأحياناً شركة إدارة عقارات تُشرف على التأجير لاحقاً. كل طرف من هؤلاء يرى شريحة واحدة من الصورة الكاملة. وكيل العقارات لا يعرف من أين جاءت الأموال. البنك لا يعرف ما الذي سيُفعل بالعقار بعد البيع. كاتب العدل يتحقق من توقيع الوثائق لا من نزاهة مصدر الأموال. وهذا التشرذم في المسؤولية هو ثغرة هيكلية عميقة تُصعّب تحميل أي طرف منفرد المسؤولية الكاملة عن الصفقة.

الخاصية الرابعة: الاستيعاب الطبيعي للنقد

في كثير من أسواق العقارات الناشئة، ولا سيما في دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبعض مناطق جنوب أوروبا، لا تزال الدفعات النقدية الجزئية أو الكلية ممارسة مألوفة وإن كانت غير رسمية. مدفوعات "تحت الطاولة" لتسريع الإجراءات، ودفعات نقدية مباشرة للمطور كجزء من سعر الشراء، وتسويات مالية خارج القنوات المصرفية، كلها ممارسات تجعل إدخال النقد القذر في بيئة عقارية طبيعية أمراً أقل إثارةً للشبهة.

الخاصية الخامسة: الاستمرارية كمصدر للشرعية المتجددة

عمل العقار ليس وقفياً بطبيعته. فهو يُولّد دخلاً إيجارياً شهرياً يدخل حساباً بنكياً بانتظام كـ"دخل مشروع". وحتى في حال بدأ المحقق يتتبع مصدر الأموال الأصلية لشراء العقار، فإن الإيجارات المتراكمة على مدار سنوات أصبحت أموالاً منفصلة من حيث التوصيف القانوني، ومن الصعب المساس بها. هذه الاستمرارية تعني أن الغسيل لا يحدث مرة واحدة بل يتجدد كل شهر مع كل إيجار يدخل الحساب.

7.2 التقنيات المتقدمة للغسيل العقاري: كيف تتم العمليات فعلياً؟

أولاً: تضخيم القيمة — المضاعفة الذكية للأموال

هذه التقنية تُمثّل مزيجاً من الغسيل والربح في آن واحد، وهي من أكثر الأساليب ذكاءً وأصعبها اكتشافاً لأنها تعتمد على ثغرة التقييم الذاتي التي أشرنا إليها.

لفهم آلية التنفيذ بعمق، لنتتبع مثالاً تفصيلياً كاملاً. شخص يمتلك خمسة ملايين دولار من أموال مشبوهة الأصل لا يستطيع إيداعها في أي بنك دون أن يُثير التساؤل عن مصدرها. يتفق سراً مع بائع عقار متواطئ يمتلك شقة فاخرة قيمتها الحقيقية ثلاثة ملايين دولار في سوق التداول الفعلي. يُبرمان عقد بيع رسمي تُسجَّل فيه قيمة الشقة بخمسة ملايين دولار. يُحوّل المشتري الخمسة ملايين إلى

حساب البائع عبر قناة مصرفية رسمية تبدو مشروعة، لأن السبب المُسجَّل هو "ثمن شراء عقار". البائع بدوره يحتفظ بثلاثة ملايين كسعر حقيقي، ويُعيد المليوني دولار الفائضة للمشتري عبر قناة موازية أو بصورة متقطعة بذرائع مختلفة، محتفظاً بنسبة معينة كعمولة اتفقا عليها.

النتيجة النهائية: المشتري أصبح يمتلك عقاراً مُسجَّلاً رسمياً بقيمة خمسة ملايين دولار وعائدت إليه مليونا دولار في صورة نظيفة ظاهرياً. وحين يتوجه إلى بنك ويطلب قرضاً برهن هذا العقار، يحصل على ما يعادل سبعين بالمئة من القيمة المُسجَّلة أي ثلاثة ملايين وخمسمئة ألف دولار كأموال نظيفة تماماً في نظر البنك. الخمسة ملايين القذرة حوّلها المهندس إلى عقار وإلى ملايين نظيفة. والفارق عن السعر الحقيقي يتبخر خلف شهادة مثمّن.

ثانياً: مخطط القرض الاصطناعي — الدائرة المغلقة

هذه التقنية أكثر تطوراً وتعقيداً، وتعمل عبر إنشاء دائرة مالية مغلقة تبدأ وتنتهي عند نفس الشخص لكن عبر طبقات متعددة تُخفي الدورة الكاملة.

تبدأ العملية بإيداع الأموال غير المشروعة في حساب شركة وهمية مسجلة في ولاية قضائية ذات رقابة مرنة كجزر فيرجن البريطانية أو سيشل أو حتى دبي قبل إصلاحات 2022. ثم تُبرم الشركة الوهمية عقداً رسمياً لإقراض مالكها الحقيقي مبلغاً كبيراً بفائدة منخفضة. هذا العقد يُصاغ بلغة قانونية دقيقة ويُوقّع أمام محامٍ ويُختم بما يجعله مستنداً مشروعاً.

يأخذ المالك هذا القرض المُوثَّق ويشتري به عقاراً في دولة مختلفة، وحين يسأله الوكيل العقاري أو البنك عن مصدر التمويل يُجيب بكل بساطة: "قرض من شركة X". ويقدم العقد المُوثَّق. لا أحد يسأل عادةً عن مصدر أموال شركة X ذاتها، فذلك يتطلب تحقيقاً دولياً منسقاً لا يحدث في معظم الصفقات الاعتيادية.

في المرحلة التالية، يُؤجَّر العقار ويُولَّد دخل إيجاري شهري. يُستخدم هذا الدخل في "سداد أقساط القرض" للشركة الوهمية. الدائرة تكتمل: أموال قذرة أودعتها

في شركة، أقرضتك إياها، اشتريت بها عقاراً، أجَّرت العقار، سددت القرض من الإيجار، وعادت الأموال إلى الشركة التي تملكها. كل خطوة وثائقها نظيفة.

في عام 2018 وثّقت لجنة الاستخبارات المالية الأمريكية FinCEN حالة لشخص سوري الجنسية مقيم في لبنان استخدم بالضبط هذا النموذج لشراء ستة وعشرين وحدة سكنية في ولايتي تكساس وفلوريدا الأمريكيتين خلال أربع سنوات. كانت شركتا التمويل الواجهتَين مسجلتَين في بنما وفي جزر كايمان. وجاء اكتشاف المخطط عبر تقاطع معلومات من ثلاث جهات مختلفة: FinCEN ووحدة الاستخبارات اللبنانية وأنتربول، واستغرق التحقيق ثلاث سنوات كاملة قبل الحصول على أحكام قضائية.

ثالثاً: التقليب السريع — بناء التاريخ السعري

التقليب في صورته المعروفة مجرد شراء وبيع سريع بربح يبدو كمكسب استثماري. لكن التقليب في صورته المتقدمة والمنظمة يُمثّل عملية صناعة تاريخ سعري مُصطنع للعقار.

تمتلك الشبكة عدداً من المشترين والبائعين الوهميين. العقار يُشترى أولاً بشركة (أ) بمليون دولار. بعد شهرين تبيعه شركة (أ) لشركة (ب) بمليون وثلاثمئة ألف. بعد ثلاثة أشهر تبيعه شركة (ب) لشركة (ج) بمليون وستمئة ألف. وبعد أربعة أشهر أخرى تبيعه شركة (ج) لمشترٍ نهائي ظاهرياً شرعي بمليونَي دولار. كل صفقة من هذه الصفقات الأربع تُدخل أموالاً قذرة في هيئة "ثمن شراء" وتُخرجها في هيئة "عائد بيع". أما المشتري النهائي حين يتقدم للبنك طالباً قرضاً برهن العقار، فيجد تاريخاً سعرياً ممتداً لعشرة أشهر يُثبت أن هذا العقار يساوي فعلاً مليوني دولار وأن قيمته ترتفع باستمرار.

تقرير Global Financial Integrity الصادر عام 2019 قدّر أن التقليب المنظم في أسواق العقارات الكبرى كنيويورك ولندن وسيدني وتورونتو يُمثّل واحداً من أبرز الأساليب المستخدمة في غسل الأموال من مصادر الفساد الحكومي في آسيا وأفريقيا.

رابعاً: العقارات على الخريطة — النقد يختفي في الأوراق

من أكثر الثغرات التي نادراً ما تُذكر في الأدبيات الأكاديمية على الرغم من خطورتها، نمط الاستثمار في المشاريع العقارية قبل البناء، وهو ما يُعرف بـ"الشراء على الخريطة" أو Off-Plan.

يعمل المخطط كالتالي: يُطرح مشروع سكني جديد في مرحلة ما قبل البناء، وتُباع وحداته بدفعات مُجدولة تبدأ بحجز أولي نقدي. الغاسل يحجز عشرين وحدة سكنية بدفعات نقدية مباشرة للمطور، وفي كثير من الدول النامية هذه الدفعات لا تمر بأنظمة رقابة مصرفية صارمة. يُوثَّق الحجز بعقد بسيط.

بعد سنتين أو ثلاث حين يكتمل المشروع، الغاسل يبيع الوحدات في السوق بسعرها الحالي المرتفع بعد ارتفاع الأسعار الطبيعي خلال فترة البناء، ويتلقى ثمن البيع عبر تحويل مصرفي رسمي. نقد قذر دخل في الأول، ومال نظيف يخرج في النهاية في صورة عائد بيع عقاري مُوثَّق.

والبديل الآخر: يُلغي الغاسل حجوزاته قبل اكتمال المشروع ويستعيد مبالغ الاسترداد عبر تحويل بنكي رسمي. النقد القذر تحوّل إلى تحويل بنكي رسمي بسبب "فسخ عقد شراء عقار". الآلية قانونية بالكامل.

شهدت دبي وإسطنبول ومراكش وكيب تاون والرباط موجات من هذا النمط بصورة موثقة في تقارير مبادرة GIACE لعام 2023 المعنية بحوكمة الاستثمار في مدن الجنوب العالمي. وقد كشف التقرير أن بعض مشاريع التطوير السياحية الكبرى في هذه المدن استُخدمت بوعي من أصحابها أو دون وعيهم كقنوات لتلقي مبالغ نقدية كبيرة قذرة المصدر.

خامساً: الإيجار الوهمي — التبييض الشهري المتجدد

بعد الحصول على العقار بأي من الطرق السابقة، تبدأ مرحلة مختلفة من الغسيل: استخدام العقار لتبييض أموال إضافية بصفة دورية ومنتظمة.

يُبرم الغاسل عقود إيجار وهمية مع أشخاص أو شركات ينتمون إلى شبكته. هؤلاء "المستأجرون" يُودعون شهرياً مبالغ في حساب مالك العقار كـ"إيجار". هذه المبالغ في الواقع أموال قذرة تنتقل في صورة دخل إيجاري مشروع. البنك يرى تحويلات دورية منتظمة بمبالغ معقولة من طرف واحد لمالك العقار، وهذا يُطابق تماماً نمط الدخل الإيجاري الاعتيادي.

لا يوجد في معظم الأنظمة العالمية آلية منهجية للتحقق من أن عقود الإيجار المُبلَّغ عنها تُنفَّذ فعلياً، وأن المستأجرين موجودون حقاً وأن المدفوعات جاءت من دخل مشروع لهم. ويُقدَّر أن هذا النمط من أصعب الأنماط اكتشافاً لأنه يندمج بسلاسة في ملايين المعاملات الإيجارية المشروعة التي تمر يومياً عبر الأنظمة المصرفية.

7.3 دبي: حالة دراسية في تعقيد الوجهَين

البنية التي تجعل دبي ملاذاً عقارياً استثنائياً

دبي تُمثّل واحدة من أعقد الحالات في الجغرافيا العالمية للغسيل العقاري، لأنها في الوقت ذاته سوق عقارية مشروعة وديناميكية وسوق تاريخية مُستغلّة في عمليات غسيل منظمة. وفهم هذه الازدواجية ضرورة لأي متخصص في مجال الامتثال أو التحقيق المالي.

تُتيح الإمارات للأجانب تملك العقارات بالكامل في مناطق مُحددة تُعرف بمناطق التملك الحر (Freehold Zones)، وتشمل مناطق كنخلة جميرا ومرسى دبي ووسط مدينة دبي وجزيرة ياس في أبوظبي. وهذه الميزة وحدها ليست إشكالية، بل هي سياسة جاذبة للاستثمار مشروعة. لكن ما يُضيف بُعداً إضافياً هو غياب الضريبة على الدخل وضريبة أرباح رأس المال للأفراد، مما يعني أن الأرباح الرأسمالية من بيع العقار تُسلَّم للبائع بالكامل دون أي اقتطاع حكومي في الإمارات. وهذا يجعل العقار في دبي ذا جاذبية مضاعفة: لا ضريبة على الشراء (ما عدا رسوم التسجيل) ولا ضريبة على الأرباح عند البيع.

كما أن قبول السوق الدبي للدفع بالعملات المشفرة في صفقات عقارية أضاف طبقة جديدة من التعقيد. ففي أعوام 2021 و2022 قبلت شركات تطوير عقاري كبرى في دبي مدفوعات بالبيتكوين والإيثيريوم. وهذا القبول، رغم مشروعيته الظاهرة، يُتيح نظرياً تحويل عملات مشفرة مجهولة المصدر إلى عقار مُسجَّل رسمياً.

الأرقام الكاشفة: ما وثّقته التحقيقات

في عام 2022 نشر مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد OCCRP بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية تحقيقاً استفاد من تسريب بيانات سجلات دائرة الأراضي والأملاك في دبي. كشف التحقيق أن أكثر من سبعمئة عقار في دبي مملوكة لأشخاص يخضعون لعقوبات دولية أو صدرت بحقهم أحكام جنائية أو هم تحت تحقيق في بلدانهم الأصلية.

ومن أبرز ما كشفه التحقيق أن أفراداً صدرت بحقهم أحكام بالفساد في أوكرانيا والهند وروسيا وعدد من الدول الأفريقية كانوا يمتلكون عقارات في نخلة جميرا ووسط مدينة دبي وغيرها من المواقع المرموقة. وقد سُجّلت كثير من هذه العقارات باسم شركات مسجلة في جزر كايمان أو جزر فيرجن البريطانية أو بنما، مما يجعل تحديد المالك الفعلي خطوات إضافية مُعقَّدة.

تقرير لجنة الاستخبارات المالية البريطانية عام 2021 وضع دبي ضمن الوجهات العشر الأولى التي يُحوَّل إليها المال ذو المصادر المشبوهة من المملكة المتحدة، ولا سيما الأموال المرتبطة بشبكات الفساد الروسية والمال العام المنهوب من دول أفريقية.

دور الشركات الوسيطة في السوق الدبي: التشريح الكامل

الشركات الوسيطة هي العمود الفقري لعمليات الغسيل العقاري في دبي وفي معظم الأسواق الكبرى، وفهم آلية عملها ضرورة لفهم خطورة الظاهرة.

تبدأ القصة عادةً بشركة قابضة أو شركة استثمار مسجلة في ولاية قضائية خارجية مثل جزر كايمان أو لوكسمبورغ أو هونغ كونغ. هذه الشركة تُؤسَّس بمدير صوري وملكية مُبهمة عبر صناديق ائتمانية. ثم تدخل الشركة سوق دبي وتُبرم عقود شراء مع شركات تطوير عقاري كبرى ومرموقة. شركة التطوير تبيع وحدات للشركة الخارجية. الشركة تدفع بتحويل مصرفي دولي من حساب في لوكسمبورغ أو هونغ كونغ. دائرة الأراضي في دبي تُسجّل العقار باسم الشركة الخارجية. لا يوجد اسم شخص طبيعي في أي مكان.

وفقاً لتقرير التقييم الوطني لمخاطر غسيل الأموال الذي أصدرته الإمارات عام 2020، كانت قبل إصلاحات 2022 نسبة عالية من صفقات التملك العقاري في دبي تتم عبر شركات أجنبية دون الإفصاح عن المالك النهائي المستفيد. وقد كان هذا الوضع يعني عملياً أنه حتى حين تُريد جهة رقابية أجنبية معرفة من يمتلك عقاراً بعينه في دبي، تواجه جداراً من الهياكل المؤسسية المتشابكة عبر ولايات قضائية متعددة.

قضية بيديه الابن: مثال تفصيلي حي

لتجسيد الطريقة التي تعمل بها الشركات الوسيطة في السوق الدبي، تُقدّم قضية هنري كونان بيديه الابن، نجل الرئيس الإيفواري السابق، نموذجاً بالغ الوضوح.

وفقاً للوثائق التي رُفعت بها اتهامات ضده في سياق تحقيقات فرنسية وأممية، استخدم بيديه شركات مسجلة في ملاذات ضريبية لشراء فيلا في نخلة جميرا بقيمة تُقدَّر باثني عشر مليون دولار وشقة في وسط دبي بقيمة تُقدَّر بخمسة ملايين وثمانمئة ألف دولار. الملكية في كلتا الحالتين مُسجَّلة باسم شركة، لا باسمه الشخصي. الشركة بدورها مملوكة لصندوق ائتماني في جزر كايمان.

حين تسأل دائرة الأراضي الدبية: "من يملك هذه الفيلا؟" تُجيب السجلات باسم شركة مسجلة في كايمان. وحين تتوجه الجهة المحققة إلى جزر كايمان لكشف مالك الشركة، تجد هيكل صندوق ائتماني تقديري يجعل تحديد المستفيد النهائي أمراً يستلزم قضائياً استثنائياً. العقار خلال ذلك يُؤجَّر بمئات الآلاف سنوياً، ويُدرّ

دخلاً إيجارياً مُسجَّلاً باسم الشركة الوهمية. ويُستخدم أحياناً كضمان للحصول على قروض مصرفية محلية في دبي.

وما يجعل هذا النموذج خطيراً بصورة استثنائية أنه لا يُخالف أي قانون دبي صراحةً في ظل القواعد السابقة لإصلاحات 2022. فالأجانب يملكون حق التملك الكامل. والشركات الأجنبية مسموح لها بتملك العقارات. والملكية عبر شركات هيكل شائع ومقبول. والمشكلة كانت في غياب متطلب الإفصاح عن المالك النهائي.

الإصلاحات الإماراتية بين 2021 و2024: ما الذي تغيّر فعلاً؟

استجابةً للضغط الدولي ولتقييم FATF الذي أدرج الإمارات في القائمة الرمادية عام 2022، شرعت الدولة في إجراء إصلاحات جوهرية يمكن تقييمها بعدة محاور.

على صعيد التشريعي، أصدرت الإمارات في عام 2021 مرسوم قانون لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عزّز متطلبات الإفصاح ووسّع نطاق المهن والأعمال الخاضعة للرقابة ليشمل وكلاء العقارات والمحامين ومحاسبي القانون.

في عام 2022 أُلزم وكلاء العقارات بالتسجيل في منظومة مكافحة غسيل الأموال وتطبيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء وفقاً لمعايير تُضاهي تلك المطلوبة من البنوك. وأُنشئت قاعدة بيانات مركزية للمستفيدين الحقيقيين من الشركات المسجلة في الإمارات. كما فُرض التحقق من المالك النهائي المستفيد في معاملات تسجيل العقارات.

وقد نجحت هذه الجهود في إخراج الإمارات رسمياً من القائمة الرمادية لـ FATF في فبراير 2024، وهو اعتراف دولي بالتقدم المُحرز. غير أن قراءة متأنية لتقييم FATF ذاته تكشف أن الهيئة نبّهت إلى أن التطبيق الفعلي لا يزال بحاجة إلى تعزيز مستمر، وأن بعض الثغرات القائمة ما زالت تحتاج إلى معالجة منهجية.

والسؤال الأكثر عمقاً هو: هل يُغيّر الإصلاح التشريعي الواقع الفعلي بالسرعة والعمق الكافيَين؟ إذ إن الشركات الوسيطة المسجلة في جزر كايمان التي اشترت عقارات في 2018 و2019 و2020 لا تزال تمتلك هذه العقارات، ولا تزال هياكل الملكية القديمة سارية. الإصلاح يُحسّن المستقبل، لكن الماضي المُراكَم لا يزال في مكانه.

لندن: الصورة المقابلة لنفس الظاهرة

لا يكتمل فهم الغسيل العقاري دون استعراض نموذج لندن الذي يُمثّل حالة مغايرة من حيث البيئة القانونية والرقابية لكنه يُفضي إلى نفس الإشكاليات الجوهرية.

لندن بنت على مدار عقود سمعة كواحدة من أكثر الأسواق العقارية شفافيةً وأماناً في العالم. لكن هذه الشفافية النسبية في الإجراءات القانونية المحلية لم تمنع استخدام العقارات اللندنية كأوعية لغسيل الأموال العالمية، وذلك بفضل ثغرة هيكلية عميقة: إمكانية تسجيل العقارات بأسماء شركات أجنبية دون الإفصاح الكامل عن المالك النهائي.

كشفت تحقيقات منظمة Transparency International UK في دراستها الشاملة الصادرة عام 2022 أن عقارات بريطانية تتجاوز قيمتها ستة مليارات جنيه إسترليني مملوكة لشركات مسجلة في ولايات قضائية خارجية ذات شفافية منخفضة. وأن ما لا يقل عن مليار وخمسمئة مليون جنيه إسترليني من هذه العقارات مرتبطة بأشخاص خاضعين لعقوبات دولية أو صادرة بحقهم اتهامات بفساد.

بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا في فبراير 2022، أصدرت بريطانيا قائمة عقوبات طالت عدداً من الأثرياء الروس، وكُلّفت السلطات بتجميد أصولهم بما فيها العقارات. غير أن هذا الجهد كشف فوراً حجم التحدي: كثير من العقارات كانت مملوكة لصناديق ائتمانية أو شركات في جزر البهاما وجزر فيرجن البريطانية وغيرها، مما جعل إثبات الملكية الفعلية أمراً يستلزم تحقيقات دولية مُضنية.

أداة UWO: الوعد المُخيِّب

في عام 2017 أضاف قانون الجرائم المالية البريطاني أداة قانونية جديدة تُعرف بـ Unexplained Wealth Orders أو UWO. تُجيز هذه الأداة للنيابة العامة مطالبة أي شخص يمتلك أصولاً بريطانية تتجاوز خمسين ألف جنيه إسترليني وتفوق دخله المعروف بتفسير مصدر هذه الأصول، وإلا يُفتح الطريق لمصادرتها.

من حيث المبدأ النظري، هذه أداة قوية لأنها تعكس عبء الإثبات: لا يحتاج المحقق إلى إثبات أن المال مصدره الجريمة، بل يكفي أن يُثبت أن المالك لا يستطيع تفسير كيفية الحصول على الأصل مقارنةً بمصادر دخله المشروعة.

لكن الواقع العملي بين 2017 و2025 كان مُخيِّباً للآمال. لم تُصدَر في هذه الفترة إلا أقل من عشرة أوامر UWO بالمجموع، وكثير منها واجه طعوناً قانونية مُطوَّلة انتهت ببعض الحالات بسحب الطلبات. والأسباب موثقة بدقة في التقارير البريطانية: التعقيد القانوني الكبير المرتبط بإثبات أن الأصل يفوق مصادر الدخل المعروفة حين تكون الملكية عبر شركات وصناديق خارجية، والتكاليف القانونية الباهظة لملاحقة هذه القضايا التي قد تمتد لسنوات، والمخاطرة بخسارة القضية أمام قضاء يشترط معايير إثبات رفيعة.

7.4 آليات التنفيذ الكاملة: كيف يتم العقد؟

مراحل الصفقة العقارية الموظَّفة في الغسيل

لفهم الخطورة الفعلية يجب تتبع صفقة نموذجية كاملة من أول خطوة إلى آخر خطوة.

مرحلة ما قبل الصفقة: يُحدّد المهندس العقار المناسب مع وكيل عقارات قد يكون متواطئاً أو مجرد حاجز أمامي. يُجهّز المهندس المشترية وهي شركة وهمية مسجلة في ولاية ضريبية مناسبة ويُعيّن لها مديراً صورياً. ويُهيئ مصدر التمويل:

إما شركة وسيطة قرضت المشترية المبلغ بموجب عقد موثق، أو يُنشئ سيناريو "مدخرات شخصية" مدعوم بوثائق لإثبات مصدر شرعي. ويتفق مع محامٍ متخصص يتولى إدارة الجانب القانوني.

مرحلة التفاوض والتعاقد: يُبرم عقد بيع ابتدائي بين المشترية الوهمية والبائع. في هذه المرحلة يُمكن تضمين شروط خاصة، مثل تضخيم السعر المتفق عليه بنسبة محددة مع اتفاق سري يقضي بإعادة الجزء الزائد للمشتري الفعلي. المحامي يصوغ العقد بلغة قانونية سليمة. لا شيء في هذه الوثائق يُشير إلى أي إشكالية.

مرحلة التمويل والتحويل: تحويل الأموال من الشركة الوسيطة إلى حساب الشركة المشترية. التحويل يُسمّى "تنفيذ عقد قرض استثماري" وهو موثق بالكامل. الشركة المشترية تُحوّل الثمن إلى البائع عبر نظام مصرفي رسمي. البنك يرى تحويلاً من شركة إلى شركة لثمن عقار، وهذا طبيعي جداً ولا يُثير أي تنبيه في معظم الأحوال.

مرحلة التسجيل والتوثيق: يتولى كاتب العدل توثيق العقد. يُسجَّل العقار في السجل العقاري الحكومي باسم الشركة المشترية. الملكية الآن رسمية ومُسجَّلة وموثقة وتحمل كامل الصفة القانونية.

مرحلة الاستثمار وتعزيز الشرعية: يُؤجَّر العقار وتبدأ الإيرادات الإيجارية الشهرية تدخل حساب الشركة. يُستخدم العقار كضمان للحصول على قرض مصرفي بقيمة معتبرة. القرض المصرفي أموال نظيفة بامتياز لأنها صادرة من بنك مرخص وموثقة ومضمونة بعقار مُسجَّل.

7.5 أدوات الكشف: كيف يُفكك المحققون الشبكة؟

تحليل فجوة الثروة

المحقق المتخصص يبني "ملف الثروة" لشخص أو كيان مشبوه. يجمع مصادر الدخل المُعلَنة: الراتب الوظيفي إن وجد، عائدات الأعمال التجارية المُسجَّلة، الإرث الموثق، الأرباح الاستثمارية المُصرَّح بها. ثم يُقارنها بإجمالي الأصول المُمتلَكة: قيمة العقارات، والمركبات، والحسابات المصرفية، والاستثمارات المالية.

إذا أظهر التحليل أن إجمالي الأصول يفوق ما يمكن تفسيره بمصادر الدخل المعروفة على مدى الحياة المهنية الكاملة للشخص، تُفتح "فجوة ثروة غير مُبرَّرة" تستوجب التحقيق. هذا المنهج كان العمود الفقري الذي فضح المخطط في قضية الأموال الليبية المنهوبة في إيطاليا حين اكتشف المحققون الإيطاليون عام 2014 أن ثروة أحد المقربين من نظام القذافي في العقارات الإيطالية تتجاوز دخله المُعلَن على مدى ثلاثين عاماً بما لا يمكن تفسيره بأي مصدر مشروع معروف.

تحليل أنماط التسجيل العقاري

في عام 2025 أصبح التحليل المنهجي لبيانات سجلات العقارات ممكناً تقنياً بصورة لم تكن متاحة في السابق بفضل تطور أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة. الأنظمة الحديثة تبحث عن أنماط محددة: تركّز عقارات متعددة في نفس المنطقة مسجلة لكيانات مختلفة الأسماء لكنها تشترك في عنوان مسجل واحد أو محامٍ واحد أو تاريخ تأسيس متقارب، مما قد يدل على كونها جزءاً من شبكة واحدة. وكذلك أسعار صفقات تتباين تبايناً كبيراً عن المعدلات السائدة في المنطقة المحيطة في نفس الفترة الزمنية. وعقارات لا يُبدَّل أصحابها، ولا تُؤجَّر، ولا تُسكَن، وتبقى "جامدة" لسنوات دون أي نشاط، وهو ما يتعارض مع منطق الاستثمار العقاري المعتاد.

سجل ملكية الأجانب في المملكة المتحدة الذي أُطلق عام 2022 يُمثّل مشروعاً رائداً في هذا الاتجاه. أُلزم كل كيان أجنبي يمتلك عقاراً بريطانياً بالتسجيل والإفصاح عن مالكه النهائي. في السنة الأولى من التطبيق حُدِّد أكثر من أربعة آلاف عقار لم يمتثل أصحابها لمتطلبات التسجيل، وجُمِّدت إجراءات بيعها أو رهنها ريثما يُحسم أمر هويات مالكيها.

مؤشرات الشك الرئيسية في الميدان

المشتري الذي يدفع نقداً كاملاً أو بنسبة عالية جداً دون حاجة موضوعية لتجنب التمويل المصرفي هو مؤشر كلاسيكي. المشتري الذي لا يُبدي اهتماماً بمعاينة العقار أو بمعرفة تفاصيله أو الاطلاع على حالته التشغيلية هو مؤشر ثانٍ، لأن المستثمر الحقيقي يهتم بهذه التفاصيل. القبول بسعر أعلى من السعر السوقي دون أي محاولة للتفاوض مؤشر ثالث، إذ إن الهدف من الصفقة ليس الحصول على أفضل سعر بل إتمامها بأي سعر. مصادر التمويل القادمة من جهات متعددة في دول متعددة لصفقة واحدة مؤشر رابع يستحق التحقق المعمق. والعقار الذي يُباع ويُشترى بين أطراف متعددة في فترة قصيرة دون أي تحسينات أو إضافات ملموسة مؤشر خامس يثير التساؤل عن سبب هذا التداول المتسارع.

7.6 الإصلاحات المطلوبة: الطريق بين الضرورة والعقبات

سجلات الملكية الحقيقية العامة: التوتر المشروع

الحل الأكثر فعاليةً والأشد مقاومةً في آن واحد هو جعل سجلات المالك المستفيد النهائي متاحة للعموم. فحين يستطيع أي صحفي أو باحث أو مواطن الاطلاع على اسم الشخص الحقيقي الذي يقف خلف شركة تمتلك عقاراً، يصبح إخفاء الملكية أصعب بمراحل.

لكن في نوفمبر 2022 صدر حكم لافت من محكمة العدل الأوروبية قضى بأن إتاحة سجلات الملكية الحقيقية للعموم تُشكّل انتهاكاً لحق الخصوصية المكفول بموجب الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان. وقد أدى هذا الحكم إلى تعليق أو إغلاق الوصول العام لهذه السجلات في عدة دول أوروبية كانت قد بدأت تُطبقها.

الإشكالية القانونية التي كشفها الحكم حقيقية وليست ذريعة: فالخصوصية حق مشروع، ونشر معلومات ملكية شخص ما لمجرد امتلاكه عقاراً قد يُعرّضه لمخاطر أمنية أو لانتهاك خصوصيته المالية دون مبرر كافٍ. غير أن حل هذا التوتر لا يعني إلغاء متطلبات الشفافية، بل تصميمها بصورة تحقق التوازن: إتاحة

السجلات للجهات الرقابية والقضائية بصورة كاملة وفورية، مع السماح للعموم بالوصول إلى بيانات الملكية في الحالات التي تثبت فيها مصلحة عامة مشروعة.

إلزامية معايير AML على قطاع الوساطة العقارية

يظل وكلاء العقارات في معظم دول العالم، حتى الآن، يخضعون لمعايير مكافحة غسيل الأموال أخف وطأةً بكثير مما تخضع له البنوك. وهذا التفاوت هو ثغرة هيكلية ذات أثر عملي مباشر.

دولة أستراليا تُمثّل نموذجاً متقدماً في معالجة هذه الثغرة. فقد أعلنت في عام 2024 عن إصلاح تشريعي شامل لقانون مكافحة غسيل الأموال يُدرج وكلاء العقارات للمرة الأولى ضمن الكيانات الملزمة بتطبيق معايير العناية الواجبة الكاملة وتقديم تقارير المعاملات المشبوهة على غرار البنوك تماماً. وقد حُدّد يوليو 2026 موعداً للتطبيق الكامل. وهذا التحرك الأسترالي يُمثّل ضغطاً دولياً ينعكس على نقاشات سياسية مشابهة في المملكة المتحدة وكندا ودول الاتحاد الأوروبي.

الربط التقني بين سجلات العقارات وأنظمة الامتثال

لا تزال في عام 2025 معظم سجلات تسجيل العقارات في العالم تعمل كجُزر منفصلة عن قواعد بيانات العقوبات الدولية وقوائم الأشخاص المعرّضين سياسياً وسجلات مكافحة غسيل الأموال. وهذا يعني أنه من الممكن نظرياً أن يُسجَّل عقار باسم شركة تمتلكها جهة خاضعة لعقوبات دولية، وأن تظل هذه الجهة تستوفي الإجراءات بنجاح لأن لا أحد ربط بين النظامين.

المطلوب هو ربط آلي فوري بحيث تُفحص كل محاولة لتسجيل عقار تلقائياً مقابل قوائم العقوبات وقواعد بيانات الاستخبارات المالية والإشعارات القضائية الدولية. وأي مطابقة تُوقف إجراءات التسجيل تلقائياً ريثما تُجري الجهة المختصة التحقق اللازم. هذا النظام تقنياً ممكن وليس مُكلفاً للغاية، لكنه يتطلب إرادة سياسية لربط أنظمة تعمل تاريخياً في عزلة عن بعضها.

خلاصة الفصل السابع

ما يُفصح عنه هذا الفصل في مجمله هو أن القطاع العقاري لا يزال يحتل مكانةً لا مثيل لها كوعاء لغسيل الأموال، وأن هذه المكانة لا تنبع من قصور في الإرادة الرقابية وحسب، بل من خصائص بنيوية عميقة تجعل الغسيل العقاري نمطاً مقاوماً للحلول السريعة.

التقييم الذاتي الغامض يُتيح مرونة في التسعير لا توفرها أصول أخرى. والبطء الإجرائي يمنح المهندس الوقت الكافي للتهيؤ. والتعدد المهني يُفتت المسؤولية بين فاعلين كثيرين لا يرى أيٌّ منهم الصورة الكاملة. ودور الشركات الوسيطة في دبي ولندن وغيرهما يُضيف طبقات من الإخفاء تجعل تحديد المالك الحقيقي مهمة قضائية مُضنية تستغرق سنوات.

الحلول الفعالة متاحة تقنياً وموثقة في أدبيات الإصلاح المالي الدولي. لكن تطبيقها يصطدم بعقبات متشابكة: مقاومة مصالح صناعة العقارات ذات النفوذ السياسي الواسع، وتوترات مشروعة بين متطلبات الشفافية وحقوق الخصوصية، وتحديات التنسيق الدولي في عالم لا تتوافق فيه معايير الرقابة بين الولايات القضائية المختلفة.

وما يجعل الوضع أكثر إلحاحاً هو أن الأموال غير المشروعة التي تجد طريقها إلى العقارات لا تظل حبيسة هذه الأصول. بل تنتج دخلاً يُعاد تدوير بعضه في اقتصادات شرعية، وتُستخدم كضمانات لقروض تُضخّ في القطاع المالي، وتُرفع أسعارها بصورة مصطنعة تُؤثر على قدرة المواطنين العاديين على تحمّل تكاليف السكن. الغسيل العقاري ليس مشكلة منعزلة في دوائر الجريمة المنظمة، بل له تداعيات موثقة وملموسة على الاقتصاد الحقيقي لملايين البشر.

في الفصل التالي، سننتقل من الأصل الثابت إلى الأصل المتنقل، ومن العقار إلى الذهب وسوق الفن واليخوت والطائرات الخاصة، لنفهم كيف تستغل الأصول المادية الفاخرة ازدواجية الكثافة القيمية وغموض التقييم والحضور الاجتماعي

المُقنِع في خدمة عمليات غسيل لا تقل تطوراً عن تلك التي تجري في أسواق الأوراق المالية.

الفصل الثامن: الأصول المادية والفاخرة
الجمال كغطاء للجريمة

تمهيد: المفارقة التي تحتاج إلى تفسير

في عصر الأصول الرقمية واللامركزية، حيث يمكن تحريك مليارات الدولارات عبر الإنترنت في ثوانٍ معدودة وبضغطة زر، يبدو للوهلة الأولى أن الذهب المادي وقطعة الفن المعلقة على الجدار واليخت الراسي في الميناء هي أدوات متقادمة لا تلائم عصر الجريمة المالية المتطورة. غير أن هذا الانطباع مُضلِّل تماماً، وفهم السبب يكشف حقيقة عميقة عن طبيعة الجريمة المالية المنظمة وعن نقاط الضعف البنيوية في منظومة الرقابة الدولية.

الأصول المادية الفاخرة لا تُنافس الأصول الرقمية في السرعة أو الحجم، لكنها تُقدّم ما لا تستطيع الأصول الرقمية تقديمه: شرعية اجتماعية ومادية لا تُمنحها المحفظة الإلكترونية ولا الرمز الرقمي. قطعة فنية معلقة في صالة عرض مرموقة أو يخت راسٍ في ميناء موناكو لا يتحدثان فقط عن ثروة، بل عن مكانة وتاريخ وانتماء إلى عالم النخبة المشروعة. وهذا بالضبط ما يجعلها وعاءً نفسياً واجتماعياً لا تستطيع الأصول الرقمية محاكاته.

العوامل الثلاثة التي تجعل هذه الأصول مقاومة للرقابة تتشابك وتتعزز بعضها بعضاً. الكثافة القيمية تعني أن كيلوغراماً واحداً من الذهب يحمل قيمة تتجاوز خمسين ألف دولار في سعر 2024، وأن لوحة صغيرة الحجم يمكن حملها تحت الذراع قد تساوي عشرات الملايين، وأن مطبوعة ألماسية بحجم بيضة قد تتجاوز قيمتها المليون دولار. الذاتية المطلقة في التقييم تعني غياب مرجع سعري موضوعي يمكن لأي محقق أو محلل الاستناد إليه للطعن في سعر صفقة بعينها. والشح التنظيمي الذي ظل تاريخياً يُعفي هذه القطاعات من متطلبات مكافحة غسيل الأموال المفروضة على البنوك يعني أن بيئة الرقابة كانت خصبة للاستغلال لعقود طويلة.

8.1 الذهب والمعادن الثمينة: المال في صورة معدن

لماذا الذهب؟ التشريح الكامل لجاذبيته الإجرامية

الذهب هو أقدم أداة غسيل أموال في التاريخ البشري، وهو لا يزال حتى اليوم من الأكثر فعاليةً وأصعبها رقابةً. ما يجعله فريداً بين الأصول المادية هو مجموعة خصائص تتكامل لصنع أداة شبه مثالية لنقل القيمة بعيداً عن الأعين.

أولاً: الكثافة القيمية الاستثنائية. في نهاية عام 2024 يتراوح سعر أونصة الذهب قرب مستويات تاريخية تتجاوز ألفَي دولار للأونصة، مما يعني أن كيلوغراماً واحداً يحمل قيمة تتجاوز ستين ألف دولار. وهذا يعني أن مليون دولار يمكن تخزينها وحملها ونقلها في حجم لا يتجاوز أربعة وعشرين كيلوغراماً، وهو رقم قابل للتقسيم لمجموعات صغيرة لا تلفت الانتباه.

ثانياً: عالمية القبول غير المشروطة. الذهب يُقبَل في كل بلد في العالم وفي كل ثقافة وعبر كل التاريخ الإنساني. لا تحتاج عملة موحدة ولا نظام مصرفي ولا حساباً مصرفياً لتحويل الذهب إلى نقد محلي. تاجر الذهب في سوق الصاغة في القاهرة أو دبي أو إسطنبول أو لاغوس يمنحك القيمة السوقية مباشرة نقداً دون أسئلة.

ثالثاً: عدم إمكانية التمييز بالعين المجردة. قطعة ذهب نقي صالحة لا تحمل أي علامة تُشير إلى مصدرها. الذهب المُصهَر من مناجم غير قانونية في البيرو لا يختلف بصرياً أو كيميائياً عن الذهب الصادر من كندا أو أستراليا. ولا يوجد "رقم تسلسلي" طبيعي للذهب يُمكّن من تتبع مصدره بعد الصهر.

دورة غسيل الذهب: من المنجم غير الشرعي إلى المصرف الشرعي

أكثر أنماط غسيل الذهب توثيقاً وانتشاراً هو ما يُعرف بـ"تبييض ذهب أمريكا اللاتينية" (Latin American Gold Laundering). يبدأ في مناجم غير رسمية أو تحت سيطرة جماعات إجرامية في البيرو وكولومبيا وفنزويلا ودول أفريقية عديدة.

تشرح المرحلة الأولى كيف يتم اقتناء الذهب بأموال قذرة. الجماعة الإجرامية تُحضر نقداً من عائدات تجارة المخدرات أو الابتزاز أو الفساد مباشرةً إلى موقع الاستخراج. يشتري الوسطاء الذهب الخام من المعدّنين الصغار بسعر أقل من السعر السوقي الرسمي، والمعدّنون يقبلون هذا الترتيب لأنه يمنحهم نقداً فورياً دون انتظار إجراءات الترخيص والتصاريح البيروقراطية التي قد تستغرق أشهراً. الذهب ينتقل من المنجم إلى مستودع خاص حيث يُجمع من مصادر متعددة.

في المرحلة الثانية يحدث التحويل والتبييض المادي. الذهب الخام يُرسَل إلى مصهر رسمي مرخص في دولة مختلفة. اختيار الدولة المُستقبِلة ليس عشوائياً بل يعكس استراتيجية دقيقة: الدولة يجب أن تمتلك صناعة مجوهرات أو تجارة ذهب نشطة، ومعايير تحقق لا تزال ثغراتها قابلة للاستغلال. دبي تاريخياً كانت الوجهة الأولى، يليها تركيا وهونغ كونغ ومدن هندية كمومباي وسورات. في المصهر يُعاد صهر الذهب الخام وتصنيعه كسبائك أو مجوهرات جديدة. وتُصدَر له شهادة منشأ

جديدة تُشير إلى بلد الصهر والتصنيع، لا إلى المنجم الأصلي. منشأ الذهب اختفى مادياً واستُبدل بمنشأ جديد ورقياً.

المرحلة الثالثة تُنهي الدورة عبر البيع في السوق الرسمي. الذهب المُصنَّع يُباع لتجار مجوهرات شرعيين أو لبنوك ذهب أو لمضاربين في السوق المالية. الثمن يدخل حساباً مصرفياً كـ"عائد مبيعات مجوهرات" أو "أرباح تجارة ذهب". الأموال باتت نظيفة الآن لأن مصدرها المُسجَّل هو "تجارة ذهب مرخصة".

قضية Kaloti Jewellery International: عندما يصبح وسيط الذهب بوابة الغسيل

في سلسلة تحقيقات امتدت بين عامَي 2014 و2019، كشفت وثائق من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي OFAC ومنظمة Global Financial Integrity وصحافة استقصائية بأن شركة كالوتي للمجوهرات ومقرها دبي تورطت في واحدة من أكبر عمليات غسيل ذهب أمريكا اللاتينية وأفريقيا الموثقة.

وفقاً للتقارير والوثائق المتاحة، كانت الشركة تستورد ذهباً من شركات في بيرو وكولومبيا وإكوادور والإمارات ودول أفريقية متعددة دون تطبيق معايير العناية الواجبة الكافية للتحقق من المصدر الفعلي لهذا الذهب. وكان جزء كبير من هذا الذهب يأتي من مناجم غير رسمية أو من خلال وسطاء مرتبطين بشبكات الجريمة المنظمة. الحجم المُوثَّق الذي مر عبر هذه القناة يُقدَّر بمليارات الدولارات.

الجانب الأكثر أهمية من هذه القضية ليس الأرقام فحسب، بل ما كشفته عن نمط هيكلي. فدبي بوصفها مركزاً عالمياً لتجارة الذهب مع شبكات موردين تمتد عبر عشرات الدول، وجدت نفسها في الوضع الذي يصعب فيه التحقق من مصدر كل شحنة ذهب تمر عبرها. لم يكن الأمر يتعلق دائماً بتواطئ متعمد، بل في كثير من الأحيان بقصور في الأنظمة الرقابية وغياب متطلبات العناية الواجبة الصارمة عن هذا القطاع.

وقد أسهمت هذه القضية، ضمن حالات موثقة أخرى، في دفع الإمارات نحو تبني إصلاحات تشريعية في مجال تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في إطار حزمة الإصلاحات الشاملة بين 2021 و2024.

دورة الصفقة المزدوجة في الذهب: تقنية mirror trading بالمعدن

ثمة تقنية أقل شهرةً لكنها بالغة الفعالية تُوازي ما رأيناه في الفصل السابق من التداول المرآتي في الأوراق المالية، لكنها تعمل بالذهب المادي كأداة.

الترتيب يعمل كالتالي: تاجر في البلد (أ) يبيع ذهباً لتاجر في البلد (ب) بالعملة المحلية للبلد (أ). في الوقت ذاته تقريباً، تاجر في البلد (ب) يبيع كمية مماثلة من الذهب لتاجر في البلد (أ) بعملة البلد (ب). لا يوجد تحويل مصرفي دولي. لكن قيمة بالعملتين انتقلت فعلياً عبر الحدود بحيث أصبح لدى الطرف في البلد (أ) عملة البلد (ب) ولدى الطرف في البلد (ب) عملة البلد (أ). المعاملتان تُسجَّلان في كل دولة كبيع وشراء محلي عادي لذهب. لا يظهر تحويل دولي في أي سجل مصرفي.

8.2 سوق الفن: حين تُصبح اللوحة أداةً للغسيل

حجم السوق والفجوة الرقابية: أرقام تكشف الخطورة

سوق الفن العالمي أحد أكبر الأسواق غير المنظمة في الاقتصاد العالمي، وربما الأكثر مقاومةً للتنظيم بفضل نفوذ صناعته الواسع. تقرير Art Basel وUBS السنوي قدّر حجم السوق العالمي للفن عام 2023 بنحو ستة وستين مليار دولار، مع تداولات يومية في المزادات والصالات والصفقات الخاصة تتجاوز أي رقابة منهجية مُلزِمة في معظم الدول.

ما الذي يعنيه ذلك عملياً؟ يعني أن ستة وستين مليار دولار تتدفق سنوياً في سوق لا تُلزِم فيه غالبية الدول الكبرى بائعيه أو مشتريه بالكشف عن هوية الطرف

الآخر، ولا بالتحقق من مصدرِ الأموال، ولا بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. هذا الغياب التنظيمي ليس نسياناً، بل هو نتيجة جهود لوبية مُمنهجة من قِبل صناعة الفن في الدفاع عن استثناءاتها وسريتها التجارية.

تقرير من Harvard International Law Journal حمل عنواناً صريحاً يتساءل عن مدى تغاضي FATF عن غسيل الأموال في سوق الفن، وخلص إلى أن التغاضي كان مقصوداً إلى حد بعيد بسبب ضغوط الصناعة، وأن الفجوة الرقابية في سوق الفن تُمثّل واحدة من أكبر الثغرات الهيكلية في منظومة مكافحة غسيل الأموال الدولية.

لماذا الفن؟ تحليل متعمق للخصائص الجاذبة

التقييم الذاتي المطلق بوصفه ميزة استثنائية:

في أسواق الأسهم والعملات والسلع الدولية، ثمة آليات تسعير يمكن الاحتكام إليها. لكن لا يوجد Bloomberg لسوق الفن. القيمة الحقيقية للوحة فنية هي ما يتفق عليه بائع ومشترٍ في لحظة معينة، وما من محلل أو هيئة تنظيمية تستطيع أن تُثبت بشكل قاطعٍ أن سعراً بعينه غير مبرر. لوحة لفنان ناشئ بيعت بخمسمئة ألف دولار اليوم قد تُباع بخمسة ملايين العام القادم أو بخمسين ألفاً، وكل هذه الأسعار "مقبولة" في منطق السوق الفني.

وهذا بالضبط ما يحتاجه مهندس الغسيل. فالصفقة التي يبيع فيها بمليون دولار ويشتري بالمليون ذاته من محفظة مختلفة مملوكة له تُدخل مليون دولار قذر في النظام كـ"ثمن شراء عمل فني" وتُخرجه كـ"عائد بيع عمل فني"، ولا أحد يستطيع إثبات أن السعر كان مُصطنعاً لأن الفن بطبيعته ذاتي القيمة.

الكثافة القيمية القصوى وسهولة النقل:

لوحة تساوي خمسين مليون دولار يمكن نقلها في حاوية معقولة الحجم أو حتى حملها على طائرة خاصة دون أن يُثير ذلك أي تساؤل جدي. نفس المبلغ نقداً يزن أكثر من نصف طن ويملأ حاويات شحن ضخمة. وهذه الكثافة القيمية تُعطي سوق الفن ميزة نادرة: إمكانية "تخزين" ثروات ضخمة في حيز مادي صغير يمكن نقله عبر الحدود كـ"أعمال فنية شخصية".

المناطق الحرة الفنية: الثقب الأسود في الرقابة المالية

المناطق الحرة الفنية (Art Freeports) هي مستودعات خاصة تعمل كمناطق جمركية حرة مخصصة لتخزين الأعمال الفنية والأصول الثمينة. الأشهر منها يقع في جنيف (Geneva Freeport) وسنغافورة وهونغ كونغ ولوكسمبورغ وغيرها. هذه المستودعات تحتضن مجتمعةً أعمالاً فنية تُقدَّر قيمتها بمئة مليار دولار أو أكثر.

ما الذي يجعل هذه المناطق ثغرةً بالغة الخطورة؟ الإجابة في آلية عملها: الأعمال الفنية المُخزَّنة داخل هذه المناطق معفاة من الضريبة والجمارك طالما بقيت داخل حدودها. يمكن بيع عمل فني وشراؤه عشرات المرات بين مالكين مختلفين دون أن تتحرك اللوحة من مكانها في المستودع. كل بيع يُنشئ سجلاً مالياً جديداً ويُدخل أموالاً جديدة كـ"ثمن شراء". ومعظم هذه المستودعات لم تكن تخضع حتى وقت قريب لمتطلبات التحقق من هوية المشترين والبائعين والكشف عن ملكية الأعمال.

الصورة الكاملة تبدو كالتالي: شخص يمتلك مئة مليون دولار قذرة يشتري عشرة أعمال فنية بعشرة ملايين دولار لكل منها ويودعها في مستودع Geneva Freeport. بعد سنة يبيع هذه الأعمال داخل المستودع لشركات وهمية مملوكة له بأسعار تتراوح بين خمسة وعشرين مليون دولار لكل منها. مئة مليون دولار قذرة تحوّلت إلى مئتين وخمسين مليون دولار من "أرباح فنية" مشروعة ظاهرياً. والأعمال الفنية لم تتحرك من مكانها في المستودع طوال هذه الفترة.

قضية الفن كغطاء: توثيق تحقيق مجلس الشيوخ الأمريكي

في عام 2020 أصدرت لجنة التحقيقات الدائمة بمجلس الشيوخ الأمريكي تقريراً تفصيلياً بعنوان "غسيل الأموال في أسواق الفن الأمريكية"، كشف عن نتائج صادمة حول مدى استغلال سوق الفن في تمرير أموال غير مشروعة.

التحقيق وثّق عملاء من دول خاضعة لعقوبات أمريكية كانوا يشترون أعمالاً فنية في مزادات أمريكية كبرى عبر وسطاء سريين لا يُفصحون عن هوية مشتريهم الفعليين. كانت دور المزاد الكبرى ومنها سوذبي وكريستيز تقبل أوامر شراء من وكلاء يرفضون الكشف عن هوية المشتري النهائي، وكانت تُتمّ الصفقات بالملايين دون أن تعرف من يقف خلف الشراء.

التقرير ذكر بالاسم قضية عائلة من أبوظبي استخدمت وسطاء سريين لشراء ما قيمته خمسة عشر مليون دولار من الأعمال الفنية في مزادات أمريكية بينما كانت خاضعة لعقوبات أمريكية. لم تكن دور المزاد تعرف بهوية المشتري الفعلي لأن الوسطاء يحتجون بـ"السرية التجارية المهنية" لرفض الكشف عن موكليهم.

التقرير انتهى إلى توصية تشريعية بإلزام تجار الفن ودور المزادات بتطبيق متطلبات مكافحة غسيل الأموال الكاملة، وهي توصية ما زالت تُقاوَم حتى اليوم.

مخطط التلاعب السعري في الفن: كيف يتم التنفيذ؟

لفهم الآلية الفعلية لغسيل الأموال عبر الفن، نتتبع مثالاً تفصيلياً كاملاً يُجسّد كيف تعمل العملية من ألفها إلى يائها.

يمتلك شخص مليوني دولار من أموال مشبوهة. يشتري لوحةً من فنان ناشئ بمئة ألف دولار مدفوعةً نقداً من حسابه الشخصي، وهذا مشروع تماماً. اللوحة تنتقل إلى مستودع خاص. بعد ستة أشهر، تُطرح اللوحة في مزاد صغير متخصص ويشتريها وسيط مُتفق معه بمليون دولار مدفوعةً عبر تحويل مصرفي رسمي. البائع يُعلن عن "ربح فني" بتسعمئة ألف دولار. الضريبة على هذا الربح مدفوعة كما ينبغي. بعد عام آخر، يُعيد الوسيط بيع اللوحة في مزاد أكبر ويشتريها شركة وهمية مملوكة للمشتري الأصلي بمليوني دولار. مليوني دولار قذرة دخلت كـ"ثمن شراء عمل فني" وخرجت كـ"استثمار فني مشروع". وعلى الجانب الآخر، اللوحة الآن مسجلة بقيمة مليوني دولار بعد "سجل مزادات" موثق.

الذكاء في هذه العملية أنها تنتج "تاريخاً سعرياً" موثقاً للعمل الفني: مئة ألف ثم مليون ثم مليونان. هذا التصاعد السعري يبدو طبيعياً في سياق سوق الفن حيث مثل هذه القفزات ليست نادرة.

الرقابة الناشئة ومقاومتها

الاتحاد الأوروبي أدرج تجار الفن ضمن الكيانات الخاضعة لمتطلبات توجيه مكافحة غسيل الأموال السادس (6AMLD) مع تطبيق متطلبات العناية الواجبة على الصفقات النقدية التي تتجاوز عشرة آلاف يورو. غير أن هذا الحد المنخفض يُخرج معظم الصفقات الكبرى التي تتم بالتحويل المصرفي لا بالنقد. وقد دأبت صناعة الفن على المطالبة باستثناء الصفقات بين التجار المحترفين وتضييق التعريف لأضيق نطاق ممكن.

في الولايات المتحدة لا تزال سوق الفن في حالة شبه رقابية. محاولات تشريعية متعددة جرى الضغط عليها من قِبل صناعة الفن والمزادات بحجة أن الإفصاح الإجباري سيُشجع المشترين الثرياء على اللجوء إلى أسواق أقل تنظيماً في آسيا وغيرها، وهي حجة يرى فيها المنتقدون استراتيجية لتأجيل الإصلاح لا مبرراً موضوعياً.

8.3 الجيل الرقمي من غسيل الفن NFTs:

ظهرت الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) كأدوات ثورية للفن الرقمي، لكنها أضافت بُعداً فريداً ومثيراً للقلق في مجال غسيل الأموال: قيمة ذاتية في بيئة شبه مجهولة الهوية.

السيناريو الكلاسيكي بسيط في بنيته. شخص ينشئ عملاً فنياً رقمياً ويطرحه كـ NFT بقيمة خمسمئة ألف دولار على منصة. يشتريه بنفسه باستخدام محفظة رقمية أخرى يملكها. البائع يتلقى خمسمئة ألف دولار بعملات مشفرة كـ"عائد بيع

فني رقمي". لا أحد يستطيع قانونياً أو منطقياً الاعتراض على السعر لأن قيمة الفن ذاتية. وقد انتقلت الأموال من محفظة مشبوهة إلى محفظة أخرى تحت غطاء "معاملة فنية مشروعة".

ما وثّقته شركة Chainalysis في تقريرها لعام 2022 بالغ الدلالة. فقد كشف التقرير أن ما لا يقل عن مئة وعشر محافظ رقمية حققت أرباحاً تجاوزت مجتمعةً ثمانية ملايين وتسعمئة ألف دولار من ما يُعرف بـ"Wash Trading" في أسواق NFT، وهو النمط الذي تبيع فيه المحفظة NFT لمحفظة أخرى تمتلكها الجهة ذاتها لخلق تاريخ تداول وهمي ورفع الأسعار ظاهرياً.

قضية الوجهة المزدوجة لـ NFT: في عام 2022 فتحت وزارة العدل الأمريكية تحقيقاً في قضية مرتبطة بأسواق NFT تضمنت بيع أعمال رقمية بعشرات الملايين من الدولارات بين محافظ اتضح لاحقاً أن معظمها تحت سيطرة نفس المجموعة. وقد مثّلت هذه القضية واحدة من أولى الملاحقات القضائية الجادة في مجال غسيل الأموال عبر NFT في تاريخ الرقابة الأمريكية.

8.4 اليخوت والطائرات الخاصة: الثروة المتنقلة عبر الحدود

هيكل ملكية اليخت: شبكة من الكيانات المتشابكة

يخت بقيمة خمسين مليون دولار نادراً ما يُسجَّل باسم الشخص الحقيقي الذي يستمتع به ويستخدمه. الهيكل المؤسسي النموذجي الذي يُبنى حوله ملكية يخت فاخر يكشف كيف يُحوَّل الأصل الواحد إلى متاهة من الكيانات.

في قاعدة الهيكل شركة مسجلة في جزر كايمان أو جزر مارشال أو بنما تمتلك اليخت رسمياً. هذه الشركة مملوكة بدورها لصندوق ائتماني مُسجَّل في جيرنزي أو جزر فيرجن البريطانية. اليخت يعمل تحت علم دولة ذات قوانين تسجيل بحري مرنة كبنما أو جزر مارشال أو غيرها من دول علم الملاءمة. تكاليف التشغيل تُدفع من حساب شركة إدارة مسجلة في مالطا أو قبرص. وطاقم العمل مُتعاقَد معهم عبر شركة توظيف في ولاية قضائية ثالثة.

النتيجة المنطقية لهذا الهيكل أن الشخص الذي يعيش فعلياً على اليخت لا يملكه رسمياً، ولا تُظهر أصوله الشخصية أي تكاليف تشغيل الأصل، لأن تكاليف التشغيل تبدو كـ"مصاريف تجارية" لشركة إدارة يخوت شرعية ظاهرياً.

قضية طائرات الأثرياء الروس: عندما تُصبح العقوبات اختباراً للهياكل

في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022، أصدرت الدول الغربية حزم عقوبات شاملة طالت عدداً كبيراً من الأثرياء الروس. وكان من أبرز متطلبات هذه العقوبات تجميد الأصول بما فيها اليخوت والطائرات الخاصة.

ما حدث خلال الأيام الأولى من العقوبات كشف بجلاء مدى تطور الهياكل المؤسسية المستخدمة. اندفعت عشرات الطائرات الخاصة المرتبطة بأثرياء روس من المطارات الأوروبية محاولةً الوصول إلى ولايات قضائية خارج نطاق العقوبات الغربية قبل تفعيل أوامر التجميد. حُجزت عشرات الطائرات في دول أوروبية مختلفة. لكن ما اكتشفه المحققون عند محاولة التحقق من الملكية كان مدهشاً بتعقيده.

طائرة واحدة قد تكون مسجلة في سجلات الطيران باسم شركة في أيرلندا، هذه الشركة مملوكة لشركة في قبرص، والشركة القبرصية مملوكة لصندوق ائتماني في جزر كايمان. ولكي يُثبت المحقق أن الطائرة فعلياً تخضع للعقوبات المفروضة على الشخص الروسي المعني، يجب اختراق ثلاث طبقات مؤسسية في ثلاث ولايات قضائية مختلفة عبر طلبات مساعدة قانونية تستغرق أشهراً. في الوقت الذي تُستكمل فيه هذه الطلبات، تكون الطائرة قد غيّرت تسجيلها أو انتقلت ملكيتها رسمياً لجهة أخرى.

وقد قدّرت منظمة Transparency International في تقرير صادر عام 2022 أن العقوبات الغربية على الأثرياء الروس تأثيرها الفعلي على الأصول كان محدوداً مقارنةً بحجم الثروات المُستهدَفة، جزئياً بسبب تعقيد الهياكل المؤسسية المستخدمة وجزئياً بسبب الفجوات في تطبيق العقوبات.

الطائرة الخاصة كأداة نقل عبر الحدود

إلى جانب كونها أصلاً مالياً يمكن بناء هياكل ملكية معقدة حوله، تملك الطائرة الخاصة ميزة وظيفية لا تملكها العقارات أو اليخوت: إمكانية نقل الأشخاص والأموال والأصول الثمينة عبر الحدود بمستوى أقل من الرقابة الجمركية مقارنةً بالطيران التجاري.

رحلات الطيران الخاص لا تخضع في كثير من الدول لنفس بروتوكولات الإعلان الجمركي الإلزامية للطيران التجاري. والمطارات المخصصة للطيران الخاص لا تُجري في معظم الأحيان الفحوصات الجمركية والأمنية المعتادة التي تخضع لها الرحلات التجارية. وهذا يعني نظرياً إمكانية نقل سبائك ذهب أو أحجار كريمة أو مستندات ووثائق مصرفية عبر الحدود بمستوى أقل من التدقيق.

تقرير صادر عن مفوضية الاتحاد الأوروبي عام 2023 وثّق حالات متعددة من تهريب أصول ثمينة عبر مطارات الطيران الخاص في أوروبا الشرقية إلى ولايات قضائية خارج نطاق الرقابة الأوروبية، مستغلاً التفاوت في مستويات الرقابة الجمركية بين مطارات الطيران التجاري والخاص.

8.5 الأحجار الكريمة والمجوهرات: الثروة في جيبك

الألماس: التحدي الذي يقاوم الحلول

الألماس هو في كثير من الأوجه الأصعب في منظومة الأصول الثمينة من حيث الرقابة، لأنه يجمع خصائص تجعله مثالياً نظرياً لنقل الثروة بصورة خفية. حجمه الصغير وقيمته الهائلة يعنيان أن حجر ألماس بحجم حبة البرتقال يمكن أن يحمل قيمة تتجاوز مليون دولار. ولا يحمل أي "رقم تسلسلي" طبيعي يُمكّن من تتبعه

بعد قطعه وصقله، خلافاً لبعض الأصول الأخرى. والأسواق الدولية لأحجار الألماس، ولا سيما في أنتويرب وسورات وتل أبيب ودبي، تضم تجارة جزء كبير منها يعمل في إطارات شبه رسمية تعتمد على العلاقات الشخصية والثقة المتبادلة في المجتمعات التجارية المغلقة.

مشروع كيمبرلي (Kimberley Process) الذي أُطلق عام 2003 جاء استجابةً لظاهرة "الماس الدموي" المستخرج من مناطق نزاع مسلح في أفريقيا والمُستخدَم لتمويل الجماعات المسلحة. ويُلزِم المشروع الدول الأعضاء بإصدار شهادات تُثبت أن صادراتها من الألماس الخام لا تأتي من مناطق نزاع. هذه المبادرة حققت نجاحاً جزئياً في تقليص ظاهرة الماس الدموي.

لكن المشروع يُعاني من قصور هيكلي جوهري: نطاقه يقتصر على الألماس الخام القادم من مناطق نزاع مسلح. وهو لا يُغطي الألماس المُعالَج والمُقطَّع، ولا يُعالج استخدام الألماس لغسيل عائدات الجريمة المنظمة غير المرتبطة بنزاعات مسلحة. شبكة الجريمة المنظمة التي تُريد تحويل مليون دولار من عائدات المخدرات إلى ألماس في مدينة أنتويرب ثم نقله عبر الحدود لإعادة بيعه وتحويله إلى أموال "نظيفة" لا تخضع لأي نظام مراقبة فعّال في معظم الدول.

قضية شبكة الألماس الروسية: تحقيقات الاتحاد الأوروبي التي أُطلقت في سياق العقوبات على روسيا عام 2022 كشفت عن شبكة واسعة لنقل ألماس روسي عبر دول وسيطة في أفريقيا وآسيا لتجنب العقوبات المفروضة على صادرات الألماس الروسية. كانت الألماسات تُصدَّر من روسيا إلى دول غير خاضعة للعقوبات كالهند والإمارات ثم تُعالَج وتُقطَّع وتُصدَّر إلى أوروبا وأمريكا باعتبارها منتجات هندية أو إماراتية المنشأ. وقد كشف التحقيق عن ثغرة جوهرية في قدرة منظومة العقوبات الدولية على التعامل مع سلاسل توريد الأصول الثمينة.

8.6 الحقوق الرياضية: وعاء الغسيل الناشئ

ظاهرة جديدة في مشهد الغسيل

في السنوات الأخيرة ظهر نمط مستحدث يُضيف وعاءً جديداً إلى قائمة الأصول المستخدمة في غسيل الأموال: الاستثمار في الحقوق المالية للرياضيين، وبشكل خاص استخدام هياكل "صناديق الحقوق الاقتصادية" للرياضيين (TPO - Third Party Ownership).

يعمل النمط كالتالي: صندوق استثماري يشتري حصة في الحقوق الاقتصادية لرياضي ناشئ، أي حصة من عائداته المستقبلية المحتملة من انتقالاته وعقوده التجارية. المبلغ المدفوع "كاستثمار في مستقبل الرياضي" يمكن أن يكون مرتفعاً بشكل مبالغ فيه بحيث يُخفي تحويلاً لأموال قذرة. وحين ينجح الرياضي لاحقاً وتتحقق العائدات، تظهر هذه العائدات كـ"أرباح استثمار رياضي" مشروعة ونظيفة.

FIFA وUEFA حظرتا نظام TPO في كرة القدم الأوروبية عام 2015 بسبب مخاوف تتعلق بالتضارب في المصالح والشفافية وإمكانية الغسيل. لكن بقية رياضات عالمية، كالتنس والغولف وكرة السلة وغيرها، لا تزال بلا ضوابط مماثلة في معظمها.

الاستثمار في النوادي الرياضية: النمط الأشمل

إلى جانب الحقوق الفردية للرياضيين، شهدنا في السنوات الأخيرة اهتماماً متصاعداً بشراء أندية رياضية، ولا سيما أندية كرة القدم في الدوريات الأوروبية، من قِبل مستثمرين لا يمتلكون تاريخاً رياضياً أو تجارياً واضحاً يُبرر الاهتمام.

أندية كرة القدم وعاء مثير للاهتمام من منظور غسيل الأموال لأسباب عدة. أولاً: إيراداتها متشعبة وتشمل بيع الملابس ورسوم الانضمام وحقوق البث وأتعاب الانتقالات وإيجارات الملاعب ورعاية الشركات والحضور الجماهيري. كل هذه التدفقات تُتيح خلط الأموال القذرة بالإيرادات المشروعة في محيط يصعب التدقيق المنهجي فيه. ثانياً: عمليات الانتقال بمئات الملايين من اليورو تُتيح تحريك أموال ضخمة بين نادٍ وآخر تحت غطاء "صفقات لاعبين". ثالثاً: المكانة الاجتماعية والإعلامية للنادي تمنح مالكه بريقاً من الشرعية والاحترام يصعب التشكيك في ثروته.

8.7 مؤشرات الكشف في أسواق الأصول الفاخرة

إدراك خطورة الوضع يستلزم فهم المؤشرات التي يبحث عنها المحققون والمحللون للكشف عن الغسيل في هذه القطاعات.

في صفقات الذهب والمعادن الثمينة: مشترٍ يدفع نقداً بمبالغ كبيرة دون أي مبرر واضح لتجنب التحويل المصرفي هو المؤشر الأبرز. والبائع الذي لا يستطيع تقديم وثائق واضحة عن مصدر الذهب واكتمال سلسلة الحيازة من المنجم إلى لحظة البيع مؤشر ثانٍ. وتعاقب ملكية السبيكة الواحدة بين أطراف متعددة في فترة قصيرة بأسعار متقلبة بشكل غير عادي مؤشر ثالث.

في صفقات الفن والمزادات:

المشتري الذي يُصرّ على إخفاء هويته وراء وكيل أو شركة وهمية دون أي مبرر تجاري مقنع. والسعر الذي يختلف اختلافاً صارخاً عن آخر سعر موثق للعمل ذاته أو للأعمال المماثلة للفنان. وتنقل ملكية العمل الفني المتكرر والسريع بين أطراف لا تربطها علاقة واضحة مع تصاعد سعري مُصطنع. وغياب تاريخ موثق للعمل (Provenance) أو وجود فجوات زمنية في هذا التاريخ.

في صفقات اليخوت والطائرات:

التناقض بين الهوية العلنية للمستخدم الفعلي للأصل ومعلومات الملكية المُسجَّلة. وتسجيل الأصل باسم شركة حديثة التأسيس لا تاريخ تجاري لها في هذا القطاع. واستخدام هياكل متعددة الطبقات عبر ولايات قضائية متعددة لتسجيل أصل واحد بدون أي مبرر تجاري أو ضريبي واضح.

في صفقات الأحجار الكريمة:

شراء أحجار كريمة نادرة بمبالغ كبيرة دون توثيق سلسلة الشراء. والتعامل مع تجار لا يطبقون أي إجراءات للتحقق من هوية العملاء. وإعادة بيع الأحجار في سوق ثانوي غير رسمي وتحويل العائد عبر قنوات مصرفية رسمية كـ"عائد تجارة مجوهرات".

في صفقات الحقوق الرياضية:

مبالغ مدفوعة كـ"استثمار في مستقبل الرياضي" تتجاوز بكثير القيمة السوقية المنطقية بناءً على أداء الرياضي الحالي. وغياب أي تاريخ استثماري رياضي سابق للصندوق المستثمر. وهياكل ملكية معقدة تجعل تحديد المستفيد النهائي من عائدات الرياضي أمراً عسيراً.

8.8 الإطار التنظيمي: الفجوة بين الحاجة والواقع

ما تُقدمه الإصلاحات وما يبقى غائباً

المشهد التنظيمي في مجال الأصول الفاخرة يتحسن ببطء، لكن الفجوة بين ما هو مطلوب وما هو مُطبَّق تظل واسعة.

في الاتحاد الأوروبي، أدرج التوجيه السادس لمكافحة غسيل الأموال تجار الفن ضمن الكيانات الخاضعة للرقابة، لكن التطبيق يبقى غير منتظم عبر الدول الأعضاء. وبعض الدول طبّقت المتطلبات بشمولية أكبر بينما تبقى أخرى في مرحلة الامتثال الشكلي.

في الولايات المتحدة، قانون مكافحة غسيل الأموال لعام 2020 (AML Act of 2020) وسّع نطاق متطلبات الإبلاغ لتشمل قطاعات جديدة، لكن سوق الفن لا يزال يتمتع باستثناءات واسعة. ومحاولات تشريعية محددة لمعالجة ثغرة سوق الفن، كمقترح قانون "Anti-Money Laundering in the Art Trade" الذي طُرح عام 2021، لم تجد طريقها إلى التشريع حتى الآن.

في دول الخليج، ولا سيما الإمارات، أحدثت إصلاحات الفترة بين 2021 و2024 تحولاً حقيقياً في منظومة الرقابة العامة، لكن قطاع الأصول الفاخرة وتجارة الذهب والمجوهرات لا يزال يحتاج إلى تعزيز إضافي في التطبيق.

والثغرة الأكبر في كل هذه الأطر تتمثل في غياب معيار دولي موحد يُلزم جميع اللاعبين في هذه القطاعات عبر مختلف الولايات القضائية بمتطلبات موحدة. فطالما أن بائع الفن في سنغافورة لا يخضع لنفس متطلبات نظيره في باريس، ستبقى ثمة وجهات يُرحَّل إليها التداول لتجنب الرقابة.

خلاصة الفصل الثامن

ما يُجسّده هذا الفصل في مجمله هو أن الأصول المادية الفاخرة ليست أدوات غسيل هامشية أو متقادمة، بل هي في كثير من الأحيان الخيار الأول لمن يريد تحويل ثروة غير مشروعة إلى مكانة اجتماعية وشرعية مُعلَنة. الذهب يُعيد تشكيل المال القذر في صورة معدن نفيس تُمحى منه أثار مصدره. الفن يُحوّله إلى استثمار جمالي ذي قيمة ذاتية تُعسِّر التشكيك فيه. اليخوت والطائرات تمنح مالكها حياة فاخرة دون أن يظهر اسمه في أي سجل ملكية مباشرة. والأحجار الكريمة تُتيح نقل الثروة عبر الحدود في حجم لا يكاد يُرى.

الخطورة الحقيقية لهذه الأصول لا تكمن في أي منها بصورة منفردة، بل في استخدامها معاً في منظومة متكاملة. فالمال يبدأ ذهباً يُستخرج من منجم غير شرعي، ويُباع لمصهر يمنحه شهادة منشأ جديدة، ويتحول إلى مجوهرات تُباع في مزاد، وعائده يُشترى به عمل فني في صالة عرض مرموقة، ويُودَع هذا العمل في منطقة حرة فنية، ثم يُباع عبر صفقة خاصة تدفع ثمنها شركة وهمية مملوكة للمالك الأصلي، وعائد البيع يُستخدم في شراء عقار يُستعمل لاحقاً ضماناً للحصول على قرض مصرفي. في نهاية هذه الرحلة الطويلة، لا يوجد أي أثر واضح يربط القرض المصرفي بالمنجم غير الشرعي في بدايتها.

مواجهة هذه المنظومة تستلزم تنسيقاً دولياً منهجياً وليس مجرد إصلاحات قطاعية معزولة. فمادامت الفجوة الرقابية موجودة في أي قطاع أو أي ولاية قضائية، ستجد الأموال غير المشروعة طريقها إلى تلك الفجوة وتتدفق من خلالها.

في الفصل التالي، سنواصل المضي نحو الجيل الأحدث من الأوعية الإجرامية، إذ سنتناول غسيل الخدمات الرقمية: كيف تُستخدم البرمجيات والاستشارات الوهمية والملكية الفكرية في تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأموال غير المشروعة عبر بنية اقتصاد الخدمات الرقمية التي تزداد هيمنةً وتعقيداً يوماً بعد يوم.

الفصل التاسع: غسيل الخدمات الرقمية
الجيل الجديد من التمويه

تمهيد: حين يُصبح ما لا يُرى هو الأخطر

لنبدأ بمثال بسيط يُجسّد جوهر هذا الفصل بطريقة يفهمها أي قارئ.

تخيّل أنك تشتري شحنة من البرتقال من مزارع. يمكن لأي محقق أو جمركي أن يعدّها ويزنها ويفحص جودتها ويقارن سعرها بأسعار السوق. إذا قال البائع إنه باع عشرة آلاف كيلوغرام بمليون دولار، يستطيع المحقق أن يُثبت فوراً أن هذا السعر مبالغ فيه عشرة أضعاف السعر الحقيقي.

الآن تخيّل أن نفس البائع لا يبيع برتقالاً، بل يبيع "خوارزمية ذكاء اصطناعي مخصصة لتحليل سلوك المستهلكين في أسواق الشرق الأوسط". يدّعي أن هذه الخوارزمية تستحق مليون دولار. هل يستطيع المحقق أن يُثبت أن هذا السعر مبالغ فيه؟ هل يستطيع حتى أن يُثبت أن الخوارزمية موجودة أصلاً؟ هل يمكنه مقارنة سعرها بأي سعر سوقي موضوعي؟

الإجابة في معظم الأحيان: لا، ولا، ولا.

هذه هي لب المشكلة في غسيل الخدمات الرقمية. نحن أمام جيل جديد من التمويه يستغل حقيقة أن الاقتصاد الرقمي الحديث يتضمن عشرات أنواع الخدمات التقنية الغامضة والمتخصصة التي يصعب تقييمها وإثبات وجودها ومقارنة أسعارها بأي معيار موضوعي. وهذا الغموض المدمج في طبيعة هذه الخدمات هو السلاح الذي يُوظّفه غاسلو الأموال في عصرنا الحالي.

9.1 من أين جاء غسيل الخدمات الرقمية؟ الجذور والتطور

نقطة الانطلاق: غسيل الاستشارات التقليدية

قبل فهم النسخة الرقمية المتطورة، يجب فهم الأصل الذي تطوّرت منه.

غسيل الاستشارات التقليدية كان أسلوباً شائعاً عقود طويلة. شركة في دولة عالية الضريبة تدفع رسوم استشارات ضخمة لشركة أخرى في ملاذ ضريبي، والشركتان مملوكتان في النهاية لنفس الشخص عبر طبقات مؤسسية. المبلغ يُخصم ضريبياً في الدولة الأولى ويتراكم في الثانية بلا ضريبة تُذكر. الاستشارة قد تكون حقيقية جزئياً أو وهمية بالكامل، لكن المهم أن هناك تقريراً من خمسين صفحة يُقدَّم كـ"دليل على تقديم الخدمة".

المشكلة التي واجهت هذا الأسلوب التقليدي هي أن السلطات الضريبية بدأت تطور أدوات للكشف عنه. أدوات كـ BEPS الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2013 والتي تعني "تآكل القاعدة الضريبية وإزاحة الأرباح"، فرضت متطلبات صارمة لإثبات الجوهر الاقتصادي الحقيقي لأي خدمة مدفوعة بين شركات مترابطة. وبدأ المحققون يسألون: هل الشركة الاستشارية لديها موظفون حقيقيون؟ هل لديها مكتب فعلي؟ هل أثّرت استشاراتها فعلاً على قرارات الشركة الدافعة؟

هنا انتقل المهندسون إلى الجيل التالي: الخدمات الرقمية. وهي خدمات تُعاني من نفس الغموض التقييمي لكن مضاعفاً وأعمق، لأن الخدمات الرقمية المتخصصة لا تترك أثراً مادياً يمكن فحصه، ولا يوجد لها سوق مرجعي واضح، ولا يمكن لأي خبير بشكل قاطع تحديد ما إذا كانت تستحق مليون دولار أم مئة ألف دولار أم صفراً.

الطفرة التكنولوجية التي فتحت الباب

بين عامَي 2015 و2023 حدثت طفرة تكنولوجية غيّرت مشهد الاقتصاد الرقمي بصورة جذرية. ظهرت صناعة الذكاء الاصطناعي كصناعة كبرى تضم شركات بمليارات الدولارات. وانتشرت خدمات البرمجيات السحابية (SaaS) وأصبحت نموذج الأعمال المسيطر على صناعة التكنولوجيا. وبرزت صناعات جديدة كلياً من الأمن السيبراني وتحليل البيانات والميتافيرس والبلوك تشين، وكلها تنطوي على خدمات تقنية متخصصة لا يفهمها إلا قلة من الناس.

هذه الطفرة أنتجت بيئة مثالية لغسيل الأموال المتطور. فالسوق الحقيقي بات يضم شركات تتقاضى فعلاً ملايين الدولارات مقابل خوارزميات ذكاء اصطناعي مخصصة ومقابل تراخيص برمجيات سحابية ومقابل خدمات الأمن السيبراني. هذا الواقع يُوفّر غطاءً مثالياً للخدمات الوهمية: كيف تُميّز بين شركة استشارات ذكاء اصطناعي حقيقية تتقاضى مليون دولار وشركة وهمية تفعل الأمر نفسه؟

9.2 كيف يعمل غسيل الخدمات الرقمية فعلياً؟ شرح مبسط للآلية

الفكرة المحورية: الاستغلال المنظم لغموض التقييم

جوهر غسيل الخدمات الرقمية هو خلق معاملة تبدو تجارية مشروعة تُحرّك الأموال من دولة أو حساب إلى آخر. المال يدخل كـ"رسوم تقنية" ويخرج كـ"أرباح خدمات رقمية". لا أحد يستطيع بسهولة إثبات أن الخدمة لم تُقدَّم أو أن سعرها مبالغ فيه.

لفهم الآلية بشكل حي، لنتتبع ثلاثة سيناريوهات تفصيلية حقيقية الطابع.

السيناريو الأول: خوارزمية الذكاء الاصطناعي الوهمية

شركة تجارية حقيقية في فرنسا يملكها رجل أعمال. الشركة تُحقق أرباحاً حقيقية خمسة ملايين يورو سنوياً. لكن صاحبها يريد تحويل جزء من هذه الأرباح إلى خارج

فرنسا بعيداً عن الضريبة الفرنسية التي تبلغ ثلاثة وعشرين بالمئة، وربما أيضاً تحريك أموال من مصادر أخرى مشبوهة.

يُنشئ المهندس شركة تقنية في دبي أو سنغافورة أو جزر كايمان. هذه الشركة لا موظفين حقيقيين لها سوى مدير صوري. ثم يُبرَم عقد بين الشركة الفرنسية والشركة التقنية: الشركة التقنية "ستطوّر خوارزمية ذكاء اصطناعي مخصصة لتحليل أنماط الشراء لدى عملاء الشركة الفرنسية". الثمن: مليوني يورو سنوياً.

المليوني يورو تُحوَّل عبر تحويل مصرفي رسمي من فرنسا إلى الشركة في دبي. هذا الدفع يُسجَّل في الدفاتر المحاسبية الفرنسية كـ"مصروف تطوير تقني" قابل للخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة. أرباح الشركة الفرنسية تنخفض من خمسة ملايين إلى ثلاثة ملايين. الضريبة الفرنسية تنخفض بما يزيد على أربعمئة ألف يورو. والمليوني يورو تصل إلى دبي حيث لا ضريبة على دخل الشركات الأجنبية.

والآن يُسأل المهندس: ما الدليل على تقديم الخدمة؟ الجواب جاهز: وثائق تتضمن كوداً برمجياً وتقارير تقنية. الكود البرمجي؟ مُعاد تدويره من مصادر مفتوحة مع تعديلات سطحية. التقارير التقنية؟ كتبها مستشار بستة آلاف يورو. هل الخوارزمية تعمل فعلاً؟ لا يعلم إلا صاحب الشركة. هل قيمتها مليونا يورو؟ لا توجد طريقة موضوعية لإثبات العكس.

السيناريو الثاني: ترخيص البرمجيات السحابية المُضخَّم

هذا السيناريو أكثر تطوراً لأن الخدمة فيه حقيقية جزئياً، مما يجعله أصعب في الكشف.

شخص يمتلك شركة برمجيات صغيرة في المملكة المتحدة طوّرت منصة إدارة علاقات عملاء (CRM) حقيقية وتعمل فعلاً. يُنقل ملكية هذه البرمجية بقيمة دفترية منخفضة إلى شركة مُسجَّلة في أيرلندا أو لوكسمبورغ تمتلك سعراً ضريبياً منخفضاً على الإتاوات. الشركة الأيرلندية تُرخّص البرمجية للشركة البريطانية الأصلية مقابل إتاوة سنوية تبلغ مليوناً وخمسمئة ألف جنيه إسترليني.

هذه الإتاوة تُخصم ضريبياً في المملكة المتحدة وتتراكم في أيرلندا بنسبة ضريبية تتراوح بين اثني عشر ونصف بالمئة ومئة بالمئة وفقاً للهياكل المستخدمة. القيمة السوقية الحقيقية لترخيص هذه البرمجية ربما مئتا ألف جنيه إسترليني لا مليون وخمسمئة ألف. لكن من يستطيع إثبات ذلك؟ لا يوجد "سعر سوق" واضح وموحد لبرنامج CRM مخصص بهذه المواصفات. المحامون والمحاسبون جاهزون بتقارير تبرر هذا السعر وفقاً لـ"منهجية التقييم بالتدفقات النقدية المستقبلية" أو غيرها من منهجيات التقييم المعترف بها.

هذا بالضبط ما كشفه تحقيق لجنة الاتحاد الأوروبي بحق شركة Apple عام 2016. وجدت لجنة المنافسة الأوروبية بقيادة مارغريث فيستاغر أن آيرلندا أتاحت لشركة Apple الاستفادة من ترتيبات ضريبية استثنائية جعلت الضريبة الفعلية على أرباحها الأوروبية تنخفض إلى أقل من واحد بالمئة في بعض السنوات، في حين كان المعدل الاسمي للضريبة الأيرلندية اثني عشر ونصف بالمئة. الآلية اعتمدت بشكل جزئي على نقل ملكية حقوق فكرية ضخمة إلى كيانات أيرلندية كانت بموجب الثغرة القانونية السابقة لا تُعدّ مقيمةً ضريبياً في أي دولة. قضت المفوضية الأوروبية بأن أيرلندا منحت دعماً حكومياً غير قانوني بقيمة ثلاثة عشر مليار يورو لـ Apple. وقد ذهبت القضية في نهاية المطاف إلى المحكمة العامة الأوروبية التي ألغت حكم المفوضية عام 2020، ثم إلى محكمة العدل الأوروبية التي أعادت الحكم لصالح المفوضية عام 2024 في قرار تاريخي.

السيناريو الثالث: خدمات الأمن السيبراني المُستعارة

هذا السيناريو يُظهر كيف تُستخدم القطاعات التقنية الأكثر تخصصاً كغطاء.

شركة في دولة الخليج تدفع سنوياً مبلغاً يبلغ ثلاثة ملايين دولار لشركة "أمن سيبراني" مسجلة في سنغافورة مقابل "خدمات اختبار اختراق شاملة وتقييم مخاطر مستمر وحماية متقدمة". هذا المبلغ يُسجَّل كمصروف تشغيلي مشروع.

الشركة السنغافورية تمتلك موقعاً إلكترونياً احترافياً ومديراً تنفيذياً اسمياً ومكتباً افتراضياً في سنغافورة. تُقدّم سنوياً "تقرير اختبار اختراق شامل" من مئة صفحة يتضمن مصطلحات تقنية معقدة لثغرات أمنية محتملة وتوصيات وتحليلات. هل

يستطيع المحقق الضريبي إثبات أن هذا التقرير وهمي؟ هل يستطيع خبير أمن سيبراني مستقل بسهولة تحديد أن قيمته الحقيقية مئة ألف دولار لا ثلاثة ملايين؟ الإجابة في الغالب لا، لأن الأمن السيبراني حقل واسع وأسعاره تتفاوت تفاوتاً هائلاً بحسب التخصص والسمعة والنطاق.

المليونا ونصف المليون الزائدة عن القيمة الحقيقية تتراكم في سنغافورة كأرباح مشروعة ظاهرياً لشركة تقنية "متخصصة".

9.3 البنية الوثائقية: كيف يُصنع الوهم الكامل؟

أربع طبقات من الوثائق

مهندس غسيل الخدمات الرقمية المحترف لا يكتفي بكتابة فاتورة وإرسالها. بل يبني منظومة وثائقية متكاملة تجتاز كل مستوى من مستويات الفحص.

الطبقة الأولى: إثبات الوجود القانوني والمؤسسي.** الشركة التقنية الوهمية مُسجَّلة بشكل قانوني مئة بالمئة. لديها شهادة تأسيس رسمية وعدد تسجيل ضريبي وحساب بنكي ومدير معيّن. موقعها الإلكتروني مُصمَّم باحترافية تامة ويتضمن قسماً للخدمات وقسماً للفريق بصور مُولَّدة بالذكاء الاصطناعي أو مأخوذة من بنوك الصور لأشخاص لا علاقة لهم بالشركة. وثائق الإجراءات مثل سياسة الخصوصية وشروط الاستخدام موجودة كاملة. أحياناً يمتد الأمر إلى حسابات على LinkedIn للمديرين الوهميين مع تاريخ مهني مُصطنع.

الطبقة الثانية: وثائق العلاقة التجارية. عقد الخدمات مكتوب بلغة قانونية محكمة يُحدد طبيعة الخدمة المُقدَّمة ومدة العقد وآلية الدفع والملكية الفكرية وبنود الخصوصية والولاية القضائية الحاكمة. ويتضمن أحياناً "ملحقاً تقنياً" يصف الخدمة بمصطلحات تقنية دقيقة. هذا العقد يُوقَّع من الطرفين ويُوثَّق أمام محامٍ أو يحمل ختم كاتب العدل.

الطبقة الثالثة: أدلة تقديم الخدمة. وهنا يكمن قلب الخداع. الكود البرمجي موجود، وقد يكون مأخوذاً من مشاريع مفتوحة المصدر مع تعديلات سطحية في الأسماء والمتغيرات، لكن لا يمكن إثبات ذلك بسهولة دون تحليل تقني متخصص مضنٍ. التقارير التقنية مكتوبة ومؤرخة وتتضمن لغة تقنية متخصصة. المراسلات الإلكترونية بين الشركتين محفوظة وتبدو طبيعية. محاضر اجتماعات موجودة أحياناً. فواتير مفصلة تُحدد ساعات العمل والمهام المُنجَزة.

الطبقة الرابعة: التأكيد المالي والضريبي. البيانات المالية للشركة التقنية مُعدَّة بصورة صحيحة وربما مُدقَّقة من مكتب محاسبة. إقرارات ضريبية مُقدَّمة في الوقت المناسب. وأحياناً رأي ضريبي مكتوب من مكتب محاماة يؤكد أن الترتيب "يتوافق مع القانون المعمول به".

9.4 قضايا حقيقية كاشفة: حين يُكتشف المخطط

قضية شركة Google وهيكل الضريبة الأيرلندي المزدوج

قبل التطرق لقضية شركة Apple التي ذكرناها سابقاً، تجدر الإشارة إلى أن شركة Google اعتمدت هيكلاً ضريبياً مماثلاً اشتهر باسم "الساندويتش الهولندي والأيرلندي المزدوج"، وقد استمر استخدامه حتى عام 2020.

الهيكل كان يعمل كالتالي: الأرباح التي تُحققها Google من إعلاناتها في أوروبا وآسيا وأفريقيا لم تُسجَّل لدى الشركات التشغيلية في كل دولة، بل كانت تنتقل عبر شركات في أيرلندا وهولندا. الشركة الأيرلندية التي تمتلك حقوق الملكية الفكرية لعمليات Google خارج أمريكا كانت تُرخّص هذه الحقوق لشركة هولندية مقابل إتاوات محدودة. الشركة الهولندية تُرخّص بدورها هذه الحقوق للشركات التشغيلية في كل دولة مقابل إتاوات ضخمة. هذه الإتاوات تُقلّل الأرباح الخاضعة للضريبة في كل دولة وتنقلها عبر هولندا إلى الشركة الأيرلندية التي كانت بموجب ثغرة قانونية لا تُعدّ مقيمةً ضريبياً في أي دولة.

الشركة الإيرلندية كانت تُقيَّم في حساباتها كـ"مقيمة في بيرمودا" بسبب قاعدة الإدارة والسيطرة، مما يعني أنها لا تدفع ضريبة في أيرلندا ولا في بيرمودا. الأرباح تتراكم في هذه الشركة التي لا تعيش في أي ولاية ضريبية بشكل فعلي.

في عام 2019 أعلنت Google إنهاء هذا الهيكل تدريجياً بحلول عام 2020 استجابةً لضغوط تشريعية متصاعدة. وتُقدَّر الأموال التي تراكمت بموجب هذا الهيكل بعشرات المليارات من الدولارات عبر سنوات.

قضية شركة Amazon والمفوضية الأوروبية

في عام 2017 أصدرت المفوضية الأوروبية حكماً بأن لوكسمبورغ منحت شركة Amazon مزايا ضريبية غير مشروعة بقيمة مئتين وخمسين مليون يورو. كان الهيكل يعتمد على نقل أرباح ضخمة من شركة تشغيلية في لوكسمبورغ إلى شركة قابضة أيضاً في لوكسمبورغ لكنها غير خاضعة للضريبة، وذلك عبر دفع إتاوات ترخيص ضخمة. معظم أرباح Amazon الأوروبية انتهى بها المطاف في الشركة القابضة غير الخاضعة للضريبة.

القضية ذهبت أيضاً إلى المحاكم الأوروبية. وتُعدّ نموذجاً جيداً على كيفية استخدام هياكل ترخيص الخدمات والملكية الفكرية داخل المجموعة الواحدة لتحريك الأرباح من ولايات ضريبية مرتفعة إلى أخرى منخفضة، وإن كان الحد الفاصل في هذه الحالة بين التخطيط الضريبي العدواني المشروع قانونياً وبين المساعدة الحكومية غير المشروعة هو موضع جدل قانوني حقيقي.

قضية الاستشارات التقنية في قضية Wirecard

تُعدّ قضية Wirecard الألمانية التي انكشفت عام 2020 واحدة من أكبر فضائح الاحتيال المالي في التاريخ الألماني الحديث. سقطت الشركة بعد اكتشاف أن تسعة وعشرين مليار دولار من أصولها المزعومة لا وجود لها. لكن الجانب المرتبط بفصلنا هو آلية إخفاء هذا الاحتيال.

كانت Wirecard تُفصح عن إيرادات ضخمة من شركاء إقليميين في آسيا يُقدَّمون بوصفهم معالجين للمدفوعات يستخدمون تكنولوجيا Wirecard. هؤلاء الشركاء الإقليميون كانوا في جوهرهم كيانات وهمية أو شبه وهمية ضخّت أرقاماً إيرادية مُختلَقة في البيانات المالية للشركة. التحقق من هذه الأرقام كان صعباً لأن المعاملات كانت عبارة عن "رسوم معالجة دفع تقنية" عابرة للحدود في أسواق آسيوية لا تخضع لرقابة صارمة.

كشف التحقيق اللاحق أن مدققي الحسابات من مؤسسة EY الدولية لم يتحققوا بصورة كافية من وجود الأموال المُودَعة في حسابات استئمانية فلبينية يُزعم أنها تحتوي على نحو مليارَي يورو. وأفادت التقارير بأن المستندات المقدمة للمدققين كانت مزورة. في عام 2022 صدرت أحكام بإدانة عدد من المسؤولين التنفيذيين، فيما فرّ المدير التشغيلي Jan Marsalek إلى روسيا.

قضية التهرب الضريبي عبر تراخيص البرمجيات في الدنمارك

في عام 2021 أعلنت الإدارة الضريبية الدنماركية Skattestyrelsen عن اكتشاف مخطط واسع يتضمن شركات دنماركية صغيرة ومتوسطة كانت تدفع رسوم "تراخيص برمجيات" ضخمة لشركات مسجلة في قبرص أو مالطا. هذه الرسوم كانت تُخصم ضريبياً في الدنمارك مما يُقلّل الضريبة المستحقة بشكل كبير. وعند فحص الشركات المُستفيدة في قبرص ومالطا، اتضح أن كثيراً منها لا يمتلك موظفين حقيقيين ولا نشاطاً فعلياً يُذكر.

التحقيق كشف عن شبكة من المحاسبين ومستشاري الضرائب الذين كانوا يُروّجون لهذا الهيكل كـ"تخطيط ضريبي مشروع"، في حين وجدت الإدارة الضريبية أنه تجاوز حد التخطيط المشروع إلى التهرب الصريح. صدرت أحكام في عدد من القضايا، وأُلزمت شركات بدفع ضرائب متأخرة مع غرامات.

قضية الذكاء الاصطناعي الوهمي في المملكة المتحدة

في عام 2023 أصدرت هيئة الإيرادات والجمارك البريطانية HMRC بياناً علنياً تحذيرياً يُشير صراحةً إلى ظاهرة ناشئة: شركات تدّعي دفع رسوم ضخمة مقابل

"خدمات ذكاء اصطناعي وتحليل بيانات" لكيانات أجنبية دون إثبات كافٍ لتقديم هذه الخدمات فعلاً. البيان جاء في سياق إعلان HMRC عن تعزيز تحقيقاتها في الشركات التي تتقدم بطلبات للحصول على الإعفاء الضريبي للبحث والتطوير (R&D Tax Credits) استناداً إلى مشاريع ذكاء اصطناعي لم يُتحقق من وجودها الفعلي.

الأرقام المُعلنة في تقرير HMRC السنوي لعام 2023 أشارت إلى أن مبالغ طُعن في صحتها من طلبات الإعفاء الضريبي للبحث والتطوير المرتبطة بالذكاء الاصطناعي تجاوزت مئتي مليون جنيه إسترليني خلال سنتين، وأن كثيراً منها كان مرتبطاً بمطالبات عن مشاريع يصعب إثبات تنفيذها الفعلي.

9.5 لماذا هذا الأسلوب بالغ الخطورة؟ تحليل شامل

السبب الأول: الغموض الشرعي في التسعير

قضية Apple مع المفوضية الأوروبية كشفت عن حقيقة جوهرية: حتى أبرز المحققين الاقتصاديين والقانونيين في العالم اختلفوا فيما يُشكِّله الهيكل المستخدم، هل هو تخطيط ضريبي عدواني أم احتيال ضريبي أم مساعدة حكومية غير مشروعة؟ وقد ذهب الأمر إلى أعلى المحاكم الأوروبية ليُحسم. فإذا كان تقييم ترتيب شركة كبرى كـ Apple يستلزم هذا القدر من الجهد القانوني والوقت، فما الذي يُمكن توقعه في تقييم خدمة تقنية وهمية لشركة صغيرة تحت الرادار؟

لا يوجد "سعر سوق موضوعي" لخوارزمية ذكاء اصطناعي مخصصة. لا يوجد مرجع قياسي يمكن الاحتكام إليه. ويستطيع أي خبير تقني محترف كتابة تقرير يبرر أي سعر في نطاق معقول. هذا الغموض هو درع المهندس الأول والأصعب في اختراقه.

السبب الثاني: سهولة إنتاج الدليل الزائف

في العالم الرقمي، يمكن إنتاج **"دليل"** على تقديم خدمة تقنية بتكلفة هزيلة مقارنةً بقيمة الخدمة المُدّعاة. كود برمجي يُستغرق يومان لكتابته يمكن تقديمه كدليل على "خوارزمية متخصصة" تكلّفت مليون دولار. تقرير تقني من مئة صفحة يمكن إنتاجه في أسبوع. مراسلات بريد إلكتروني يمكن إنشاؤها بعد الواقعة وتأريخها.

هذه الخاصية تختلف جوهرياً عن الغسيل العقاري أو غسيل الذهب حيث يجب وجود أصل مادي حقيقي في مكان ما. في الخدمات الرقمية لا يوجد أي أصل مادي يجب إخفاؤه أو تزويره.

السبب الثالث: العابرية الجغرافية التي تُعطّل الرقابة

الخدمة الرقمية بطبيعتها لا تعترف بالحدود. شركة في سنغافورة يمكنها "تقديم" خدمة لشركة في كندا عبر إرسال ملفات إلكترونية. لا يوجد جمارك تمر منه الخدمة. لا يوجد حدود جغرافية تخضع لرقابة. ولأن الرقابة الضريبية ومكافحة غسيل الأموال منظمة وطنياً في معظمها، فإن المعاملة التي تتقاطع بين كندا وسنغافورة وربما تمر جزء من أرباحها عبر لوكسمبورغ تتطلب تنسيقاً دولياً ثلاثياً معقداً وبطيئاً لكشفها.

9.6 كيف يُكشف المخطط؟ الأدوات والمؤشرات

مؤشرات تثير الشبهة لدى المحقق المتخصص

أول مؤشر: التناقض بين حجم الرسوم وحجم الشركة الدافعة.** شركة بإيرادات خمسة ملايين دولار تدفع ثلاثة ملايين دولار كـ"رسوم تطوير تقني" لشركة خارجية تمثل ستين بالمئة من إيراداتها. هذا التناسب غير المنطقي أول إشارة تحتاج تفسيراً.

ثاني مؤشر: غياب الجوهر الاقتصادي في الشركة المُستفيدة.** الشركة التي تتلقى الملايين مقابل "خدمات ذكاء اصطناعي" لا تمتلك موظفين مسجلين في ضمان اجتماعي يتناسب عددهم مع هذا النشاط. لا تمتلك عقود إيجار لمكاتب حقيقية. لا تمتلك فواتير كهرباء وإنترنت ومعدات بمستويات تناسب حجم نشاطها المُدَّعى.

ثالث مؤشر: العلاقة الخفية بين الطرفين.** الشركة الدافعة والشركة المُستفيدة يمتلكهما في نهاية المطاف نفس الشخص أو مجموعة متشابكة المصالح. هذه العلاقة تجعل التسعير بمنأى عن أي منطق سوقي حقيقي، لأن "البائع" يعرف أن "المشتري" سيدفع أي مبلغ يُطلب منه.

رابع مؤشر: التناقض في توقيت الاتفاقيات.** عقود الخدمات التقنية أُبرمت بالتزامن مع قرارات ضريبية مهمة أو عقب تحقيقات رقابية، مما يُشير إلى أن الترتيب ردٌّ على احتياج ضريبي لا حاجة تجارية حقيقية.

خامس مؤشر: مقارنة الكود البرمجي بالمصادر العامة.** محقق ذو خبرة تقنية أو مستشار تقني متخصص يستطيع أحياناً إثبات أن الكود البرمجي المُقدَّم كـ"دليل على التطوير" مُعاد تدويره من مشاريع مفتوحة المصدر بتعديلات سطحية، مما يُسقط حجة التطوير المستقل.

التحدي الأعمق: فجوة المعرفة التقنية

من أكبر التحديات التي تواجه المحققين في هذا المجال أنهم في الغالب متخصصون قانونيون وماليون لا تقنيون. وتقييم ما إذا كانت "خوارزمية معالجة اللغة الطبيعية للعربية" تستحق مليون دولار أم لا يستلزم معرفة تقنية متخصصة قد يفتقر إليها المحقق. هذه الفجوة المعرفية هي أحد الأسباب التي تجعل هذا النوع من الغسيل ناجحاً بمعدلات مرتفعة.

استجابةً لهذا التحدي بدأت بعض الإدارات الضريبية والوحدات الاستخباراتية المالية في تعيين محللين متخصصين في تقنية المعلومات ضمن فرق التحقيق.

هيئة الإيرادات الأمريكية IRS أنشأت عام 2022 وحدة متخصصة في الجرائم المرتبطة بالأصول الرقمية والتكنولوجيا تضم خبراء تقنيين إلى جانب المحققين الماليين التقليديين.

9.7 الإطار التنظيمي الدولي: ما الذي تفعله الجهات الرقابية؟

مشروع BEPS: الإطار الأشمل لمواجهة إزاحة الأرباح

مشروع BEPS الذي أطلقته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع مجموعة العشرين عام 2013 يبقى الإطار التنظيمي الأشمل لمواجهة غسيل الخدمات والتهرب الضريبي عبر إزاحة الأرباح.

أهم ما يخص موضوعنا في هذا المشروع هو الإجراء الثالث عشر الذي فرض التقارير لكل بلد (Country-by-Country Reporting). يُلزم هذا الإجراء الشركات متعددة الجنسيات التي تتجاوز إيراداتها سبعمئة وخمسين مليون يورو بتقديم تقرير مفصل لكل سلطة ضريبية في كل بلد تعمل فيه، يُبيّن كيف توزعت إيراداتها وأرباحها وضرائبها وعدد موظفيها. هذا يُوفّر خريطة واضحة لأي سلطة ضريبية لمعرفة ما إذا كانت الأرباح تتركز في بلد لا يوجد فيه موظفون أو نشاط حقيقي.

أما الإجراءات من الثامن إلى العاشر فقد أعادت صياغة مبادئ التسعير التحويلي لتُركز على الجوهر الاقتصادي. الفكرة بسيطة: الأرباح يجب أن تتوضع حيث تُمارَس الوظائف الحقيقية وتُتحمَّل المخاطر الفعلية، لا حيث تُسجَّل الملكية القانونية. فالشركة التي تمتلك "حقوق ملكية فكرية" في ملاذ ضريبي لكنها لا تمتلك الموظفين ولا الخبرة ولا القدرة الفعلية على تطوير هذه الملكية أو إدارتها لا تستحق الحصول على كامل الإتاوات المترتبة على هذه الملكية.

ضريبة الحد الأدنى العالمية: الإصلاح الأهم في عقود

في أكتوبر 2021 أعلنت مئة وستة وثلاثون دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اتفاقها على ضريبة حد أدنى عالمية بنسبة خمسة عشر بالمئة على أرباح الشركات الكبرى. دخلت هذه الضريبة حيز التطبيق الفعلي في كثير من الدول الأوروبية عام 2024.

ما الذي تعنيه هذه الضريبة لغسيل الخدمات الرقمية تحديداً؟ تعني أنه حتى لو نجحت شركة في تحويل أرباحها إلى ملاذ ضريبي تبلغ نسبته صفراً أو خمسة بالمئة، فإن الضريبة "التكميلية" في بلدها الأصلي ستُعوّض الفارق لتصل إلى خمسة عشر بالمئة على الأقل. هذا لا يُلغي الحافز للتحايل الضريبي بالكامل، لكنه يُقلّصه بشكل كبير ويُرفع الحد الأدنى للضريبة المدفوعة بصرف النظر عن الهياكل المستخدمة.

التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية

معيار التبادل التلقائي للمعلومات المعروف بـ CRS الذي أطلقته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2014 يُلزم المؤسسات المالية في الدول المشاركة بجمع معلومات عن الحسابات المملوكة لمقيمين في دول أخرى وتبادلها تلقائياً مع السلطات الضريبية في تلك الدول. هذا المعيار يُصعّب إخفاء الحسابات المصرفية الخارجية التي تتراكم فيها أرباح خدمات رقمية وهمية، لأن بياناتها باتت تُرسَل تلقائياً إلى سلطات بلد المقيم الأصلي.

غير أن ثغرات لا تزال قائمة: فالمعيار يُغطي الحسابات الشخصية والحسابات الشركات بصورة غير متساوية، وبعض الولايات القضائية لم تنضم أو تطبّق المعيار بصورة كاملة.

9.8 الحد الفاصل الصعب: متى يصبح التخطيط الضريبي تهرباً؟

الخط الرفيع بين المشروع وغير المشروع

من أعقد الجوانب في موضوع غسيل الخدمات الرقمية أن الخط الفاصل بين التخطيط الضريبي المشروع وبين التهرب الضريبي غير المشروع ليس دائماً واضحاً ومحدداً. وهذا التعقيد الحقيقي هو ما يستغله المهندسون.

الشركات الكبرى توظّف محامين ومستشارين ضريبيين من أرقى المكاتب العالمية للاستفادة من كل استثناء وكل إعفاء وكل ثغرة قانونية متاحة. وهذا في حدوده الأدنى حق مشروع. لكن حين تتجاوز الهياكل المستخدمة الغرض التجاري الحقيقي وتصبح مجرد قشور قانونية تُخفي نقل الأرباح بلا مبرر اقتصادي حقيقي، ينتقل الأمر من التخطيط المشروع إلى التهرب.

المحاكم الأوروبية والأمريكية طوّرت معايير للتمييز بينهما. من أبرزها "معيار الغرض التجاري الرئيسي": هل الهيكل الضريبي المستخدم يخدم غرضاً تجارياً حقيقياً أم أن الدافع الأساسي له هو الحصول على مزايا ضريبية؟ ومعيار "الجوهر الاقتصادي": هل الكيانات المُنشأة لها وجود اقتصادي حقيقي بموظفين وأصول وقدرات فعلية؟ ومعيار "الواقع الاقتصادي": هل التوصيف القانوني للمعاملة يعكس طبيعتها الاقتصادية الحقيقية أم يتعارض معها؟

خلاصة الفصل التاسع

غسيل الخدمات الرقمية ليس ظاهرة غامضة تقنية تخص المتخصصين وحدهم. هو توظيف ذكي وممنهج لغموض الاقتصاد الرقمي الحديث في خدمة هدف قديم قدم الجريمة المالية: تحريك الأموال بعيداً عن أعين الرقابة وإضفاء الشرعية عليها.

الفكرة جوهرياً بسيطة للغاية: أدفع لك مليون دولار مقابل "خدمة رقمية" لا يمكن لأحد إثبات أنها لا تساوي مليون دولار. المليون ينتقل من حسابي إلى حسابك كـ"رسوم مشروعة"، والمشكلة الوحيدة أنك أنت وأنا في الواقع نفس الشخص أو شريكان في هذه العملية.

ما يجعل هذا الأسلوب من أخطر أساليب الغسيل المعاصرة هو ثلاثة عوامل متشابكة: غياب المرجع السعري الموضوعي لكثير من الخدمات الرقمية المتخصصة، وسهولة إنتاج وثائق ظاهرها مشروع بتكلفة هزيلة، والعابرية الجغرافية للخدمة الرقمية التي تتطلب تنسيقاً دولياً معقداً لكشفها.

الاستجابات التنظيمية، من BEPS إلى ضريبة الحد الأدنى العالمية إلى معيار التبادل التلقائي للمعلومات، تمثّل خطوات حقيقية في الاتجاه الصحيح. لكن الواقع يُشير إلى سباق تسلح مستمر بين المهندسين الضريبيين والمحققين الرقابيين، وهو سباق يميل الميزان فيه نحو الأول ما لم تُردم الفجوة المعرفية التقنية لدى الجهات الرقابية وتُقوَّ قدرات التعاون الدولي.

في الفصل التالي ننتقل من عالم الجريمة إلى عالم المكافحة، ونتتبع منهجيات التحقيق المتقدمة: كيف يُفكر المحقق، وكيف يربط النقاط المبعثرة لبناء صورة الشبكة الكاملة، وما الأدوات التي تحوّل بيانات ضخمة إلى أدلة يمكن الاستناد إليها في قاعة المحكمة.

الجزء الرابع: آليات المكافحة
كسر السراب

الفصل العاشر: منهجيات التحقيق المتقدمة
عقلية الصياد

تمهيد: ما الفرق بين الصياد والحارس؟

ثمة مفارقة تكتنف عمل محققي الجرائم المالية في كثير من المؤسسات: فهم يُسمَّون أحياناً "المدافعين" أو "الحراس"، وكأن مهمتهم الانتظار خلف الأسوار وصد الهجمات. لكن هذه الاستعارة خاطئة تماماً حين يتعلق الأمر بمواجهة غسيل الأموال المتطور. فالحارس يقف في مكانه ينتظر الخطر أن يأتي إليه. أما الصياد فيخرج للبحث عن فريسته، يقرأ الأثر، يفهم طبيعة الحيوان الذي يتعقبه، ويتوقع تحركاته قبل أن تحدث.

المحقق المالي الجيد هو في جوهره صياد محترف. لا ينتظر المجرم أن يرتكب خطأً واضحاً. لا ينتظر حتى يتحول التنبيه الأحمر على شاشته إلى دليل جلي. بل يبحث باستمرار عن ما لا يُرى، عن الأثر الذي يكاد لا يترك نفسه، عن الخطأ الصغير في قصة كبيرة تبدو متماسكة.

هذا الفصل ليس فقط وصفاً للأدوات التقنية أو قوائم المؤشرات. هو محاولة لنقل "عقلية" مختلفة في النظر إلى العالم المالي، عقلية تُدرك أن الغسيل المتطور لا

يُخفي نفسه في المناطق المظلمة بل يتنكر في ثياب الطبيعية التامة، وأن مهمة الصياد ليست اكتشاف ما يُثير الشك بل اكتشاف ما يُثير السؤال.

10.1 الثورة المفاهيمية: من الشبهة إلى السؤال

لماذا فشل النهج التقليدي في مواجهة الغسيل المتطور؟

النهج التقليدي في مكافحة غسيل الأموال قام على فلسفة بسيطة: ضع قواعد لما يبدو مشبوهاً، وطبّق هذه القواعد آلياً على المعاملات. إيداع نقدي كبير يتجاوز عشرة آلاف دولار، مُشبوه. تحويل إلى دول في قوائم المخاطر العالية، مُشبوه. معاملة تبدو بلا غرض اقتصادي واضح، مُشبوهة.

هذا النهج كان منطقياً ومعقولاً في حقبة الغسيل البدائي. لكنه يحمل في بنيته نقطة ضعف جوهرية: هو يُعلن قواعده ضمنياً. فحين تعرف المصارف والجهات الرقابية ما الذي تبحث عنه، يعرف أيضاً المجرمون المحترفون ما الذي يجب تجنبه. بل إن كثيراً من مهندسي الغسيل المتطور، كما رأينا في الفصول السابقة، جاؤوا من داخل النظام المالي ذاته ويعرفون أنظمة الرصد والإنذار من الداخل.

النتيجة كانت ظاهرة أسميها "غسيل بلا أثر أحمر": عمليات ضخمة بمليارات الدولارات تمر من خلال النظام المصرفي الشرعي دون أن تُطلق تنبيهاً واحداً، لأن كل معاملة فيها صُممت بعناية لتبقى دون حدود الإشارات التقليدية. قضية Danske Bank التي تناولناها في الفصل الثالث هي المثال الأصرخ: مئتان وثلاثون مليار دولار مرت على مدى ثماني سنوات دون أن تُطلق أنظمة المراقبة التقليدية إنذاراً كافياً يستوجب تدخلاً فعلياً.

التحول إلى "قراءة القصة"

الثورة المفاهيمية التي يتبناها هذا الفصل تقوم على مبدأ مختلف جوهرياً: بدلاً من البحث عن ما هو مشبوه، ابحث عن ما لا يتماسك. بدلاً من السؤال "هل هذا غسيل أموال؟" اسأل "هل هذه القصة صحيحة؟"

كل معاملة مالية، بل كل شبكة معاملات، تحكي قصة. شركة تستورد بضائع من الصين، وتبيعها في أوروبا، وتدفع لموردين ولموظفين ولمستشارين. هذه قصة. الصياد المحقق يقرأ هذه القصة كاملة، لا يقتصر على فحص معاملة بعينها، ويسأل: هل هذه القصة منطقية من البداية إلى النهاية؟ هل الشركة التي تستورد ملايين الدولارات من البضائع لها مستودعات تخزين؟ هل لها سجل بيانات جمركية حقيقي؟ هل لها عملاء موزعون أم عميل واحد غامض يشتري كل شيء؟

ما يحدث حين يتبنى المحقق هذه العقلية هو أنه يُصبح بحثه أوسع وأعمق، لكنه أيضاً أكثر دقةً. فهو لا يبحث عن الشذوذ بل عن التناقض الداخلي في السرد. والتناقض الداخلي هو بالضبط ما لا يستطيع مهندس الغسيل تفاديه تماماً مهما بلغ إتقانه، لأن بناء سرد مالي وهمي متماسك من البداية إلى النهاية على مدار سنوات وعبر عشرات الكيانات هو مهمة معقدة بطبيعتها وستترك في الغالب شقوقاً في المبنى ولو كانت صغيرة.

أمثلة تكشف الفجوة في السرد

المثال الأول: شركة الاستيراد الصامتة.

شركة بريطانية صغيرة مسجلة في مانشستر، نشاطها المُعلَن استيراد وبيع مواد البناء من تركيا. حجم مبيعاتها ثمانية ملايين يورو سنوياً وفق فواتيرها. يأتي المحقق ويطرح السؤال البسيط: أين تُخزَّن مواد البناء هذه؟ يكتشف أن الشركة لا تمتلك أي عقد إيجار لمستودع ولا أي سجل خدمة شحن مع شركة لوجستية ولا أي مستند جمركي بريطاني يُثبت استيراد هذه الكميات. ثمانية ملايين يورو من مواد البناء تدخل بريطانيا ثم تختفي في الهواء. هنا تنكسر القصة.

المثال الثاني: المستشار الشاب الذي يتجاوز توقعات العقل.

شخص يبلغ من العمر أربعة وعشرين عاماً، خريج حديث، يُقدّم نفسه كـ"مستشار إداري مستقل". حسابه المصرفي يستقبل كل شهر تحويلات من أربع دول

مختلفة تتجاوز قيمتها مئة وثمانين ألف دولار. لم يُقدّم إقراراً ضريبياً لسنتين. لا يوجد في سيرته الذاتية أي خبرة مهنية استثنائية. لا موقع إلكتروني ولا سجل في أي غرفة تجارية. القصة لا تتماسك: ما الذي يبيعه هذا الشاب ليتلقى هذه المبالغ؟ لماذا عملاؤه في أربع دول مختلفة في وقت واحد؟ لماذا لا ضرائب؟

القاعدة الذهبية: إذا استغرقت أكثر من ثلاثين ثانية لتفهم لماذا حدثت هذه المعاملة وما الذي تخدمه اقتصادياً، فهذا إشارة كافية لأن تبدأ بالحفر. ليس لأن عدم الفهم يُثبت الجريمة، بل لأن المعاملة التجارية المشروعة الحقيقية في الغالب تحمل منطقها الاقتصادي على وجهها.

10.2 اختبار الجوهر الاقتصادي متعدد الطبقات

المبدأ الجوهري: آثار النشاط الحقيقي لا تكذب

أعمق أدوات التحقيق في مجال مكافحة غسيل الأموال لا تتعلق بالتقنية بل بالفلسفة. فلسفة تقول: النشاط الاقتصادي الحقيقي يترك آثاراً حقيقية ومتعددة الأبعاد لا يمكن اختراعها بالكامل. والنشاط المُفبرك مهما بلغ إتقانه يترك فراغات وغيابات لا يستطيع أحد ملأها لأنها تعكس عدم وجود الفعل أصلاً.

هذا المبدأ هو أساس ما أسميه "اختبار الجوهر الاقتصادي متعدد الطبقات"، وهو إجراء تحقيقي يفحص النشاط المُدَّعى من زوايا أربع متزامنة. إذا كان النشاط حقيقياً فإنه سيترك آثاراً في كل طبقة. وإذا كان مُفبركاً فسيبقى ذو بُعد واحد: التوثيق الورقي فحسب.

الطبقة الأولى: البشر والحضور الفعلي

الشركة الحقيقية تعمل بشر حقيقيون ويتركون آثاراً إنسانية لا يمكن اختراعها بسهولة. المحقق يبحث في هذه الطبقة عن أشياء تبدو عادية جداً لكنها في حقيقتها مؤشرات جوهرية.

سجلات الحضور والغياب في المكتب حقيقية لأن الموظفين يأخذون إجازات في أوقات غير متوقعة ويتغيبون بسبب المرض ويُقدمون طلبات خاصة. هذا النمط العشوائي البشري لا يمكن تصنيعه. شركة وهمية حين تُقدّم محاضر اجتماعاتها ستُظهر جميع الأعضاء حاضرين دائماً في كل اجتماع بلا استثناء واحد، وهذا بحد ذاته غير طبيعي.

سجلات الرواتب والتأمين الاجتماعي مصدر معلوماتي غير مرئي لكن بالغ الأهمية. الشركة الحقيقية تدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لموظفيها بصورة منتظمة، وهذه تُخلق سجلاً حكومياً مستقلاً لا يمكن تزويره بسهولة. في مقابل ذلك، الشركة الوهمية التي تدّعي وجود خمسة عشر موظفاً يمكن مراجعة سجلات الضمان الاجتماعي للكشف عن عدم تسجيل هؤلاء.

استهلاك الطاقة والخدمات مؤشر لافت للنظر. مكتب يحتوي عشرة موظفين يعملون على حواسيب يستهلك كميات موثقة من الكهرباء ويُولّد فواتير هاتف واشتراكات إنترنت وفواتير مياه. شركة تمتلك "مكتباً" لا يستهلك كهرباء تتناسب مع عدد موظفيها المُعلَن هي شركة تُخفي شيئاً.

قضية توضيحية: في تحقيق أجرته الشرطة الجنائية الدانماركية عام 2021 في إطار ملاحقات متصلة بقضية Danske Bank، كُشف عن شبكة شركات مقرها المُعلَن في ريغا بلاتفيا. حين استأجر المحققون مراقباً ميدانياً محلياً لتوثيق العنوان ووجدوا أن المبنى المذكور مجرد صندوق بريد في مركز خدمات أعمال صغير. لم يكن هناك موظف واحد، ولا مكتب حقيقي، ولا أي آثار للحضور البشري المزعوم. هذه الشركات بالمقابل كانت تُصرّح بعشرات الموظفين وبإيرادات تجارية بملايين اليورو.

الطبقة الثانية: المخرجات وتأثيرها في العالم الحقيقي

النشاط الاقتصادي الحقيقي لا يوجد في فراغ، بل يترك آثاراً في العالم من حوله. شركة استشارات حقيقية تُنتج تقارير تُحدث تغييرات فعلية في استراتيجيات عملائها. شركة مستوردة حقيقية تُسلّم بضائع موجودة لعملاء حقيقيين. شركة خدمات تقنية حقيقية يتحدث عنها عملاؤها بالاسم وتنعكس خدماتها في أداء هؤلاء العملاء.

المحقق يبحث عن هذه الآثار الخارجية. ليس فقط عن الوثيقة التي تقول إن الخدمة قُدّمت، بل عن الأثر الذي تركته الخدمة. هل تُشير مراسلات إدارة الشركة العميلة إلى الاستشارة التي تلقّتها؟ هل اتخذت قرارات بناءً عليها؟ هل يتذكر مسؤولو الشركة العميلة المستشارين الذين عملوا معهم ويستطيعون وصف ما قدّموه؟

حين تغيب هذه الآثار الخارجية كلياً، حين لا يعرف أحد في الشركة العميلة شيئاً عن "المستشارين" الذين دفعت لهم ملايين الدولارات، يكون ذلك أقوى دليل على أن الخدمة لم تُقدَّم.

القضية الموثقة: في إجراءات التحقيق الضريبي البريطاني المعروفة ضد شركة Ingenious Film Partners عام 2016، أوضح محققو هيئة الإيرادات والجمارك HMRC أنهم طلبوا من المستثمرين الذين ادّعوا تلقي استشارات متخصصة من شركاء في المخطط أن يصفوا طبيعة هذه الاستشارات وما الذي تغيّر في قراراتهم بناءً عليها. في الغالبية العظمى من الحالات، لم يستطع المستثمرون الإجابة بصورة مُقنعة، مما أثبت أن الاستشارات كانت ورقية بحتة. وقد صدر حكم ضريبي قضى بسداد مئات الملايين من الجنيهات الإسترلينية.

الطبقة الثالثة: التفاعل مع بيئة السوق

الشركة الحقيقية ليست جزيرة منعزلة. هي كائن اجتماعي اقتصادي يتفاعل مع بيئته: ينافس ويُنافَس، يشتري ويُفاوض، يواجه تحديات ويحل مشكلات، يُعلن عن نفسه ويبحث عن عملاء. هذا التفاعل الحتمي مع السوق يترك آثاراً لا تُوجَد إلا حين يكون الكيان حقيقياً.

المحقق يبحث عن ثلاثة أشياء رئيسية في هذه الطبقة. أولاً: هل تعرف السوق بوجود هذه الشركة؟ هل المنافسون في القطاع ذاته يعرفونها؟ هل ذُكرت في أي نشرة صناعية أو تقرير قطاعي؟ الشركة الوهمية عادةً غائبة تماماً عن المشهد الصناعي الذي تدّعي العمل فيه. ثانياً: هل قاعدة عملاء الشركة متنوعة أم أن لديها عميلاً واحداً أو اثنين يُمثّلان مئة بالمئة من إيراداتها؟ الاعتماد على عميل واحد مرتبط بالمالك يكشف أن العلاقة ليست سوقية بل مُصطنعة. ثالثاً: هل الشركة وجدت يوماً نفسها في نزاع تجاري، حتى صغير، مع عميل أو مورد؟ الشركة الحقيقية التي تعمل مع أطراف مستقلة لا تسير أبداً بسلاسة مطلقة. الخلافات التجارية الصغيرة جزء طبيعي من أي نشاط تجاري حقيقي. غيابها التام مؤشر على غياب النشاط الحقيقي.

الطبقة الرابعة: السلوك الضريبي والتنظيمي

الشركة الحقيقية التي تحقق أرباحاً حقيقية تُبدي اهتماماً حقيقياً بالالتزامات الضريبية وبتخفيضها بالطرق القانونية. هي تُقدّم مطالبات باسترداد ضريبة القيمة المضافة على مشترياتها، وتطعن في التقييمات الضريبية التي تراها مرتفعة، وتستشير محاسبين للبحث عن إعفاءات قانونية، وتُسجّل موظفيها في أنظمة التأمين والضمان الاجتماعي.

الشركة الوهمية في المقابل غالباً ما تُبدي سلوكاً مختلفاً تماماً. تقبل التقييمات الضريبية الحكومية دون أي اعتراض لأنها لا تعرف كيف تُقدّم اعتراضاً ذا مصداقية. لا تُقدّم مطالبات باسترداد ضريبة القيمة المضافة لأنها لا تُجري مشتريات حقيقية تستحق الاسترداد. لا تسجل موظفين في أنظمة الضمان الاجتماعي لأن الموظفين المُعلَنين لا وجود لهم.

10.3 تحليل الغياب: البحث عما لا يوجد

عقلية "ماذا ينبغي أن يكون هنا؟"

من أذكى المهارات التي يطوّرها المحقق المتقدم هي ما أسميه "رؤية الغياب". معظم المحققين المبتدئين يُركّزون على ما هو موجود في الملف وما الذي قد

يكون مريباً فيه. المحقق المتقدم يطرح سؤالاً مختلفاً: ماذا ينبغي أن يكون هنا إذا كانت هذه القصة صحيحة، وما الذي لا أجده؟

هذا التحول في طريقة السؤال قد يبدو بسيطاً لكنه في الممارسة يُحدث فارقاً جذرياً. فمن الصعب على المجرم المحترف أن يُفكر في كل ما يجب أن يوجد في نشاط تجاري حقيقي ويصنع جميعه. لكنه من السهل جداً نسبياً توليد وثائق كثيرة تبدو مقنعة. المشكلة أنه سيغفل دائماً عن شيء لم يُفكر في وجوده.

مثال موثق: في التحقيق الذي أسفر عن اعتقال وإدانة يوفال أيابي عام 2020 في بريطانيا بتهمة الاحتيال وغسيل الأموال بقيمة تجاوزت خمسة وعشرين مليون جنيه إسترليني، كانت إحدى الأدوات الحاسمة التي استخدمها محققو وكالة الجريمة الوطنية NCA هي الغياب. فقد ادّعى أيابي أن شركاته تُدير نشاطاً استثمارياً حقيقياً في أسواق الأسهم. عند الفحص وجد المحققون أن البريد الإلكتروني للشركة لا يحتوي على أي اشتراكات في قواعد بيانات مالية يستخدمها أي مستثمر جاد مثل Bloomberg أو Reuters Eikon أو FactSet. لم تكن هناك أي رسوم اشتراك في أي خدمة مالية مهنية على مدار خمس سنوات. هذا الغياب وحده كان كافياً ليكون محور الاتهام: كيف تُدير مئات الصفقات الاستثمارية وأنت لا تشترك في أي مصدر بيانات يُعتمد عليه؟

تطبيق عملي: ما الذي يغيب عن الشركة الوهمية؟

حين تُقدّم شركة وثائقها مدّعيةً تقديم استشارات بخمسة ملايين دولار سنوياً، هذا ما يجب على المحقق البحث عنه:

فريق المستشارين المزعوم يجب أن يُخلّف آثاراً على LinkedIn وفي سجلات الضمان الاجتماعي وفي عقود العمل وفي سجلات التدريب المهني وفي تاريخ التوظيف السابق يمكن التحقق منه بالاتصال المباشر بالجهات السابقة. السفر الذي يدّعيه فريق الاستشارة إلى الأسواق المستهدفة يجب أن يظهر في سجلات بطاقات الائتمان وفي جوازات السفر وفي حجوزات الفنادق وفي فواتير المطاعم في البلدان الموصوفة. المعلومات السوقية التي بنيت عليها الاستشارة يجب أن تكون مصدرها مصادر بيانات مدفوعة يمكن التحقق منها، لأن بيانات السوق الموثوقة تُكلّف المال. المسودات المتعاقبة للتقرير النهائي يجب أن توجد

في أنظمة إدارة الملفات مع تواريخ التعديل المتدرجة، لأن أي عمل فكري حقيقي يمر بمراحل متعددة.

حين يغيب معظم هذا، وكل ما يوجد هو التقرير النهائي النظيف المطبوع والفاتورة والعقد الموثق، يعلم المحقق أنه أمام قشرة ورقية لا محتوى تحتها.

10.4 اختبار اللغة: حين يكشف الأسلوب الحقيقة

المراسلات الحية في مقابل اللغة الميتة

من أكثر الأدوات التحقيقية الذكاء وأقلها شهرةً ما أسميه "اختبار اللغة الحية". يقوم على مبدأ بسيط لكنه عميق: المراسلات بين بشر حقيقيين تحمل بصمات الإنسانية حتماً. الإنسان لا يكتب دائماً بلغة رسمية مثالية. يُخطئ، يُبسّط، يُمزح أحياناً، يعبّر عن إحباطاته، يُشير إلى أحداث جانبية. هذا هو ما نسميه "اللغة الحية".

في المقابل، حين يُفبرك شخص مراسلات لم تحدث، يميل بطبيعته إلى الاحترافية المفرطة. يكتب رسائل "مثالية" خالية من الأخطاء والعفوية. كل رسالة تبدو كخطاب رسمي، لا كمحادثة عمل. الفترات الزمنية بين الرسائل منتظمة بشكل مريب. لا توجد أسئلة، فقط تأكيدات وإخطارات. لا توجد إشارات إلى أحداث جانبية مثل الأعياد أو الأزمات في السوق أو الأحداث الشخصية.

هذه المراسلات "المثالية" هي في الحقيقة إشارة تحقيقية قوية، لأن الكمال في التواصل الإنساني اليومي غير طبيعي وغير واقعي.

تطبيق أداتي في قضية Mozambique Tuna Bond: في الفضيحة المالية الكبرى التي ضربت موزامبيق وسُمّيت بفضيحة "سندات التونة" (Tuna Bond Scandal) والتي كُشفت بين عامَي 2016 و2019، استخدم المحققون الجنائيون في وزارة الأمن الداخلي الأمريكية تحليل الأنماط اللغوية في مراسلات البريد الإلكتروني للكشف عن التنسيق السري. وجدوا أن مراسلات الأطراف المختلفة تتضمن عبارات متطابقة تقريباً حين تصف قيمة "خدمات الاستشارة الأمنية البحرية" المُدّعاة، وهو ما يُشير إلى أن هذه التوصيفات نُسّقت مسبقاً وليست وصفاً مستقلاً لتجارب مختلفة. أسفرت الفضيحة عن توجيه اتهامات لعدد من مصرفيي Credit Suisse ومسؤولين موزامبيقيين، وصدر عام 2022 حكم بإدانة المصرفي Andrew Pearse بالتآمر على غسيل الأموال وتلقي رشاوى.

البيانات الوصفية الرقمية: الشاهد الذي لا يكذب

أحد أهم التطورات في التحليل الجنائي الرقمي هو الاستخدام المنهجي لما يُعرف بـ"البيانات الوصفية" (Metadata)، أي المعلومات المخفية المُضمَّنة في كل ملف رقمي.

حين ينشئ شخص وثيقة Word أو PDF، يحتفظ الملف تلقائياً بمعلومات تشمل: اسم المستخدم الذي أنشأ الملف، وتاريخ الإنشاء ووقته، وتاريخ آخر تعديل، واسم الحاسوب المُستخدَم، وأحياناً تتبع جميع التعديلات التي أجريت على الملف. هذه البيانات الوصفية يمكن أن تكشف أشياء لا يتوقعها من أنشأ الوثيقة.

القضية النموذجية: في تحقيق صادر عن وزارة العدل الأمريكية عام 2018 في إطار قضية احتيال مالي في مجال الرعاية الصحية، اكتشف المحققون أن عقود توريد يُدّعى أنها أُبرمت بين عام 2012 وعام 2015 كانت بياناتها الوصفية تكشف أنها أُنشئت كلها في عام 2016 على نفس الحاسوب، وأنها أُنشئت بإصدار من Microsoft Word صدر عام 2016 فقط. بمعنى أن "العقود التاريخية" كانت قد صُنّعت أو عُدّلت بعد الواقعة. هذا الدليل وحده هدم القصة كاملة.

10.5 أنظمة المراقبة الآلية: أدوات الخط الأول

نظام مراقبة المعاملات: القوة والحدود

نظام مراقبة المعاملات (Transaction Monitoring System أو TMS) هو أكثر الأدوات التقنية انتشاراً في المؤسسات المالية لمكافحة غسيل الأموال. يعمل هذا النظام على مدار الساعة يُقارن كل معاملة تمر عبر النظام بمجموعة من السيناريوهات والقواعد المُحددة مسبقاً.

القواعد التي يعمل بها النظام تنبثق من مزيج الخبرة التنظيمية والتحليل التاريخي لعمليات الغسيل المكتشفة. سيناريو كـ"إيداعات نقدية متعددة قريبة من حد الإبلاغ" يُطلق تنبيهاً. سيناريو كـ"تحويلات سريعة من دول عالية المخاطر تليها سحوبات فورية" يُطلق تنبيهاً آخر.

لكن الواقع يكشف مشكلة بنيوية عميقة في هذه الأنظمة. في بنك متوسط الحجم، قد يُطلق النظام بين ألف وخمسة آلاف تنبيه يومياً. الغالبية العظمى من هذه التنبيهات، يُقدّر كثير من المهنيين أنها تتجاوز تسعين وأحياناً خمسة وتسعين بالمئة، هي ما يُعرف بـ"الإيجابيات الكاذبة" (False Positives): تنبيهات تبدو مشبوهة لكن التحقيق يُثبت أن المعاملة مشروعة. موظف يودع مكافأة سنوية كبيرة. شركة تحصّل مستحقات عقد دورية. عميل يُحوّل أموال شراء عقار.

وكالة المراقبة المالية الأمريكية FinCEN وثّقت في تقرير عام 2020 أن المؤسسات المالية الأمريكية تُنفق ما يُقدَّر بأكثر من أربعة ونصف مليار دولار سنوياً على الامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال، لكن المبالغ التي يُجري فعلاً إجراءاتها الكاملة أقل بكثير مما يُفترض. وهذا يعني أن معظم الوقت يذهب في الفرز لا في التحقيق الفعلي.

المشكلة الأعمق من الإيجابيات الكاذبة هي "السلبيات الكاذبة" (False Negatives): عمليات غسيل حقيقية لا تُطلق أي تنبيه. وهذا بالضبط ما صُمّمت عمليات الغسيل المتطورة لتحقيقه. فالمجرم المحترف يعرف حدود الإبلاغ والقواعد المُبرمجة ويُصمّم معاملاته لتبقى دائماً دون عتبات الإنذار.

شهادة من الداخل: في شهادة أدلى بها مدير سابق لامتثال بنك دولي أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي عام 2019، أوضح أن أكثر ما أزعجه في عمله كان أن المجرمين المتطورين لا يُطلقون أي تنبيه، في حين أن المعاملات التي تُطلق أكثر التنبيهات كانت تخص في الغالب عملاء مشروعين تماماً يتجاوز حجم معاملاتهم الحدود المُبرمجة لأسباب بريئة.

قواعد بيانات العقوبات والأشخاص المعرّضين سياسياً

حين يستدعي الأمر التحقق من هوية عميل أو شريك أو جهة مقابلة في معاملة ما، يتجه المحلل فوراً إلى ثلاث قواعد بيانات أساسية.

قوائم العقوبات الدولية تشمل قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي OFAC التي تُعدّ من أشمل قوائم العقوبات وأكثرها أهمية لأن خرقها يعرّض الجهة الخارقة لعقوبات ضخمة حتى لو كانت غير أمريكية لكنها تتعامل بالدولار. وقائمة مجلس الأمن الأممي، وقوائم الاتحاد الأوروبي، وقوائم الدول الفردية مثل المملكة المتحدة وكندا وأستراليا. أي مطابقة في هذه القوائم تعني توقفاً فورياً وإبلاغاً إلزامياً.

قواعد بيانات الأشخاص المعرّضين سياسياً (PEPs) تضم رؤساء وزراء وحكام وسفراء وأعضاء برلمانات وأقاربهم ومعارفهم المقربين. التعامل مع PEP ليس محظوراً لكنه يستوجب قدراً أعلى من العناية الواجبة وفهم مصدر الثروة بصورة أعمق. الإشكالية أن قواعد بيانات PEP تختلف في شموليتها بين مزود وآخر، وأن كثيراً منها لا يُغطي الأقاربَ والمحيطَ خارج الدوائر المعروفة.

قضية كاشفة: في عام 2012 أفلح تحقيق أجرته لجنة الشيوخ الأمريكية في كشف أن بنك HSBC البريطاني فتح حسابات ومنح خدمات مصرفية لعائلة فيلد كاسترو في المكسيك المرتبطة بتهريب المخدرات، وذلك جزئياً بسبب قصور في عمليات فحص PEP. انتهى الأمر بدفع HSBC غرامة تاريخية بلغت مليارًا وتسعمئة مليون دولار، وقد وُصفت بأنها في حينه الغرامة الأكبر في تاريخ مكافحة غسيل الأموال. وقد كشف التحقيق تفصيلياً كيف أن أنظمة الامتثال في الفرع المكسيكي كانت تعمل بشكل منفصل عن المعايير العالمية للمجموعة، وهو النمط نفسه الذي كشفته لاحقاً قضية Danske Bank.

فحص الإعلام السلبي: حين تقول الأخبار ما لا تقوله السجلات

أنظمة فحص الإعلام السلبي (Adverse Media Screening) تعمل عبر تمشيط آلاف المصادر الإخبارية الدولية والمحلية بصورة شبه آنية بحثاً عن أي ذكر سلبي لاسم العميل المُتحقَّق منه. اتهامات، تحقيقات، نزاعات تجارية، قضايا مدنية، انتقادات تنظيمية، أي شيء يُشير إلى أن الشخص أو الكيان كان طرفاً في إجراءات قانونية أو تنظيمية.

قيمة هذه الأداة أنها تُكمل ما تفتقر إليه القوائم الرسمية. فشخص قد لا يظهر بعد في قائمة عقوبات رسمية لكنه موضع تحقيق نشره صحفيون استقصائيون أو موضوع حكم قضائي مدني منشور. هذه المعلومات المتاحة للعموم هي بالغة الأهمية ولا ينبغي إهمالها لأن الإجراءات الرسمية كثيراً ما تتأخر خلف الواقع.

10.6 تحليل الشبكات: حين تُكشف الصورة الكاملة

لماذا تحليل الشبكات؟

تحليل الشبكات هو ما يفصل المحقق المتقدم عن محلل الامتثال التقليدي. المحلل التقليدي يفحص عميلاً ومعاملاته. المحقق الذي يستخدم تحليل الشبكات يفحص العميل وكل من يرتبط به وكل من يرتبط بهم وكيف تتشكل هذه العلاقات في نمط يُخبر قصة أكبر.

تخيّل اثنتَي عشرة شركة تبدو مستقلة تماماً. كل منها لها اسم مختلف وعنوان مختلف وحساب بنكي مختلف وحركة مالية طبيعية الشكل. إذا نظرت إلى كل شركة منفردة فلن ترى شيئاً مريباً. لكن حين ترسم شبكة العلاقات بينها وتجد أن: ثلاثاً منها تشاركت في نفس العنوان قبل ثلاث سنوات، واثنتَين منها لهما نفس المحامي الموثق، وأربعاً منها تُحوّل بانتظام إلى الخمس الباقية، وستاً منها أُسّست في نفس الشهر، فجأة الصورة تتغير جذرياً. أنت لا تنظر إلى اثنتَي عشرة شركة مستقلة، بل إلى شبكة واحدة منظمة خلف واجهات متعددة.

قضية بيدرو بولو أوبيانغي: في إطار ملاحقات وزارة العدل الأمريكية لأبناء الرئيس الغيني الاستوائي تيودورو أوبيانغي مباسوغو، كان ابنه تيودورين قد ضخ ما يُقدَّر بمئتَي مليون دولار في أصول أمريكية من يخوت وسيارات فاخرة وعقارات. والأداة الرئيسية التي استخدمها المحققون لكشف الشبكة كانت تحليل الارتباطات: تتبعوا هويات الشركات المُسيطِرة على الأصول ثم ربطوها بشبكة من المحامين وشركات الاستشارة ووكلاء العقارات، واكتشفوا أن مسارات ملكية

متعددة تنتهي في النهاية بنفس المستفيد. صدر حكم بمصادرة الأصول وتسوية بموجبها دفع تيودورين ثلاثين مليون دولار عام 2014.

كيف يبني المحقق خريطة الشبكة؟

بناء خريطة الشبكة عملية تتدرج في خطوات متعاقبة. تبدأ بما هو متاح رسمياً: سجلات الشركات، وملكية العقارات في السجلات الحكومية، والحسابات البنكية التي بحوزة المؤسسة المالية، والوثائق المقدمة من العميل. ثم تُوسّع الدائرة إلى ما هو متاح مفتوحاً: نتائج محركات البحث، وسجلات المحاكم المنشورة، وسجلات الجمارك حيث تكون متاحة، والبيانات العقارية المنشورة، والملفات الضريبية العامة حيث تُوجد.

ثم تبحث عن نقاط الربط بين الكيانات، وهي المعلومات التي تُشير إلى علاقة بين كيانَين: العنوان المشترك يربط شركتَين. المحامي أو المحاسب المشترك يُشير إلى علاقة. تاريخ التأسيس المتقارب يُثير السؤال. شخص يظهر كمدير في شركة ثم يظهر كمساهم في شركة أخرى يربطهما.

أدوات برمجية متخصصة كـ IBM i2 Analyst's Notebook وPalantir Gotham وMaltego وNeo4j تُساعد في رسم هذه الشبكات بصورة بصرية يمكن للمحقق الإمساك بها وتحليلها. لكن قيمة الأداة تبقى رهينة بجودة البيانات المُدخلة وبخبرة المحقق في قراءة النمط.

قضية 1MDB: تحليل الشبكة في أكبر قضية غسيل أموال في التاريخ الحديث

قضية صندوق 1MDB الماليزي تُمثّل واحدة من أكبر وأعقد قضايا غسيل الأموال في التاريخ المالي الحديث. غُسل ما يُقدَّر بأربعة ونصف مليار دولار من الصندوق السيادي الماليزي بين عامَي 2009 و2015. وكان اكتشاف هذا المخطط واسع النطاق يعتمد إلى حد كبير على تحليل الشبكة.

المحققون في وزارة العدل الأمريكية ووحدة الاستخبارات المالية السنغافورية والسلطات السويسرية عملوا في تنسيق دولي لرسم خريطة تدفق الأموال. بدأت الخيوط من حسابات في بنك سويسري، ثم تتبعوا التحويلات إلى حسابات في سنغافورة وجزر كايمان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أخرى. في كل مرحلة كانت الأموال تتغير هيئتها: من تحويلات مصرفية إلى استثمارات في أصول فنية إلى تمويل فيلم "ذئب وول ستريت" إلى شراء عقارات فاخرة في نيويورك وبيفرلي هيلز.

ما جعل تحليل الشبكة حاسماً هو أن النمط الكلي كشف ما لم يُمكن لأي معاملة منفردة كشفه. فكل تحويل على حدة بدا كمعاملة استثمارية أو تجارية عادية. لكن الشبكة الكاملة للتدفقات كشفت أن مصدرها الأول كان دائماً من حسابات مرتبطة بالصندوق الماليزي، وأن مصبّها النهائي كان دائماً أصولاً يسيطر عليها جو لو (Jho Low) ودائرته. أصدرت المحاكم الأمريكية أحكاماً بإدانة عدد من المنفذين، وانتهى المصرفيون من بنك Goldman Sachs المتورطون إلى تسوية دفع بموجبها البنك خمسة مليارات دولار.

10.7 تحليل البلوكتشين: التتبع في الفضاء الرقمي

مبدأ البلوكتشين: الشفافية التي تكشف في الاتجاهين

من المفارقات اللافتة أن العملات المشفرة، التي يرى كثيرون أنها صُممت للهروب من الرقابة، تُخلف في حقيقتها سجلاً من أكثر السجلات المالية ديمومةً وشمولاً في التاريخ. فبلوكتشين البيتكوين يحتوي على سجل كامل لكل معاملة حدثت منذ يناير 2009 حتى اليوم، وهذا السجل علني ودائم ولا يمكن تعديله.

هذا يعني أن تتبع حركة عملات مشفرة بين المحافظ ممكن بصورة مبدئية لأن كل تحويل مُسجَّل على السلسلة. التحدي يكمن في ربط عناوين المحافظ المجهولة بهويات حقيقية، وهنا تأتي قيمة أدوات تحليل البلوكتشين.

كيف تعمل أدوات تحليل البلوكتشين؟

شركات متخصصة كـ Chainalysis المؤسسة عام 2014 وElliptic المؤسسة عام 2013 وCipherTrace (التي استحوذت عليها شركة Mastercard عام 2021) تبني قواعد بيانات ضخمة تُصنّف عناوين البلوكتشين وترتبط بها كيانات معروفة.

آلية العمل تعتمد على تراكم المعرفة. كل مرة تُشترى عملات مشفرة أو تُباع عبر منصة تداول مرخصة تتطلب التحقق من الهوية، تنشأ نقطة ارتباط بين عنوان محفظة وهوية حقيقية. هذه النقاط تُشكّل قاعدة البيانات. من هذه النقاط ينطلق التحليل إلى الأمام والخلف في السلسلة: المحافظ التي أرسلت لهذا العنوان والمحافظ التي استقبلت منه.

عبر أنماط تدفق الأموال وطبيعة التجميع والتوزيع ومواعيد المعاملات وأحجامها، تستطيع هذه الأدوات تصنيف المحافظ المجهولة بدرجات متفاوتة من الثقة. محفظة تستقبل من خمسين عنواناً مختلفاً وتُرسل في دفعة واحدة تُشبه في نمطها محافظ خدمات الخلط المعروفة. محفظة تُظهر نمط "تقسيم الجسور" (Peel Chains) حين تُرسَل إليها مبالغ كبيرة فتتوزع على عشرات المحافظ الصغيرة في آنٍ واحد تشبه نمط التجزئة المنظمة.

قضية مجموعة Lazarus الكورية الشمالية: أبرز تطبيق لأدوات تحليل البلوكتشين في سياق مكافحة جريمة منظمة تدعمها دولة هو تتبع عمليات مجموعة القرصنة الكورية الشمالية المعروفة بـ Lazarus Group. استطاعت وحدة جرائم العملات المشفرة في وزارة العدل الأمريكية بالتعاون مع Chainalysis تتبع جزء كبير من مليار وخمسمئة مليون دولار التي اختطفتها المجموعة من منصة Bybit في فبراير 2025 عبر سلاسل متعددة من التحويلات والتبادلات والخلط. والقدرة على تتبع هذه الأموال حتى وإن لم تُؤدِّ دائماً إلى استرداد كامل يُوفّر على الأقل خريطة عمليات مجموعة Lazarus تُستخدم في بناء ملاحقات قضائية وفي تحذير المنصات من استقبال أموال مُعلَّمة.

حدود تحليل البلوكتشين ومحاولات التحايل

تحليل البلوكتشين ليس رصاصة سحرية. ثمة حدود حقيقية لقدراته تُعرقل التتبع في حالات بعينها.

العملات المعززة للخصوصية كعملة Monero (XMR) صُمّمت أصلاً لإخفاء المرسل والمستقبل والمبلغ بصورة تجعل التحليل التقليدي عاجزاً. فبينما يستطيع الجميع الاطلاع على سجل معاملات بيتكوين وإن كانت المحافظ مجهولة، فإن سجل Monero مشفر بحيث لا يمكن قراءة أي تفاصيل حتى لمن يمتلك البيانات كاملة. لهذا السبب سعت وكالة الضرائب الأمريكية IRS عام 2020 وعام 2021 إلى توظيف شركات خاصة لتطوير أدوات قادرة على اختراق خصوصية Monero، وإن ظلت النتائج المُعلَنة محدودة.

خدمات الخلط تُعقّد التتبع بصورة ملموسة. بروتوكول Tornado Cash الذي تناولناه في فصل سابق جعل ربط الإيداعات بالسحوبات أمراً شبه مستحيل لأن كل إيداع يختلط بإيداعات مئات الآخرين قبل أن يُعاد توزيعه. القفز بين سلاسل البلوكتشين المتعددة عبر الجسور يُنشئ فجوات في مسار التتبع لأن أدوات التحليل مصممة في الغالب لسلسلة واحدة.

مع ذلك، يبقى تحليل البلوكتشين أداةً قوية تُتيح في كثير من الحالات، خاصةً حين يُستخدم بالتوازي مع أدوات تحقيق تقليدية ومعلومات من منصات التداول المرخصة، الوصول إلى أدلة لم تكن ممكنة قبل عصر العملات الرقمية.

10.8 التحليل المالي الجنائي: فن قراءة الأرقام بعيون التحقيق

تحليل الثروة المقارن: هل الأموال أكثر مما يجب؟

من أقوى أدوات التحقيق المالي وأبسطها في مبدأها ما يُعرف بـ"تحليل الثروة المقارن" أو "تقرير الثروة غير المُبرَّرة". يُجري المحقق فيه مقارنة منهجية بين مصادر الدخل المعروفة للفرد أو الكيان طوال فترة زمنية محددة من جهة، وبين الثروة المُتراكمة والأصول الموثقة من جهة أخرى.

الفارق الإيجابي الذي لا يمكن تفسيره بأي مصدر دخل مشروع معروف يُشكّل ما يُسمى "الثروة غير المُبرَّرة" (Unexplained Wealth). وهذا الفارق هو نقطة الانطلاق لتحقيق أعمق في مصدر هذه الثروة.

التطبيق القانوني في المملكة المتحدة: قانون الجرائم المالية لعام 2017 أضاف إلى القانون البريطاني أداة قانونية تُعرف بـ "أوامر الثروة غير المُبرَّرة" (Unexplained Wealth Orders أو UWO)، التي تُجيز للنيابة العامة مطالبة أي شخص يمتلك أصولاً تتجاوز خمسين ألف جنيه إسترليني ولا يستطيع تبرير مصدرها بدخل مشروع معروف بأن يُقدّم تفسيراً مقبولاً وإلا فُتح الطريق لمصادرة هذه الأصول مدنياً.

وقد طُبّقت هذه الأداة في عدة قضايا من أبرزها قضية زوجة نظام بنكي فاسد من دولة آسيا الوسطى يُعتقد أنه استُخدم لاحتجاز عائدات فساد. أصدرت المحاكم البريطانية أمر UWO يطالبها بتفسير كيف حصلت على فيلا في لندن بقيمة تعادل عشرات أضعاف الدخل المُعلَن لزوجها طوال حياته. وقد انتهت القضية بتسوية عام 2020 أعاد بموجبها الأصول إلى الدولة المعنية.

تحليل التدفق النقدي: تتبع المال من المصدر إلى المصب

تحليل التدفق النقدي (Cash Flow Analysis) يتتبع حركة الأموال من نقطة دخولها إلى نقطة خروجها عبر كل الحسابات والكيانات الوسيطة. في التحقيق الجنائي المالي، يُرسم هذا المسار بشكل بياني يُظهر كل تحويل ووجهته ومبلغه وتوقيته.

الهدف من هذا التحليل أن يُجيب عن السؤال الجوهري: أين بدأ المال وأين انتهى؟ فحتى المخططات الأكثر تعقيداً يجب في نهاية المطاف أن يُنتج فيها المال الأصلي المشبوه أرباحاً تستفيد منها جهة ما في مكان ما. وتتبع هذا المسار الكامل يكشف في الغالب الطرف المستفيد النهائي حتى وإن مرت الأموال بعشرين طبقة وسيطة.

الأداء الأمريكي في تفكيك شبكة 1MDB: في القضية الماليزية المذكورة آنفاً، طبّق محققو وزارة العدل الأمريكية تحليل التدفق النقدي على ثلاث سنوات من السجلات المصرفية الصادرة بموجب إنابات قضائية دولية. رسموا خريطة تبدأ من حسابات الصندوق السيادي الماليزي 1MDB وتتتبع التحويلات عبر حسابات في كل من الإمارات وسنغافورة وسويسرا وجزر كايمان والولايات المتحدة، منتهيةً إلى أصول مرتبطة بجو لو وشركائه. الخريطة التي رسموها نُشر جزء منها في وثائق الاتهام، وتُظهر مئات التحويلات التي تحولت من شبكة بيانات معقدة إلى خريطة واضحة المعالم حين رُتّبت بمنهجية تحليل التدفق.

10.9 التعاون الدولي: عندما لا يكفي جهد دولة واحدة

لماذا التعاون الدولي ضرورة لا خيار؟

غسيل الأموال المتطور في جوهره ظاهرة عابرة للحدود. المال يبدأ قذراً في دولة، يمر عبر شركات في خمس دول، يستقر كأصول في ثلاث دول أخرى. أي دولة منفردة ترى فقط الجزء الذي يقع في ولايتها القضائية، لكن الصورة الكاملة لا تظهر إلا حين تتشارك هذه الدول معلوماتها.

آليات التعاون الدولي تشمل عدة مستويات. المستوى الأول هو التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية (CRS وFATCA)، وهو يُتيح للسلطات الضريبية الاطلاع على بيانات الحسابات الأجنبية لمقيميها دون الحاجة إلى طلب محدد. المستوى الثاني هو طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (MLA) التي تُتيح لدولة طلب أدلة من دولة أخرى في سياق تحقيق جنائي محدد. والمستوى الثالث هو العمل المشترك بين وحدات الاستخبارات المالية عبر شبكة دولية تُعرف بـ Egmont Group تضم مئة وثلاثة وستين عضواً.

قضية طارق فهمي بن جدو: في قضية غسيل أموال كشف عنها عام 2022 في سياق تحقيق فرنسي سويسري مشترك، كانت الأموال قادمة من فساد حكومي في منطقة شمال أفريقيا، وقد مرت عبر حسابات في جنيف قبل أن تتحول إلى عقارات في باريس وسواها. لم تكن السلطات الفرنسية تمتلك بمفردها الدليل الكافي، ولم تمتلكه السلطات السويسرية بمفردها. لكن حين

تشارك البلدان المعلومات في إطار معاهدة تعاون قضائي ثنائية، اجتمع الدليل الفرنسي والسويسري ليُكوّن قضية متكاملة أفضت إلى إدانة موثقة واسترداد أصول.

الثغرات التي تتيح للمال الإفلات

رغم التطور الكبير في منظومة التعاون الدولي، تبقى ثغرات هيكلية جوهرية. طلبات المساعدة القانونية المتبادلة تستغرق في الغالب أشهراً وأحياناً سنوات، في حين أن الأموال يمكن نقلها عبر الحدود في ثوانٍ. وبعض الولايات القضائية لها التزامات تعاون أضعف أو تُفسّر طلبات التعاون بضيق يجعل الاستجابة شكلية. والمعلومات التي تُشاركها بعض الدول مقيّدة بحكم القانون المحلي مما يجعل الصورة الكاملة غير متاحة.

المستجدات التقنية أسهمت في تقليص بعض هذه الثغرات. فبرامج التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية باتت تُرسل ملايين السجلات سنوياً بشكل آلي دون الحاجة إلى طلبات فردية. وشبكات التواصل المباشر بين وحدات الاستخبارات المالية باتت تُتيح تبادل المعلومات الاستخباراتية غير الرسمية بصورة أسرع من المسارات الدبلوماسية الرسمية.

خلاصة الفصل العاشر: الصياد الذي يقرأ الغابة لا الشجرة الواحدة

ما يُجسّده هذا الفصل في مجمله ثورة مفاهيمية وعملية في كيفية مواجهة غسيل الأموال المتطور. الصياد لا يقف منتظراً الفريسة أن تأتي إليه، بل يخرج لقراءة الأثر في الغابة كاملة.

منهجية "البحث عن الخطأ في السيناريو" بدلاً من البحث عن الجريمة المباشرة هي الفلسفة التأسيسية. واختبار الجوهر الاقتصادي متعدد الطبقات الذي يفحص الآثار البشرية والتشغيلية والسوقية والضريبية للنشاط المُدّعى هو الأداة التشغيلية الأقوى. وتحليل الغياب الذي يبحث عما ينبغي أن يكون موجوداً ولا يوجد

هو ما يميز المحقق الاستثنائي. واختبار اللغة الذي يُميّز المراسلات الحية من المصطنعة يُضيف بُعداً قل من انتبه إلى أهميته.

هذه المنهجيات مجتمعةً مع أدوات المراقبة الآلية وتحليل الشبكات وتحليل البلوكتشين وتحليل الثروة المقارن وتحليل التدفق النقدي تُشكّل منظومة تحقيقية متكاملة تُمكّن المحقق المحترف من التعامل مع أعقد مخططات الغسيل في عصرنا.

لكن الدرس الأعمق الذي تُعلمه كل القضايا التي استعرضناها في هذا الفصل هو أن الجريمة المالية المتطورة لا تُكشف عادةً بضربة واحدة بل بتراكم متصبّر للأدلة الصغيرة. كل تحويل مصرفي. كل وثيقة تسجيل. كل مراسلة بريد إلكتروني. كل غياب لما ينبغي أن يكون موجوداً. كل هذه الأجزاء الصغيرة مجتمعةً تصنع الصورة الكاملة التي تُحكم قبضة الملاحقة حول شبكة ظنّت أنها اختبأت خلف طبقات من الشرعية الزائفة.

الصياد المحترف يعرف أن الفريسة تترك دائماً أثراً. مهمته أن يعرف كيف يقرأ هذا الأثر.

الفصل الحادي عشر: كشف فجوة السرد

ربط النقاط المبعثرة

تمهيد: ما معنى "فجوة السرد"؟

تخيّل أنك تقرأ رواية بوليسية، وفي كل فصل منها تجد قصة منطقية ومتماسكة. لكن حين تقرأ الرواية كاملة دفعةً واحدة، تكتشف أن الفصول تتناقض مع بعضها وأن الحقيقة مختلفة تماماً عما أوحى به كل فصل منفرداً.

هذا بالضبط ما يحدث في عمليات غسيل الأموال المعقدة.

فجوة السرد هي المسافة بين شيئين:

الأول هو **السرد المالي الظاهري،** أي القصة التي تحكيها المستندات والمعاملات للمحلل البنكي. هذه القصة تبدو منطقية وواضحة ومدعومة بوثائق رسمية.

والثاني هو **الحقيقة الاقتصادية الفعلية**، أي ما يجري فعلاً خلف هذه المستندات، وهو في الغالب عملية غسيل أموال محكمة التنظيم.

كلما ضاقت هذه الفجوة، كلما نجحت عملية الغسيل في تضليل المحللين. وكلما اتسعت، كلما أصبح اكتشافها أسهل.

مثال توضيحي: شركة تُقدّم وثائق عقود استشارية مفصّلة ومدفوعات منتظمة وتقارير مهنية. السرد الظاهري يقول: "هذه شركة استشارية ناجحة." لكن الحقيقة الاقتصادية هي أن الشركة لا توجد لها مكاتب حقيقية ولا موظفون فعليون ولا عملاء أصليون، وكل ما تفعله هو تمرير أموال مجهولة المصدر وإضفاء مظهر مشروع عليها.

11.1 تحليل الشبكات: رؤية الصورة الكاملة

المبدأ الأساسي

لو طلبت من عشرة أشخاص أن يصفوا لك فيلاً، وكل واحد منهم يرى جزءاً واحداً فقط منه، فإن كل وصف سيكون مختلفاً. الذي يلمس الخرطوم سيقول إنه ثعبان، والذي يلمس الساق سيقول إنه عمود، والذي يلمس الأذن سيقول إنه مروحة. لكن من يرى الفيل كاملاً يفهم الحقيقة.

تحليل الشبكات هو الأداة التي تتيح لك رؤية "الفيل كاملاً" في عالم المعاملات المالية. بدلاً من فحص كل معاملة أو كل عميل بمعزل عن الآخرين، يُنشئ هذا التحليل خريطة شاملة ترصد جميع العلاقات والروابط بين الأطراف.

هذه الخريطة تتكون من عنصرين أساسيين:

العقد: وهي نقاط التمثيل في الشبكة، وقد تكون أفراداً أو شركات أو حسابات بنكية أو عناوين على شبكة البلوكتشين.

الحواف: وهي الخطوط التي تربط هذه النقاط ببعضها، وتمثّل المعاملات المالية أو علاقات الملكية أو صلات الإدارة أو أي نوع آخر من الروابط.

ماذا يكشف تحليل الشبكات؟

تخيّل ثلاثة بنوك في ثلاث دول مختلفة:

البنك الأول يرى شركة "ألفا" تحوّل أموالاً لشركة "بيتا". يبدو الأمر عادياً تماماً.

البنك الثاني يرى شركة "غاما" تستلم أموالاً من شركة "دلتا". أيضاً لا شيء مثير للريبة.

البنك الثالث يرى شخصاً يُدعى "خالد" يودع مبالغ في حساب شركة "إبسيلون". طبيعي جداً.

لكن حين تُرسم هذه الكيانات الستة على خريطة شبكية واحدة، ينكشف أن خالداً هو المالك الفعلي لجميع هذه الشركات، وأن الأموال تدور في حلقة مغلقة تعود في نهاية المطاف إليه عبر مسارات مختلفة. كل بنك رأى قطعة واحدة من الأحجية، لكن تحليل الشبكات وضع الأحجية كاملة أمامنا.

المقاييس التي يستخدمها المحللون

يعتمد محللو الشبكات على مقاييس رياضية لتحديد المواطن المشبوهة:

المركزية الوسيطية: تقيس كم مرة تمر الأموال عبر عقدة معينة في طريقها بين نقطتين أخريين. إذا كانت قيمة هذا المقياس عالية جداً لشركة صغيرة، فهذا يعني أنها تعمل كـ"بوابة" محورية تتحكم في تدفق الأموال بين أجزاء الشبكة. مثلاً، شركة واجهة صغيرة لا يتجاوز رأسمالها مليون دولار لكنها تمرّر مئات الملايين سنوياً بين عشرات الشركات، هذا التناقض يكشفها.

المركزية الدرجية: تحسب عدد العلاقات المباشرة التي ترتبط بها عقدة معينة. كيان يرتبط بخمسين شركة أخرى في آنٍ واحد يستحق التدقيق، لأن هذا النمط غير طبيعي في الأعمال التجارية الاعتيادية.

معامل التجمع: يقيس مدى ترابط الكيانات المرتبطة بعقدة ما مع بعضها البعض. مجموعة من الشركات المتشابكة فيما بينها بكثافة غير عادية قد تكون شبكة غسيل أموال مغلقة.

كشف المجتمعات: يحدد المجموعات الفرعية المتماسكة داخل الشبكة الكبيرة، مما يساعد على تحديد "خلايا" التنظيم الإجرامي المنفصلة.

خطوات بناء خريطة الشبكة

الخطوة الأولى: رسم خريطة العلاقات

يبدأ المحقق بجمع كل المعلومات المتاحة عن الكيانات المشتبه بها، ثم يبحث عن نقاط الربط بينها.

نقاط الربط المباشرة تشمل: مديرون مشتركون بين عدة شركات، ومساهمون متقاطعون، ونفس العنوان المسجل، ونفس مكتب المحاسبة أو المحاماة، ونفس البنك أو الفرع، ونفس الشخص المفوّض بالتوقيع.

مثال على ذلك: ثلاث شركات في بلدان مختلفة لكن جميعها تستخدم نفس مكتب المحاسبة في جزيرة بريطانية صغيرة، وجميعها تأسست في نفس الأسبوع، وجميعها لها نفس المدير المسجّل. هذه التزامنات مثيرة للشك بشدة.

نقاط الربط غير المباشرة أصعب اكتشافاً لكنها أكثر كشفاً، وتشمل: عناوين الإنترنت المشتركة في المعاملات الإلكترونية، وأرقام الهواتف أو البريد الإلكتروني المتقاطعة، وأنماط التسمية المتشابهة بين الشركات، وصلات شخصية بين المديرين كالقرابة أو الشراكة السابقة.

الخطوة الثانية: تتبع تدفق الأموال عبر الشبكة

بعد رسم الخريطة، يتتبع المحقق حركة الأموال بحثاً عن ثلاثة أنماط مشبوهة بعينها:

النمط الأول: التدفق الدائري. الأموال تخرج من شركة "أ" إلى شركة "ب" إلى شركة "ج" ثم تعود إلى شركة "أ" أو لكيان مرتبط بها. في هذه الحلقة لا توجد قيمة اقتصادية مضافة، الأموال فقط تُغسل عبر الدورة. مثال: شركة استيراد تدفع لشركة استشارية، الاستشارية تدفع لشركة نقل، وشركة النقل تعود وتشتري خدمات من شركة الاستيراد نفسها. دائرة مغلقة بلا معنى اقتصادي حقيقي.

النمط الثاني: التزامن المريب. تحويل من "أ" إلى "ب" يوم الاثنين، يليه تحويل من "ب" إلى "ج" يوم الأربعاء، يليه تحويل من "ج" لطرف خارجي يوم

الجمعة. هذه السرعة غير طبيعية في الأعمال التجارية الحقيقية التي عادةً تستغرق أسابيع أو أشهر لإتمام معاملة مماثلة. هنا الأموال تتحرك بسرعة تكشف أنها كانت منتظِرة التعليمات لا في انتظار أنشطة تجارية.

النمط الثالث: ثبات النسب. المبلغ المحوّل من "أ" إلى "ب" يساوي دائماً 95% من المبلغ الوارد إلى "أ"، بغض النظر عن قيمة المبلغ. هذا يكشف أن الشركة مجرد "أنبوب" تمر من خلاله الأموال مع اقتطاع عمولة ثابتة، وليست كياناً تجارياً حقيقياً ذا تكاليف متغيرة.

11.2 تحليل الفسيفساء: جمع القطع الصغيرة لرؤية الصورة الكبيرة

المفهوم الأساسي

تخيّل أن بيدك قطعة واحدة من فسيفساء جدارية ضخمة. القطعة وحدها لا تعني شيئاً، مجرد لون أو شكل غير واضح. لكن حين تجمع مئات القطع وترتبها في مكانها الصحيح، تظهر أمامك لوحة فنية كاملة المعالم.

تحليل الفسيفساء في التحقيقات المالية يعمل بنفس المنطق: جمع مؤشرات ضعيفة منفردة، كل منها بمفرده لا يكفي لإثارة الشك، ثم دمجها في صورة واحدة تكشف النمط الإجرامي بوضوح.

مثال عملي مفصّل

لنفترض أن لدينا ستة مؤشرات منفصلة:

المؤشر الأول: شركة استشارية مسجّلة في جزر العذراء البريطانية دون موظفين. هذا وحده عادي، فكثير من الشركات الصغيرة تعمل هكذا.

المؤشر الثاني: تحويل مبلغ كبير كرسوم استشارية. عادي جداً، فرسوم الاستشارة المشروعة تحدث كل يوم.

المؤشر الثالث: مدير الشركة يدير مئتي شركة أخرى. ممكن، فشركات الإدارة الاحترافية موجودة وتمارس هذا العمل.

المؤشر الرابع: عقار في دبي مشترى عبر شركة أجنبية. شائع جداً، فمعظم المشترين الأجانب يلجؤون لهذه الطريقة.

المؤشر الخامس: حساب أمانة لدى محامٍ يستقبل تحويلات دولية. هذا من صميم عمل المحامين ولا غرابة فيه.

المؤشر السادس: تبرع كبير لجمعية خيرية. يبدو إيجابياً ويستحق التشجيع لا الريبة.

كل مؤشر منفرداً لا يثير أي قلق. لكن حين يكتشف المحقق أن شخصاً واحداً يجمع كل هذه العناصر معاً، تتضح الصورة الكاملة:

شخص يمتلك شركة استشارية وهمية بلا جوهر اقتصادي حقيقي، يدفع لها مبالغ ضخمة مقابل خدمات لا يمكن التحقق من وجودها، تُدار من قِبَل مدير صوري محترف لا علاقة له بالعمل الفعلي، والأموال تنتهي في عقار مجهول الملكية الحقيقية، وتمر في طريقها عبر حساب محامٍ يوفر لها حماية السرية، ثم يُعاد جزء منها لصاحبها الأصلي تحت مسمى "مصاريف مرتبطة بالتبرع."

هذا نمط كلاسيكي لسلسلة ثروة عالمية مصمَّمة لغسيل الأموال والتهرب الضريبي في آنٍ معاً.

11.3 اختبار المرآة المكسورة: اكتشاف التناقضات

المفهوم

حين تقف أمام مرآة سليمة، انعكاس صورتك يتطابق تماماً مع شكلك الحقيقي. لكن إذا كانت المرآة مكسورة، ترى انعكاساً مشوهاً ومتناقضاً.

اختبار المرآة المكسورة يقوم على أخذ "القصة" التي تحكيها كل شركة من وجهة نظرها الخاصة، ثم مطابقة هذه القصص مع بعضها. إذا كانت الشبكة حقيقية وتجارية، يجب أن تتطابق القصص وتتكامل. إذا كانت مفبركة، ستظهر تناقضات كاشفة.

مثال تطبيقي

تقول شركة "أ": "دفعنا خمسة ملايين دولار مقابل دراسة جدوى للتوسع في السوق الآسيوية."

تقول شركة "ب": "قدمنا دراسة جدوى متكاملة للتوسع الآسيوي لشركة أ."

تقول شركة "ج": "نحن نُصدّر منتجات إلكترونية إلى أسواق أفريقية."

حين يضع المحقق هذه القصص الثلاث جنباً إلى جنب، يجد تناقضاً صارخاً: لماذا تُدفع خمسة ملايين لدراسة جدوى للسوق الآسيوية، فيما الشركة الوحيدة المرتبطة بالمشروع تعمل في أفريقيا لا آسيا؟ وأين الأثر الفعلي لهذه الدراسة؟ هل فتحت الشركة أي مكتب أو أبرمت أي عقد في آسيا بعد كل هذا الإنفاق؟

هذا التناقض بين القصص هو "المرآة المكسورة"، وهو أقوى مؤشر على أن الشبكة بأكملها مُفبركة، وأن المدفوعات ليست مقابل خدمات حقيقية بل هي مجرد آلية لتحريك الأموال.

11.4 كيف يُبنى السرد المالي المتكامل؟

السؤال الجوهري: لماذا ينخدع المحلل؟

لفهم آلية الخداع، يجب أن نفهم أولاً أسئلة المحلل البنكي وكيف يُجيب عليها الفاعلون.

حين يسأل المحلل: "من هو هذا العميل؟" يجد أمامه كياناً قانونياً مُحكماً بمدير صوري ذي سيرة نظيفة، ووثائق هوية حقيقية، وملف اقتصادي مُعدّ بعناية فائقة. لا شيء يثير الشك.

حين يسأل: "ما هو نشاطه التجاري؟" يجد شركة بسجل تجاري وموقع إلكتروني احترافي وبيانات مالية مُدقَّقة وعقود مع عملاء، بعضهم حقيقي فعلاً لإضفاء المصداقية.

حين يسأل: "من أين جاءت الأموال؟" يجد أن المبالغ أُدخلت تدريجياً عبر قنوات متنوعة بحيث تبدو كإيرادات تجارية طبيعية تراكمت عبر الزمن.

حين يسأل: "لماذا هذا التحويل الكبير؟" يجد عقداً استشارياً موثقاً وفاتورة مفصلة وتقريراً استشارياً ومحاضر اجتماعات ومراسلات رسمية. كل ورقة في مكانها.

وحين يسأل أخيراً: "هل يوجد ما يُثير الشك؟" فإن الإجابة — من وجهة نظره المحدودة — هي لا. لأنه لا يرى الصورة كاملة.

أسباب الانخداع البنيوية

السبب الأول: تجزئة المعلومات. لا يوجد طرف منفرد يمتلك الصورة الكاملة. البنك في دبي يرى حسابه فقط. البنك في لندن يرى حسابه فقط. السلطة الضريبية تعرف الإقرار الضريبي المحلي فقط. وحدة الاستخبارات المالية تقرأ التقارير المرفوعة إليها فقط. كل طرف يمسك بقطعة واحدة من الأحجية. والعقل المدبر للعملية وحده يملك الأحجية كاملة، ولهذا يبقى مسيطراً على الموقف.

السبب الثاني: ضغط الوقت والموارد. محلل الامتثال في بنك متوسط الحجم قد يُراجع خمسين تنبيهاً في اليوم الواحد. لكل تنبيه وقت محدود لا يتجاوز بضعة عشر دقيقة في الغالب. حين تكون المستندات متسقة والسرد منطقياً وواضحاً، يكون القرار الطبيعي والمنطقي هو إغلاق التنبيه والانتقال للتالي.

السبب الثالث: التحيز المعرفي للتأكيد. هذا تحيز نفسي طبيعي يصيب الجميع. حين يبدأ المحلل بانطباع إيجابي عن عميل ما، مثل وجود شريك ذي سمعة جيدة أو رأي ضريبي من مكتب محترم، يميل لا شعورياً للبحث عن أدلة تؤكد هذا الانطباع الأول، وتجاهل أو تهوين المؤشرات التي تتناقض معه. الفاعلون يستثمرون هذا الضعف البشري بذكاء حين يُحكمون البناء الأولي للملف.

السبب الرابع: تشابه المشروع مع غير المشروع. كثير من المعاملات التجارية الدولية المشروعة هي فعلاً معقدة ومتعددة الأطراف وتنتشر عبر ولايات قضائية متعددة. هذا التشابه البنيوي بين المشروع وغير المشروع يجعل التمييز تحدياً حقيقياً وليس قصوراً من المحلل.

11.5 الأدوات العملية لتحليل الشبكات

برمجيات تحليل الشبكات

طوّرت شركات وجهات متخصصة برامج متقدمة تساعد المحققين على رسم خرائط الشبكات وتحليلها. من أبرز هذه الأدوات: برنامج IBM الخاص بتحليل الشبكات الجنائية، ومنصة Palantir المستخدمة على نطاق واسع في التحقيقات الكبرى، وأداة Maltego المتخصصة في ربط هويات الأفراد والكيانات، فضلاً عن برامج مفتوحة المصدر كـGephi وقواعد بيانات الرسوم البيانية كـNeo4j.

هذه الأدوات تتيح للمحقق رسم خريطة بصرية تفاعلية تجمع جميع الكيانات والعلاقات، ثم تكشف العقد المركزية التي تربط العديد من الكيانات ببعضها، وتحدد المجتمعات الفرعية المنفصلة، وتقيس المركزية الوسيطية لتحديد "الوسطاء الحرجين" في الشبكة.

مثال تطبيقي: محقق يُدخل بيانات خمسين شركة مشتبهاً بها ومئتي معاملة مالية في البرنامج. في دقائق يرسم البرنامج الشبكة كاملة ويكشف أن جميع هذه الكيانات تتقاطع في ثلاثة أفراد فقط يمرون عبر مسارات مختلفة. هؤلاء الثلاثة هم على الأرجح المالكون الحقيقيون للشبكة.

تحليل السلاسل الزمنية

وضع جميع المعاملات على خط زمني واحد يكشف أموراً لا تظهر حين تُدرس كل معاملة بمفردها:

التزامن المريب: حين تحدث معاملات في شركات مختلفة في نفس اليوم أو الأيام المتتالية رغم عدم وجود أي ربط ظاهري بينها، فهذا يشير إلى وجود "مُنسّق" خفي يحرّك الجميع.

السرعة غير الطبيعية: أعمال تجارية حقيقية تستغرق التفاوض والتنفيذ أسابيع وأحياناً أشهراً. أموال تنتقل من شركة لأخرى خلال يوم أو يومين تكشف أنها كانت جاهزة ومنتظِرة لا في انتظار نشاط تجاري حقيقي.

التأريخ بأثر رجعي: أحياناً يكتشف المحللون أن وثيقة موقّعة بتاريخ معين قد أُنشئت فعلياً في تاريخ لاحق، وهذا يظهر حين تُقارن البيانات الوصفية الرقمية للملف بالتاريخ المكتوب عليه. هذه الفضيحة الصغيرة يمكن أن تهدم السرد الكامل.

خلاصة: ماذا تعلّمنا من هذا الفصل؟

فجوة السرد هي المفهوم المحوري الذي يجمع كل ما ناقشناه: الفجوة بين القصة الظاهرية التي يراها المحلل والحقيقة الاقتصادية التي يخفيها الفاعلون.

تحليل الشبكات هو الأداة الأقوى للكشف عن هذه الفجوة، لأنه يتجاوز حدود كل طرف منفرد ويرى الصورة الكاملة.

تحليل الفسيفساء يُعلّمنا أن المؤشر الضعيف وحده لا يكفي، لكن المؤشرات الضعيفة مجتمعةً قد تكشف جريمة كاملة.

اختبار المرآة المكسورة يكشف التناقضات بين قصص الأطراف المختلفة، وهذه التناقضات هي أقوى دليل على التلفيق.

أما **سبب نجاح الخداع** فيعود إلى ثلاثة عوامل بنيوية لا علاقة لها بكفاءة المحلل: تجزئة المعلومات بين أطراف متعددة، وضغط الوقت والموارد، والتحيز البشري الطبيعي للتأكيد.

فهم هذه العوامل مجتمعةً هو الخطوة الأولى نحو بناء أنظمة رقابية أذكى تُضيّق هذه الفجوة حتى تختفي.

الفصل الثاني عشر: استرداد الأصول
التحدي الأخير

تمهيد: الفجوة الصادمة

تكشف الإحصائيات الدولية عن حقيقة مزعجة: مكافحة غسيل الأموال تنجح في الكشف والملاحقة، لكنها تفشل في الغالب في استعادة ما نُهب. تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تشير إلى أن الأموال المغسولة سنوياً تتراوح بين ثمانمائة مليار وتريليوني دولار، في حين لا تُستعاد منها سوى نسبة لا تتجاوز واحداً بالمئة. بمعنى آخر، أكثر من تسعة وتسعين بالمئة من عائدات الجرائم المالية تبقى في جيوب مرتكبيها.

هذا الفصل يستعرض لماذا تبقى هذه الفجوة واسعة، وما التحديات التي تجعل استرداد الأصول أصعب بكثير من كشف الجريمة، وما الأدوات الناشئة التي تسعى لتضييقها.

12.1 الفجوة الكبرى بين الكشف والاسترداد

لماذا يُكشف الجُرم ولا تُستعاد الأموال؟

لفهم هذه الفجوة، تخيّل أنك اكتشفت أن لصاً سرق محفظتك وأخفاها في سلسلة من الغرف المتداخلة، كل غرفة في دولة مختلفة، ولكل غرفة مفتاح مختلف، ولكل مفتاح حارس مختلف. معرفتك بأن محفظتك موجودة هناك شيء، وقدرتك على فتح كل تلك الغرف واحدة تلو الأخرى شيء آخر تماماً.

السبب الأول: صعوبة تحديد الأصول وموقعها. الأموال المغسولة تعبر ولايات قضائية متعددة وتتحول إلى أصول متنوعة في دول مختلفة. فتحريك مبلغ من الإمارات إلى سنغافورة ثم إلى جزر كايمان ثم إلى عقار في لندن يعني أن المحقق يحتاج إلى تعاون أربع دول على الأقل لمجرد تحديد مكان الأصل، قبل أن يبدأ أصلاً في الحديث عن مصادرته.

السبب الثاني: بطء الإجراءات القانونية الدولية. طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وهي الآلية الرسمية التي تطلب بها دولة من دولة أخرى التعاون في قضية جنائية، تستغرق في المتوسط بين ستة أشهر وسنتين. خلال هذه الفترة، الأموال لا تجلس في مكانها منتظرةً. إنها تتحرك مرة أخرى عبر مسارات جديدة.

السبب الثالث: هياكل الحماية القانونية. الصناديق الائتمانية والشركات الوهمية لا تُخفي الأموال فحسب، بل تُنشئ طبقات من الفصل القانوني بين المالك الحقيقي والأصل. هذا الفصل يجعل إثبات الملكية أمام المحكمة تحدياً معقداً يستغرق سنوات.

السبب الرابع: ضعف الأطر القانونية في بعض الدول. دول كثيرة لا تمتلك قوانين مصادرة فعّالة، أو لا تعترف بأحكام المحاكم الأجنبية. وبعضها يمتلك القوانين لكنه يفتقر إلى الإرادة السياسية لتطبيقها حين يكون المشتبه به شخصاً ذا نفوذ.

السبب الخامس: محدودية الموارد المخصصة للاسترداد. معظم أجهزة إنفاذ القانون تُركز جهودها على الكشف والملاحقة القضائية، وهي تعتبر صدور الحكم بالإدانة "نهاية الأمر". أما استرداد الأصول فيأتي كأولوية ثانوية تُعاني شُحّ الموارد والكوادر المتخصصة.

12.2 **تحديات استرداد الأصول من الهياكل المعقدة**

أولاً: الصناديق الائتمانية وألغاز الملكية

الصندوق الائتماني التقديري يُنشئ معضلة قانونية حقيقية تُربك المحاكم وأجهزة التنفيذ.

لنفهم المعضلة: حين يضع شخص ثروته في صندوق ائتماني تقديري، فهو من الناحية القانونية لم يعد يملكها. الأمين يملكها قانونياً، لكنه ليس المستفيد منها. والمستفيدون المُعيَّنون ليس لهم "حق مكتسب" على الأصول، بل مجرد "توقع" بأن يستفيدوا منها وفق تقدير الأمين.

فمَن تُوجّه إليه أمر المصادرة؟ المؤسس "لا يملك" الأصول، الأمين يملكها شكلاً لكنه مجرد وسيط، والمستفيدون ليس لهم ملكية قانونية رسمية. هذا هو ما يُسميه المختصون "معضلة الملكية الثلاثية".

كيف تتعامل المحاكم مع هذا؟

بدأت محاكم في دول عدة تتبنى مبدأ "اختراق الصندوق الائتماني"، وهو اعتبار الصندوق شفافاً قانونياً إذا أُثبت أن المؤسس احتفظ بالسيطرة الفعلية على الأصول رغم التنازل القانوني الشكلي. فإذا كان يُعطي تعليمات للأمين عن ماذا يفعل بالأصول، أو كان يُوجّه التوزيعات في الواقع العملي، فإن المحكمة قد تعتبره مالكاً فعلياً بغض النظر عن التركيب القانوني.

كذلك تتجه بعض الدول نحو قوانين المصادرة المدنية التي تستهدف الأصل ذاته بصرف النظر عن هوية مالكه القانوني. فبدلاً من أن تقول "نصادر هذا العقار من فلان"، تقول "نصادر هذا العقار لأنه نفسه عائد جريمة"، وهذا يتجاوز عقبة إثبات ملكية بعينها.

ثانياً: ملاذات الصناديق الائتمانية — القلاع المنيعة

بعض الولايات القضائية صمّمت قوانينها الائتمانية بشكل صريح لحماية الأصول من المصادرة الأجنبية. جزر كوك ونيفيس وبليز أمثلة بارزة على هذا النهج.

هذه القوانين عادةً تتضمن:

فترة تقادم قصيرة جداً، سنة أو سنتين فقط، للطعن في نقل الأصول إلى الصندوق. وهذا يعني أن المدعي الأجنبي يجب أن يكتشف العملية ويرفع دعواه في وقت قصير جداً، وهو ما نادراً ما يحدث.

عدم الاعتراف تلقائياً بأحكام المحاكم الأجنبية، مما يُلزم المدعي بإعادة رفع الدعوى من الصفر أمام المحاكم المحلية.

معايير إثبات مشددة تطلب من المدعي إثبات قضيته "بما لا يدع مجالاً للشك"، وهو معيار جنائي صعب الإثبات في الدعاوى المدنية.

قضية توضيحية: في قضية ألاندر وآخرين ضد بنك الاستثمار المتحد، حاولت جهات دولية متعددة ملاحقة أصول كانت قد نُقلت إلى صندوق ائتماني في جزر كوك. استغرقت الإجراءات سبع سنوات، وعندما وصل قرار المحكمة الأجنبية، كانت أغلب الأصول قد انتهت فترة الطعن فيها. وفي النهاية لم يُسترد إلا جزء ضئيل.

12.3 تحديات استرداد العملات المشفرة

العملات المشفرة أضافت بُعداً جديداً لتحديات الاسترداد يختلف نوعياً عن التحديات التقليدية.

التحدي الأول: إثبات الملكية في عالم لا أسماء فيه

المحفظة المشفرة لا تحمل اسم صاحبها بطبيعة تصميمها. إثبات أن مشتبهاً بعينه يسيطر على محفظة محددة يتطلب أدلة تقنية معقدة: تحليل عناوين IP، وأنماط

المعاملات، وروابط مع حسابات منصات تبادل موثقة الهوية، وأحياناً أدلة مادية من أجهزة المشتبه به.

ويزيد الأمر تعقيداً أن المشتبه به يمكنه ببساطة الادعاء بأنه "فقد" مفتاحه الخاص أو "نسي" كلمة المرور. ولا يوجد طريقة تقنية لإثبات أنه يكذب ما لم تُوجد أدلة أخرى على احتفاظه بالوصول.

التطور القانوني في هذا المجال: بدأت محاكم في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعتبر الرفض التام لتسليم المفاتيح الخاصة بعد صدور أمر قضائي بذلك بمثابة ازدراء محكمة يُعاقب عليه. وفي بريطانيا، وسّع قانون الشرطة والجريمة لعام 2024 صلاحيات السلطات لمصادرة أصول مشفرة حتى دون إدانة جنائية مسبقة.

التحدي الثاني: المحافظ الشخصية — القلعة بلا بواب

المحفظة الشخصية من نوع MetaMask أو Ledger أو ما شابهها لا تخضع لسيطرة أي طرف ثالث. لا يوجد بنك يمكن إلزامه بتجميد الحساب، ولا منصة يمكن أمرها بمنع الوصول. الطريقة الوحيدة للمصادرة الفعلية هي الحصول على المفتاح الخاص، إما بموافقة صاحبه أو عبر أدوات الطب الشرعي الرقمي لاستخراجه من الجهاز المادي.

مثال واقعي: في قضية جيمس زهونغ عام 2022، اكتشف المحققون الأمريكيون أن زهونغ كان يخزّن عملات بيتكوين قيمتها 3.4 مليار دولار على أجهزة تخزين مخفية داخل منزله. تمكّنوا من مصادرتها لأنهم وصلوا مادياً إلى الأجهزة وحصلوا على مفاتيحها بموجب أمر تفتيش. لو كانت المحافظ في بلد آخر، لكانت القصة مختلفة تماماً.

التحدي الثالث: عملات الخصوصية قطع خيط التتبع

عملات كـMonero وZcash مُصمَّمة من الأساس لإخفاء المرسل والمستقبل والمبلغ. تحليل سلاسل البلوكتشين الذي يُعطي نتائج جيدة مع البيتكوين والإيثيريوم يكاد يكون عاجزاً أمام هذه العملات.

الاستراتيجية الإجرامية التي تُقلق المحققين هي: نقل الأصول المسروقة من عملة قابلة للتتبع كالبيتكوين إلى Monero في نقطة واحدة، ثم إعادة تحويلها إلى بيتكوين أو ما شابه في نقطة أخرى. عند هذه العملية ينقطع مسار التتبع تماماً، والأموال التي تخرج "نظيفة" لا يمكن ربطها بالأموال التي دخلت "القناة الداكنة".

12.4 أفضل الممارسات الناشئة في استرداد الأصول

رغم صعوبة المشهد، تطورت أدوات وآليات جديدة تُحقق نتائج ملموسة.

أولاً: المصادرة غير القائمة على الإدانة

هذا هو أهم تطور قانوني في مجال استرداد الأصول في العقد الأخير. المصادرة غير القائمة على الإدانة تعني أن الدولة يمكنها مصادرة أصول مشبوهة حتى دون الحاجة لإصدار حكم جنائي بالإدانة على صاحبها.

المنطق القانوني هنا هو أن الدعوى مرفوعة ضد الأصل ذاته لا ضد الشخص. الدولة تقول: "هذا المال نفسه عائد جريمة، وبالتالي لا يحق لأحد الاحتفاظ به." وهذا يُحوّل عبء الإثبات: بدلاً من أن تثبت الدولة الجريمة الجنائية بمعايير "بما لا يدع مجالاً للشك"، يتعين على صاحب الأصل أن يُثبت مصدره المشروع.

في المملكة المتحدة، تُسمى هذه الآلية "أوامر الثروة غير المفسّرة"، وبموجبها يمكن لسلطات إنفاذ القانون أن تُطالب أي شخص يمتلك أصولاً تفوق قيمتها 50,000 جنيه إسترليني بإثبات أنه اكتسبها بطريقة مشروعة. إذا أخفق في الإثبات، يمكن مصادرة الأصل.

قضية حقيقية: في عام 2019، صدر أول أمر ثروة غير مفسّرة في المملكة المتحدة ضد زوجة مصرفي أذربيجاني مدان. أُلزمت بإثبات أن عقاراتها في لندن بقيمة 22 مليون جنيه اكتُسبت بصورة مشروعة. وفي نهاية المطاف صودرت العقارات بعد فشلها في تقديم تفسير مقنع.

الاتحاد الأوروبي أصدر توجيهاً في عام 2024 يُلزم الدول الأعضاء بتبني آليات مشابهة، في خطوة تُوسّع نطاق تطبيق هذا النهج على المستوى الأوروبي.

ثانياً: الشبكات الدولية لتبادل المعلومات وتنسيق الاسترداد

مشكلة الاسترداد الكبرى هي أن الأموال تعبر الحدود أسرع بكثير مما تعبرها طلبات المساعدة القانونية الرسمية. الحل جاء عبر إنشاء شبكات متخصصة تُتيح التنسيق السريع.

شبكة CARIN، وهي اختصار لشبكة كامدن لاسترداد الأصول بين الوكالات، تضم نقاط اتصال في أكثر من ستين دولة. حين يكتشف محقق في ألمانيا أن أموالاً مشبوهة تتجه نحو ماليزيا، يمكنه التواصل مباشرةً مع نظيره في ماليزيا عبر هذه الشبكة لطلب التجميد الفوري، دون انتظار الإجراءات الدبلوماسية الرسمية.

مبادرة StAR، وهي شراكة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تُركز تحديداً على مساعدة الدول النامية في استرداد أصول مُهرَّبة. ومن أبرز نجاحاتها مساعدة نيجيريا في استرداد جزء من الأصول التي نهبها الديكتاتور ساني أباشا وأودعها في بنوك سويسرية.

ثالثاً: وحدات متخصصة في مصادرة العملات المشفرة

أدركت دول عديدة أن التهديد المتعلق بالعملات المشفرة يتطلب وحدات تقنية متخصصة لا تستطيع وحدات الاستخبارات المالية التقليدية التعامل معه.

في الولايات المتحدة، أنشأت وزارة العدل فريقاً وطنياً لإنفاذ قوانين العملات المشفرة يجمع بين محللين ماليين ومختصين في أمن المعلومات وخبراء في تحليل سلاسل البلوكتشين. وقد حقق هذا الفريق نتائج بارزة.

قضية Bitfinex 2022: في فبراير 2022، تمكن الفريق الأمريكي من مصادرة عملات بيتكوين بقيمة 3.6 مليار دولار مسروقة من منصة Bitfinex عام 2016. المفتاح كان تتبع سلسلة التحويلات عبر سنوات وربطها بهوية المتهمَين عبر أخطاء بسيطة ارتكباها في مرحلة مبكرة، من بينها استخدام حساب بريد إلكتروني مرتبط بأحدهم لتحويل جزء صغير من الأموال.

قضية Silk Road 2020-2022: اكتشف المحققون أن قراصنة سابقين سرقوا بيتكوين من منصة Silk Road المُغلقة وأخفوها في ملفات مشفّرة على أجهزة تخزين. صدر حكم بمصادرة عملات بقيمة تجاوزت مليار دولار.

أكبر مصادرة في تاريخ عمليات الاحتيال الرقمي: في يونيو 2025، صادرت وزارة العدل الأمريكية 225 مليون دولار في عملات مشفرة مرتبطة بعمليات احتيال تُعرف بـ"نحت الخنزير"، وهي عمليات تقوم على بناء علاقة عاطفية وهمية مع الضحية ثم إقناعها بالاستثمار في منصات احتيالية. تمت هذه المصادرة عبر تعاون بين ولايات قضائية متعددة وباستخدام تحليل البلوكتشين والتعلم الآلي لتتبع آلاف المحافظ الموزعة.

رابعاً: مُصدرو العملات المستقرة كأداة للتجميد الفوري

اكتُشف أن مُصدّري العملات المستقرة الكبار مثل Tether وCircle يمتلكون قدرة تقنية لا تمتلكها أي حكومة: تجميد أي محفظة تحمل عملتهم في لحظة بضغطة زر.

حين تُوجّه جهة إنفاذ قانون طلباً موثقاً لـTether لتجميد محفظة معينة، يمكن لـ Tether فعل ذلك فورياً دون الانتظار لأي إجراء قضائي. وقد استُخدمت هذه الآلية بنجاح في عدة قضايا.

مثال: في أعقاب اختراق Bybit في فبراير 2025 وسرقة 1.5 مليار دولار، جُمِّدت محافظ بعينها تحتوي على عملات مستقرة استجابةً لطلبات تنسيق سريعة. لكن الجزء الأكبر من الأموال كان قد تحوّل إلى عملات غير قابلة للتجميد قبل أن تصل الطلبات.

12.5 النافذة الزمنية المتقلصة: سباق ضد الثواني

أحد أهم الدروس المستفادة من قضايا الاسترداد الأخيرة هو أن النافذة الزمنية بين لحظة اكتشاف السرقة أو الجريمة ولحظة عدم قدرة أحد على استرداد الأموال تقلصت بشكل درامي.

في قضية Bybit، بدأت الأموال المسروقة بالتحرك عبر عشرات المحافظ وعبر جسور متعددة بين سلاسل البلوكتشين المختلفة خلال دقائق من الاختراق. كل ما انقضى وقت إضافي كلما تشعّبت مسارات الأموال وتقلصت احتمالية استردادها.

هذه السرعة تُحدث تحولاً جذرياً في متطلبات الاستجابة: الاسترداد الناجح يتطلب قدرة على التصرف في زمن يُقاس بالدقائق لا بالأيام أو الأشهر التي تستغرقها الإجراءات القانونية التقليدية.

الحل الناشئ هو آليات التجميد الوقائي المشروط: اتفاقيات مسبقة بين جهات إنفاذ القانون ومنصات التبادل الكبرى تُتيح تجميداً فورياً بناءً على إشعار طارئ، مع مراجعة قانونية لاحقة خلال ساعات. هذا يُعطي الوقت اللازم للإجراءات القانونية الرسمية دون أن تهرب الأموال في الأثناء.

خلاصة الفصل الثاني عشر

استرداد الأصول هو المعركة الأصعب في منظومة مكافحة غسيل الأموال. فجوة التسعة وتسعين بالمئة بين ما يُغسَل وما يُستعاد تعكس تفاوتاً بنيوياً عميقاً: المجرمون يتحركون بسرعة عبر حدود مفتوحة، والمحققون يعملون ببطء عبر بيروقراطيات قانونية ثقيلة.

التحولات الإيجابية موجودة: المصادرة غير القائمة على الإدانة تكسر عقبة الملكية الشكلية، والوحدات التقنية المتخصصة تجعل تتبع العملات المشفرة أكثر فعالية، وشبكات التنسيق الدولي تُسرّع الاستجابة.

لكن التحدي الحقيقي يبقى في السرعة: ما لم تُوجد آليات للتجميد الفوري في الوقت الحقيقي، ستبقى الأموال تسبق المحققين بخطوات.

الجزء الخامس: الآفاق الناشئة والتهديدات المستقبلية

الفصل الثالث عشر: الذكاء الاصطناعي التوليدي وتزييف الواقع المالي

تمهيد: ثورة مزدوجة الوجه

الذكاء الاصطناعي التوليدي هو أحد أعظم الاختراعات التقنية في العقود الأخيرة. قدرته على إنتاج نصوص وصور وأصوات ومقاطع مرئية واقعية للغاية فتحت آفاقاً غير محدودة في الطب والتعليم والفن والبحث العلمي. لكن هذه القدرة ذاتها

تُشكّل خطراً جسيماً على أحد أعمدة مكافحة غسيل الأموال وهو التحقق من هوية العملاء.

اعتمدت المؤسسات المالية خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19، على أنظمة التحقق الرقمي عن بُعد التي تسمح بفتح الحسابات دون الحاجة لحضور مادي. هذه الأنظمة أضافت راحة هائلة للعملاء الشرعيين، لكنها في الوقت ذاته فتحت ثغرات جديدة يستغلها الفاعلون المجرمون.

13.1 من التزوير التقليدي إلى الهويات الاصطناعية

كيف تغيّر تهديد التزوير؟

التزوير التقليدي للوثائق كان عملاً يدوياً شاقاً يتطلب حرفيين متخصصين ومعدات محددة وتكاليف مرتفعة. النتيجة كانت وثائق مزوّرة تحمل عيوباً مرئية يمكن لعين خبير أن تكتشفها.

أما اليوم، فقد تحوّل المشهد تحولاً جذرياً. الذكاء الاصطناعي التوليدي يُتيح إنتاج وثائق هوية كاملة من الصفر بجودة عالية، بما في ذلك محاكاة عناصر الأمان المرئية. ويُتيح إنشاء صور لأوجه بشرية لأشخاص غير موجودين أصلاً في العالم، مما يعني أنه لا يوجد شخص حقيقي يمكن البحث عنه أو الاستفسار منه. ويُتيح توليد محتوى فيديو مُقنع يمكنه خداع بعض أنظمة التحقق الحيوي. ويُتيح إنشاء تاريخ رقمي مصطنع لهوية وهمية، من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي إلى السير المهنية على منصات التوظيف.

والأهم من كل ذلك، هو أن هذا كله أصبح متاحاً بتكاليف منخفضة وقابلاً للتطبيق على نطاق صناعي. ما كان يتطلب أسابيع وآلاف الدولارات يمكن اليوم إنجازه في ساعات بعشرات الدولارات.

أنواع الهويات الاصطناعية

ينقسم ما يُسمى بالهوية الاصطناعية إلى ثلاثة أنواع متمايزة:

النوع الأول: الوثيقة الاصطناعية بالكامل. وثيقة لم تُصدرها أي حكومة ولم يتقدم لها أي مواطن، بل أنتجها الذكاء الاصطناعي من الصفر. رخصة القيادة الاصطناعية تبدو وكأنها رخصة حقيقية بكل تفاصيلها، بما في ذلك أكواد القراءة الآلية. التحقق الوحيد الذي يكشفها هو الاستعلام المباشر من قاعدة البيانات الحكومية المُصدِرة، وهو ما لا تفعله كثير من أنظمة التحقق الرقمي.

النوع الثاني: الوثيقة الحقيقية المُعدَّلة. وثيقة حقيقية صادرة فعلاً، لكن تم تعديل بعض بياناتها كالاسم أو تاريخ الميلاد أو الصورة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي مع الحفاظ على تنسيقها الأمني. هذا أكثر إقناعاً من الوثيقة الاصطناعية الكاملة لأنها تجتاز اختبارات بصمة الورق والحبر.

النوع الثالث: الهوية المركبة. هي دمج بيانات حقيقية مع عناصر مزيّفة. مثلاً، رقم ضمان اجتماعي حقيقي مسروق من شخص موجود، مقرون بصورة وجه اصطناعية وعنوان وهمي واسم مختلف. هذا النوع خطير بشكل خاص لأن جزءاً من بياناته يجتاز الفحوصات التقاطعية بنجاح.

13.2 سرعة الأتمتة الإجرامية

المجرمون يتبنون الأداة أولاً

تحليل شركات متخصصة في استخبارات العملات المشفرة كـTRM Labs يكشف نمطاً مقلقاً: المجرمون يتبنون تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملياتهم قبل أن تتكيف أنظمة الدفاع مع هذه التقنيات.

الأنماط الهجومية الموثقة تشمل تقديم وثائق اصطناعية عبر أنظمة التحقق الرقمي، واستغلال حقيقة أن هذه الأنظمة تفحص جودة الصورة لا وجود الوثيقة فعلاً في قاعدة بيانات حكومية. وتشمل أيضاً استخدام تقنيات التزييف العميق في خطوات التحقق بالفيديو، حيث يُطلب من مقدم الطلب أن يُحرّك رأسه أو يبتسم. وتشمل إنشاء حسابات "بغل مالي" بالجملة، إذ يمكن لمجموعة إجرامية واحدة توليد مئات الهويات الاصطناعية وفتح مئات الحسابات في وقت واحد، وهو ما كان مستحيلاً بالتزوير اليدوي.

قضية Bybit 2025: في فبراير من ذلك العام، نجحت **مجموعة Lazarus** الكورية الشمالية في اختراق محافظ Bybit وسرقة 1.5 مليار دولار. ما يُفيد هنا من الناحية التحليلية هو أن الاختراق بدأ برسائل تصيد احتيالي استخدمت محتوى مُولَّداً بالذكاء الاصطناعي لانتحال صفة موظف حقيقي بمستوى إقناع عالٍ. هذا يُوضح كيف يُستخدم الذكاء الاصطناعي ليس فقط في التحقق بل في مراحل الاختراق الأولى أيضاً.

13.3 ثغرة التحقق الرقمي عن بُعد

كيف يعمل e-KYC وأين يقصر؟

نظام التحقق الرقمي عن بُعد يعمل عادةً بالخطوات التالية: يرفع العميل صورة من وثيقة هويته، ثم يلتقط صورة حية لوجهه، وفي الأنظمة المتقدمة يجري اختبار الحيوية حيث يُطلب منه تحريك رأسه أو الابتسام أو قراءة رقم عشوائي. ثم تقارن الخوارزمية الصورة الحية بصورة الوثيقة وتتخذ القرار.

المشكلة هي أن هذا النظام يفترض أمرين: أن الوثيقة المرفوعة حقيقية، وأن الشخص في الكاميرا هو صاحب الوثيقة. الذكاء الاصطناعي التوليدي يستطيع التلاعب بكلا الافتراضين.

مشكلة الشخص غير الموجود

التزوير التقليدي كان يستخدم هوية شخص حقيقي، وهذا كان يُوفر نقاط ضعف قابلة للاستغلال: الشخص الحقيقي يمكنه الإبلاغ عن سرقة هويته، والبيانات يمكن التحقق منها عبر سجلات مستقلة.

الهوية المُولَّدة بالذكاء الاصطناعي تُزيل هذه الثغرات دفعةً واحدة. لا يوجد شخص حقيقي يمكن مقارنة البيانات معه أو يستطيع الإبلاغ عن أي شيء. إنها شخصية اخترعها الكمبيوتر لتخدم غرضاً جنائياً محدداً ثم تختفي.

13.4 مؤشرات الكشف للمحللين

رغم تطور تقنيات التزوير، تبقى مؤشرات يمكن للمحللين المدربين رصدها.

مؤشرات في الوثائق

عناصر الأمان الظاهرة على وثيقة الهوية يجب أن تتطابق مع الإصدار الذي تدّعيه الوثيقة. فرخصة قيادة أمريكية مزعومة من عام 2020 يجب أن تحمل عناصر الأمان المعتمدة في ذلك العام بالضبط، لا عناصر عام 2015 ولا عام 2023. أي تناقض في هذا يثير الشك.

كذلك فإن كل دولة لها نظام ترقيم محدد لوثائقها. رقم جواز سفر لا يتطابق مع النمط المعروف لتلك الدولة يشير إلى تزوير.

الأهم هو التحقق المباشر مع الجهة المُصدِرة: الاستعلام المباشر عن الوثيقة من قاعدة البيانات الحكومية هو الاختبار الوحيد الذي لا تستطيع الوثيقة الاصطناعية اجتيازه.

مؤشرات في الصورة والفيديو

تحليل الصورة المُولَّدة يكشف عن أنماط دقيقة: الإضاءة والظلال يجب أن تكون متسقة على كامل الوجه مع الخلفية. خلفية مُشوَّهة حول حواف الشعر أو الأذنين هي مؤشر كلاسيكي. انعكاسات العينين يجب أن تكون منطقية من حيث مصدر الضوء.

في مقاطع الفيديو، حركات الوجه المُولَّدة آلياً تبدو أحياناً "ميكانيكية" بشكل دقيق يصعب وصفه لكن يشعر به المراقب المدرّب.

مؤشرات في البصمة الرقمية

شخص ادّعى أنه يبلغ الأربعين من عمره لكن حسابه على وسائل التواصل الاجتماعي أُنشئ قبل ثلاثة أشهر فقط هو تناقض صارخ. الأشخاص الحقيقيون يتراكم لهم حضور رقمي عبر السنين.

نشاط رقمي يبدو "مثالياً" بشكل مثير للريبة، منتظم جداً وبلا عفوية وبلا تناقضات بشرية طبيعية، قد يشير إلى هوية مُصطنعة. البشر الحقيقيون يرتكبون أخطاء ويُغيّرون آراءهم ويكشفون تفاصيل شخصية غير متوقعة.

مؤشرات سلوكية بعد فتح الحساب

الحسابات المفتوحة بهويات مزيّفة تُظهر عادةً نمطاً سلوكياً محدداً: بدء معاملات كبيرة فور فتح الحساب بدون فترة "إحماء" طبيعية، وغياب المعاملات اليومية الصغيرة التي يجريها الأشخاص الحقيقيون، وتطابق نمط المعاملات مع حسابات أخرى مشبوهة يدل على أن نفس المُشغّل يقف خلف عدة هويات.

-

13.5 الحلول التقنية الناشئة

كشف المحتوى المُولَّد بالذكاء الاصطناعي

طوّرت شركات تقنية كبيرة مثل Microsoft وIntel أدوات لكشف الصور والمقاطع المزيّفة تعمل بتحليل الأنماط على مستوى البكسل، وهي أنماط غير مرئية للعين البشرية لكنها تكشف التوليد الآلي.

لكن الإشكالية الجوهرية هي أن هذا الميدان يشهد سباق تسلح مستمراً: كل تحسين في أدوات الكشف يُقابله تحسين في أدوات التوليد. الأداة التي تكشف الجيل الأول من الصور المُزيَّفة لا تكشف بالضرورة الجيل الثاني.

التحقق متعدد المصادر

البديل الأكثر موثوقية هو عدم الاعتماد على مصدر واحد للتحقق. بدلاً من مقارنة الوثيقة المُقدَّمة بنماذج وثائق محفوظة، يتم الاستعلام مباشرة من قاعدة البيانات الحكومية المُصدِرة عبر اتصال آمن. رقم الهوية إما يوجد في قاعدة البيانات أو لا يوجد، وهذا الاختبار لا تجتازه الهوية الاصطناعية.

كذلك يُضاف إلى ذلك التحقق من رقم الهاتف وتاريخ تسجيله، وفحص البصمة الرقمية عبر مصادر مستقلة لا عبر ما يُقدمه العميل فحسب.

المصادقة المستمرة

التحقق مرة واحدة عند فتح الحساب لم يعد كافياً. النهج الأكثر فعالية هو التحقق المستمر طوال حياة الحساب: تحليل أنماط الاستخدام وأوقات الدخول والأجهزة المستخدمة، ومقارنة السلوك الحالي بالسلوك التاريخي، وتفعيل تحقق إضافي عند كل معاملة ذات مخاطر عالية.

الهوية الرقمية السيادية

هذا هو الحل الأكثر جذرية وفعالية بعيدة المدى. بدلاً من الاعتماد على وثائق مادية يمكن تزويرها أو صورها الرقمية، تعتمد الهوية الرقمية السيادية على ربط مباشر وآمن مع قاعدة البيانات الحكومية.

الاتحاد الأوروبي يطوّر نظام eIDAS 2.0 ومحفظة الهوية الرقمية الأوروبية، التي ستتيح للمواطن تقديم هويته رقمياً بطريقة تُتحقق منها مباشرةً مع الجهة الحكومية المُصدِرة. لا يمكن لهوية مُولَّدة بالذكاء الاصطناعي اجتياز هذا الاختبار ببساطة لأنها غير موجودة في قاعدة البيانات الحكومية أصلاً.

خلاصة الفصل الثالث عشر

الذكاء الاصطناعي التوليدي يُحدث تحولاً نوعياً في تهديدات الهوية، ويتجاوز مجرد تحسين أساليب التزوير القديمة نحو إنشاء هويات اصطناعية كاملة لأشخاص غير موجودين. هذا يُلغي آليات كشف التزوير التقليدية القائمة على وجود شخص حقيقي يمكن التحقق منه أو الرجوع إليه.

الحل الجذري يتطلب الانتقال من نموذج "تحقق من الوثيقة" إلى نموذج "تحقق مع مُصدِر الهوية مباشرةً". كل حل آخر هو في جوهره لحاق بالفجوة لا سدّها.

الفصل الرابع عشر: الغسيل الأخضر

أسواق الكربون كقناة جديدة

تمهيد: حين تُصبح حماية المناخ غطاءً للجريمة

ائتمانات الكربون هي شهادات رقمية قابلة للتداول، كل منها يُمثِّل حق إطلاق طن واحد من ثاني أكسيد الكربون أو ما يُعادله من الغازات الدفيئة. أُنشئت هذه الأسواق لخدمة هدف نبيل: تحفيز الشركات والدول على تخفيض انبعاثاتها الكربونية عبر آلية السوق، في إطار مبادرات مثل بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس ونظام تداول الانبعاثات الأوروبي.

غير أن مجموعة من الخصائص البنيوية في هذه الأسواق جعلتها هدفاً جذاباً للاستغلال الإجرامي. ما أطلق عليه الباحثون مصطلح "الغسيل الأخضر" ليس مجرد احتمال نظري، بل ظاهرة موثقة بقضايا حقيقية موثقة.

14.1 لماذا أسواق الكربون جذابة للغسيل؟

الخاصية الأولى: اللاملموسية التامة

ائتمان الكربون لا وجود له في العالم المادي. هو "وعد" بأن انبعاثات كربونية معينة لم تُطلق، أو أن كمية كربون معينة امتصّها غابة أو مشروع ما. التحقق من أن هذا التخفيض حدث فعلاً يتطلب خبرة بيئية متخصصة ومراجعة ميدانية معقدة في مواقع قد تكون نائية وصعبة الوصول.

هذا اللاملموس يعني أنه لا يوجد شيء يمكن فحصه أو وزنه أو عدّه مثل الذهب أو اليخوت أو العقارات. وكل ما يمنع ادعاء أن ائتمان الكربون حقيقي هو مراجعة بيئية متخصصة، وهي رقابة متأخرة ومحدودة.

الخاصية الثانية: تقلّب الأسعار وغياب سعر مرجعي موحد

أسعار ائتمانات الكربون تتفاوت بشكل كبير: في السوق الطوعية غير المنظمة تتراوح بين دولارين وخمسين دولاراً للطن، وفي الأسواق المنظمة كنظام الاتحاد الأوروبي تتراوح بين خمسين ومئة يورو للطن، وبعض ائتمانات "الجودة العالية" قد تصل إلى مئتي دولار أو أكثر.

هذا التباين الهائل يعني أنه يمكن تبرير أي سعر تقريباً. شراء ائتمانات بعشرة دولارات وبيعها بثمانين دولاراً يبدو مشروعاً في ظل هذا التقلب، حتى وإن كان التباين في السعر يُستخدم لتحريك أموال غير مشروعة.

الخاصية الثالثة: فجوة رقابية واسعة

السوق الطوعي للكربون غير مُنظَّم في معظم الولايات القضائية. شركات تداول الكربون لا تخضع عادةً لمتطلبات التحقق من هوية العملاء ومكافحة غسيل الأموال التي تخضع لها المؤسسات المالية. هيئات المعايير البيئية تُركّز على الجودة البيئية للمشروع لا على مكافحة الجرائم المالية المرتبطة به.

هذا يعني وجود فجوة تنظيمية واضحة: التنظيم المالي لا يشمل هذه الأسواق، والتنظيم البيئي لا يتناول الجرائم المالية.

الخاصية الرابعة: الهالة الأخلاقية

التعامل في ائتمانات الكربون يحمل صورة إيجابية واجتماعية. من يُتاجر في الكربون يُنظر إليه على أنه يُسهم في حماية البيئة وإنقاذ الكوكب. هذه الصورة الإيجابية تخلق تحيزاً يجعل المحللين يميلون للتساهل في التدقيق بهذه المعاملات.

الخاصية الخامسة: العبور الحدودي السلس

مشروع كربوني في غابات أمازون ينتج ائتمانات تُباع لشركة أوروبية عبر وسيط في سنغافورة ومُصادِق بيئي في بريطانيا. هذا العبور عبر أربع ولايات قضائية يعني أن كل جهة رقابية ترى قطعة واحدة فقط من الصورة الكاملة.

14.2 آليات الغسيل في أسواق الكربون

المخطط الكلاسيكي: تضخيم الائتمانات

المخطط الأساسي يعمل كالتالي: مشروع بيئي يُقدَّم على أنه يُخفّض كميات كبيرة من الانبعاثات أو يمتص كميات كبيرة من الكربون، فيُصدر ائتمانات بقيمة تفوق قدرته الفعلية الموثقة. هذه الائتمانات تُباع بأسعار تعكس الادعاءات المبالغ فيها. الفارق بين القيمة الحقيقية للمشروع والقيمة المُدّعاة هو قناة لتحريك أموال غير مشروعة.

مشروع كربوني كغطاء لنشاط غير قانوني

هذا هو الاستخدام الأكثر خطورة، إذ يستخدم المشروع البيئي كغطاء شرعي لنشاط إجرامي آخر.

قضية حقيقية: عملية Greenwashing في البرازيل 2025

في نوفمبر 2025، وجّهت الشرطة الفيدرالية البرازيلية اتهامات لواحد وثلاثين مشتبهاً بهم في ما وصفته بأكبر عملية احتيال في ائتمانات الكربون في تاريخ البلاد.

المشروعان الوهميان، المعروفان بـ"Unitor" و"Fortaleza Ituxi"، كانا يعملان تحت إطار برنامج REDD+، وهو برنامج أممي لدفع تعويضات للدول النامية مقابل الحفاظ على غاباتها. المشروعان ادّعيا أنهما يحميان مساحات شاسعة من غابات الأمازون من إزالة الأشجار.

لكن التحقيقات كشفت أن هذين المشروعين كانا يُصدران ائتمانات كربونية في الوقت ذاته الذي كانا يُستخدمان فيه لغسل أخشاب مأخوذة من مناطق أخرى أُزيلت منها الغابات بشكل غير قانوني. المشروع "الأخضر" كان يخدم نشاطاً إجرامياً بيئياً في الوقت ذاته.

الشبكة الإجرامية ضمّت ثلاث مجموعات: الأولى بقيادة ريكاردو ستوبي جونيور الذي كان يُعدّ أكبر بائع فردي لائتمانات الكربون في البرازيل، وباع ائتمانات بملايين الدولارات لشركات عالمية كبرى من بينها نستله وتوشيبا وسبوتيفاي وبوينغ. والثانية بقيادة إيلسيو موكو الذي سبق إدانته بغسيل الأخشاب غير القانوني عام 2017. والثالثة بقيادة جوزيه كابيلاسو الذي سبق إدانته بالاتجار غير القانوني في شهادات المنشأ الحرجية عام 2012.

ما جعل هذا المخطط ممكناً هو تورط موظفين عموميين فاسدين في وكالة الإصلاح الزراعي البرازيلية ومكاتب التسجيل في ولاية أمازوناس ومعهد حماية البيئة في الولاية. هؤلاء الموظفون أعطوا المشاريع الوهمية شهادات حكومية رسمية جعلتها تبدو قانونية تماماً لأي مشترٍ أجنبي.

14.3 **مؤشرات الكشف في أسواق الكربون**

المحلل الذي يراجع معاملات كربونية يجب أن ينتبه لعدة مؤشرات:

تضخم واضح في قيمة الائتمانات: مشروع حجمه وموقعه لا يسمح إلا بإنتاج كمية محدودة من الائتمانات، لكنه يدّعي إنتاج ضعفها أو أضعافها. يتطلب كشف هذا خبرة بيئية متخصصة، لذا ينبغي الاستعانة بمحللين متخصصين في تقييم المشاريع البيئية.

تداخل مع أنشطة غير قانونية موثقة في المنطقة: مشروع كربوني في منطقة جُرِّدت من أشجارها أو يديره أشخاص سبق اتهامهم بجرائم بيئية هو علامة تحذير قوية.

شبكات وسطاء معقدة عبر ولايات متعددة: شراء ائتمانات من وسيط في دولة ثم بيعها عبر شركة وهمية في دولة ثانية لعميل في دولة ثالثة، بدون مبرر اقتصادي واضح لهذا التعقيد.

غياب تقارير تحقق بيئي مستقلة: مشروع يطلب المشتري الثقة بادعاءاته البيئية دون وجود مراجعة ميدانية مستقلة من جهة ذات مصداقية.

14.4 التحديات التنظيمية والحلول الناشئة

الموقف التنظيمي الدولي

مجموعة العمل المالي أشارت في تقاريرها المتعلقة بالمخاطر الناشئة إلى أن أسواق الكربون تقع في "فجوة تنظيمية" بين التنظيم المالي والتنظيم البيئي. التوصية الرئيسية هي إخضاع وسطاء ومنصات تداول الكربون لمتطلبات التحقق من الهوية ومكافحة غسيل الأموال.

الاتحاد الأوروبي يسير في هذا الاتجاه ضمن تطوير نظام تداول الانبعاثات وآلية تعديل حدود الكربون، إذ بدأ في دمج اعتبارات مكافحة الاحتيال في تنظيم أسواق الكربون.

هيئات المعايير البيئية كـVerra وGold Standard أيضاً تتحرك نحو تعزيز متطلبات الشفافية، وإن كان تركيزها الأساسي يبقى على الجودة البيئية.

التوصيات العملية

الإجراء الأهم هو إخضاع وسطاء ومنصات تداول الكربون لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال مماثلة لتلك المفروضة على المؤسسات المالية، بما يشمل التحقق من هوية طرفَي كل معاملة وتوثيق المصدر الاقتصادي للأموال.

ويُضاف إلى ذلك إنشاء سجل دولي موحد لائتمانات الكربون يمنع إصدار الائتمان الواحد مرتين، ويُتيح تتبع سلسلة ملكية كل ائتمان من لحظة إصداره. تعزيز التعاون بين الجهات البيئية والمالية ضرورة لأن لا الأولى وحدها ولا الثانية وحدها تملك الأدوات الكافية لكشف هذا النوع من الاحتيال.

خلاصة الفصل الرابع عشر

أسواق الكربون نشأت لخدمة هدف مناخي نبيل، لكن خصائصها البنيوية، من لاملموسية الأصل إلى فجوة الرقابة إلى الهالة الأخلاقية، جعلتها هدفاً جذاباً للاستغلال الإجرامي. قضية Greenwashing البرازيلية عام 2025 تُوضح أن هذا التهديد حقيقي وموثق وليس مجرد تكهن أكاديمي.

المواجهة الفعالة تتطلب سد الفجوة التنظيمية بإخضاع هذه الأسواق لرقابة مالية جادة، مع الحفاظ على مرونتها البيئية. وهذا توازن صعب لكنه ضروري.

الفصل الخامس عشر: الجيوسياسية والحروب المالية

تمهيد: حين تُصبح الدولة مُشغِّلاً إجرامياً

في الفصول السابقة استعرضنا شبكات إجرامية خاصة تعمل لتحقيق الربح المادي. لكن أحد أكثر التطورات خطورة في المشهد المعاصر هو ظهور دول بأكملها أو مجموعات تحظى بدعم دول تستخدم تقنيات غسيل الأموال كأداة لتحقيق أهداف جيوسياسية: التحايل على العقوبات الدولية، وتمويل برامج أسلحة محظورة، وشنّ حروب مالية خفية.

15.1 نموذج الدولة المارقة: مجموعة Lazarus الكورية الشمالية

من هي مجموعة Lazarus؟

مجموعة Lazarus هي وحدة إلكترونية تعمل تحت إشراف مكتب الاستطلاع العام الكوري الشمالي، وهو الجهاز الاستخباراتي الخارجي للدولة. وفقاً لتقييمات وكالات استخبارات دولية متعددة وتقارير لجان الأمم المتحدة، تعمل هذه المجموعة بأهداف مزدوجة: تحقيق الاستخبارات السيبرانية وتوليد إيرادات لتمويل البرنامج النووي الكوري الشمالي.

تقييمات الأمم المتحدة تشير إلى أن قراصنة كوريا الشمالية سرقوا ما لا يقل عن 1.9 مليار دولار من العملات المشفرة عام 2024، وبحلول منتصف 2025 كانوا قد سرقوا ما يتجاوز ملياري دولار في ذلك العام.

التسلسل التشغيلي للعمليات

مرحلة الاختراق: تستهدف المجموعة عادةً منصات العملات المشفرة ومزودي خدمات المحافظ عبر رسائل تصيد احتيالي متطورة، أو عبر اختراق سلسلة التوريد البرمجية.

في قضية Bybit التي وقعت في فبراير 2025 وأسفرت عن خسارة 1.5 مليار دولار، اخترقت المجموعة جهاز أحد مطوري البرمجيات المرتبطين بمنصة Safe، وهي منصة لإدارة المحافظ متعددة التوقيعات. عبر هذا الاختراق تمكنت من التلاعب بواجهة المستخدم بحيث تُظهر عنوان المستلم الصحيح لموظفي Bybit بينما توجّه الأموال فعلياً إلى محافظ المجموعة.

مرحلة التحريك السريع: بعد الاختراق مباشرةً تبدأ عملية تحريك الأموال عبر سلاسل بلوكتشين متعددة باستخدام جسور عابرة، أبرزها THORChain الذي أصبح الأداة الرئيسية لغسل عائدات Bybit. السرعة هنا ضرورة تكتيكية: كلما أُبطئت العملية كلما زادت احتمالية تجميد الأموال.

مرحلة التمويه: استخدام خدمات الخلط وبروتوكولات الخصوصية لتقطيع مسار التتبع. المجموعة وثّقت أنها تستخدم مئات المحافظ الوسيطة في سلاسل تحويل معقدة.

مرحلة التسييل: تحويل العملات المشفرة المُغسَّلة إلى عملات ورقية عبر شبكات من الوسطاء، غالباً ما يكونون في الصين أو دول ذات رقابة ضعيفة. هؤلاء الوسطاء يُحوّلون العملات إلى نقد عبر منصات تداول غير مرخصة أو عبر معاملات خارج البورصة.

15.2 الجسور العابرة للسلاسل كأدوات للتحايل على العقوبات

ما هي الجسور العابرة للسلاسل؟

الجسور العابرة للسلاسل هي بروتوكولات برمجية تُتيح نقل الأصول من سلسلة بلوكتشين إلى أخرى. مثلاً، يمكنك من خلالها تحويل بيتكوين إلى إيثيريوم أو العكس دون المرور بمنصة تبادل مركزية خاضعة للرقابة.

قيمتها القانونية الأصلية هي تحسين قابلية التشغيل البيني بين شبكات البلوكتشين المختلفة. لكن قيمتها الإجرامية هي إنشاء "منطقة رمادية" بين سلاسل البلوكتشين يصعب فيها التتبع، لأن أدوات تحليل السلاسل تعمل داخل سلسلة بعينها لكن التتبع عبر الجسر إلى سلسلة مختلفة يتطلب ربطاً منفصلاً.

تحليل TRM Labs وجهات أخرى أثبت أن عملاء من دول خاضعة للعقوبات الدولية يستخدمون هذه الجسور لتحريك أصول تتجاوز قيمتها مئات المليارات، متجنبين الرقابة على المعاملات التقليدية.

15.3 تحديات المكافحة في السياق الجيوسياسي

التحدي الأول: اللاتكافؤ في الموارد

حين تقف دولة بأجهزتها الاستخباراتية وقدراتها السيبرانية وكادرها العسكري المُدرَّب خلف عمليات الغسيل، فهي تُوظّف موارد تفوق كثيراً ما تملكه أي شبكة إجرامية خاصة. قراصنة مجموعة Lazarus مدرّبون لسنوات ومُزوّدون بمعدات متقدمة ومحميون بالغطاء الدبلوماسي وغير خاضعين لأي مساءلة قانونية في بلدهم.

التحدي الثاني: الحماية السيادية

مبدأ السيادة الوطنية يعني أنه لا يمكن لأي جهة أجنبية إرسال محققين أو تنفيذ إجراءات قانونية على أراضي دولة ذات سيادة دون موافقتها. حين تكون الحكومة ذاتها هي المُشغِّل لعمليات الغسيل، تصبح طلبات المساعدة القانونية المتبادلة غير ذات معنى. لا توجد آلية لملاحقة عملية يديرها جهاز استخباراتي دولة مستقلة.

التحدي الثالث: السرعة التي تتجاوز الاستجابة

في قضية Ronin Bridge التابعة للعبة Axie Infinity عام 2022، سرقت مجموعة Lazarus ما يزيد على ستمائة مليون دولار. خلال ساعات من الاكتشاف كانت الأموال قد مرّت عبر عشرات المحافظ وعدة جسور وخدمات خلط متعددة. التنسيق الدولي اللازم لتجميد الأموال يستغرق أياماً في أحسن الأحوال، وهو وقت أطول بكثير مما يحتاجه نقل الأموال رقمياً.

15.4 التطورات التنظيمية والاستجابات الدولية

عقوبات على البروتوكولات لا على الأشخاص فقط

في أغسطس 2022، اتخذت وزارة الخزانة الأمريكية عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية خطوة غير مسبوقة: فرضت عقوبات على بروتوكول Tornado Cash ذاته، وهو خدمة خلط تعمل كبرنامج حاسوبي. هذه الخطوة أثارت جدلاً قانونياً واسعاً حول ما إذا كان يمكن فرض عقوبات على برنامج لا على شخص أو كيان، لكنها أرسلت رسالة واضحة: الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام العقوبات كأداة ضد البنية التحتية التقنية للغسيل لا فقط ضد مستخدميها.

المحاكم الأمريكية أيدت لاحقاً مشروعية فرض عقوبات على المؤسسين الذين ينظمون ويديرون هذه البروتوكولات.

توسيع صلاحيات التجميد عبر مُصدّري العملات المستقرة

أثبتت قضايا عدة أن Tether وCircle كمُصدّرِيَن رئيسيَّيَن للعملات المستقرة يمتلكان قدرة تجميد لا تمتلكها أي حكومة منفردة: التجميد الفوري لأي محفظة تحمل عملتهما. هذه القدرة بدأت تُستخدم بشكل منسق مع طلبات من جهات إنفاذ القانون.

تعميق تركيز FATF على تمويل الانتشار

مجموعة العمل المالي وسّعت تفويتها ليشمل تمويل الانتشار بوضوح، وهو تمويل برامج أسلحة الدمار الشامل. وطوّرت إرشادات محددة تُلزم المؤسسات المالية بفحص ما إذا كانت معاملاتها يمكن أن تُوظَّف في هذا التمويل.

15.5 توصيات المواجهة

التوصية الأولى: دمج الاستخبارات المالية مع الاستخبارات السيبرانية. التهديد الهجين الذي يجمع بين الجريمة المالية والهجوم الإلكتروني يتطلب استجابة هجينة. وحدات مكافحة غسيل الأموال تحتاج إلى محللين تقنيين، ووحدات الأمن السيبراني تحتاج إلى خبراء ماليين.

التوصية الثانية: تطوير قدرات التجميد في الزمن الحقيقي عبر اتفاقيات مسبقة مع منصات التبادل الكبرى ومُصدّري العملات المستقرة تُتيح التصرف خلال دقائق لا أيام.

التوصية الثالثة: تصنيف الجسور العابرة للسلاسل غير المرخصة كمزودي خدمات أصول افتراضية وإخضاعها لمتطلبات مجموعة العمل المالي، بما يشمل التحقق من هوية المستخدمين.

التوصية الرابعة: الضغط الدبلوماسي المتواصل على الدول التي تُتيح للكيانات المدرجة على قوائم العقوبات استخدام منصات تداول في أراضيها، مع ربط هذا الضغط بمتطلبات الوصول إلى الأسواق الدولية.

خلاصة الفصل الخامس عشر

دمج غسيل الأموال في استراتيجيات الدول يُمثّل التطور الأكثر خطورة في هذا الميدان. مجموعة Lazarus ليست مجرد عصابة إجرامية تسعى للربح، بل ذراع تمويلية لبرنامج أسلحة نووية يُهدد الاستقرار الدولي.

التحديات هنا تتجاوز ما تعمل به منظومة مكافحة غسيل الأموال التقليدية: اللاتكافؤ في الموارد، والحماية السيادية، والسرعة التقنية التي تتجاوز سرعة الاستجابة المؤسسية. مواجهة هذا التهديد تتطلب تعاوناً دولياً في مستوى غير مسبوق وإرادة سياسية للتصرف بحزم حتى حين يُثير ذلك توترات دبلوماسية.

الخاتمة العامة: كسر السراب ممكن

الخلاصة الجوهرية: تزييف الواقع لا إخفاء المال

غسيل الأموال في منتصف العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين لم يعد مجرد "إخفاء مال في مكان ما". لقد تحوّل إلى شيء أعمق وأكثر تطوراً: **تزييف الواقع المالي بأكمله.**

المجرمون المحترفون لا يكتفون بإخفاء مصدر أموالهم. إنهم يُنشئون واقعاً مالياً بديلاً كاملاً يشمل كيانات قانونية وعقوداً وفواتير وبيانات مالية مُدقَّقة ومعاملات مصرفية وأحياناً أنشطة تجارية حقيقية جزئياً. هذا الواقع البديل مُصمَّم لإقناع كل طرف يتعامل معه بشكل منفرد، بينما يظل زائفاً في مجمله.

المبادئ الحاكمة للمكافحة المستقبلية

المبدأ الأول: الانتقال من رد الفعل إلى الاستباق. منظومة المكافحة عملت تاريخياً بنمط: تظهر تقنية إجرامية، تُكتشف بعد فترة، تُطوَّر أدوات مواجهة، ثم يبتكر المجرمون تقنية جديدة. هذا النمط يضع المكافحين دائماً في موقع المتأخر. المطلوب استشراف استراتيجي يبني قدرات المواجهة قبل أن تنضج التهديدات.

المبدأ الثاني: كسر تجزئة المعلومات. لا يوجد أي طرف منفرد يرى الصورة الكاملة. الحل هو منصات تبادل معلومات عابرة للحدود تعمل في الزمن الحقيقي، تُتيح للبنوك ووحدات الاستخبارات المالية والسلطات الضريبية التنسيق فوراً.

المبدأ الثالث: تفعيل التحليل الشبكي المؤسسي. كل عملية غسيل هي شبكة من الأدوار المتكاملة. فهم البنية العلائقية وتحليل الشبكة كاملةً هو مفتاح تفكيك العملية، لا مجرد فحص المعاملات الفردية.

المبدأ الرابع: استهداف حراس البوابة. المحامي الذي يُنشئ الشركات الوهمية ويصمم العقود الزائفة والمحاسب الذي يُدقّق البيانات المُفبركة هما أخطر أعضاء الشبكة. فقدانهما يُعطّل قدرة الشبكة بأكملها على إنتاج الشرعية الزائفة.

المبدأ الخامس: بناء اختبارات الجوهر الاقتصادي الآلية. أنظمة قادرة على تقييم ما إذا كان كيان ما يمتلك جوهراً اقتصادياً حقيقياً، بناءً على مؤشرات

متعددة كالموظفين الفعليين والنفقات التشغيلية الحقيقية والأثر السوقي الملموس.

الرسالة الختامية: السراب يترك آثاراً

مهما بلغ السراب من الإتقان والإحكام، يبقى سراباً. الحقيقة تترك دائماً آثاراً لمن يعرف أين يبحث.

شبكات الغسيل المعقدة تحمل في بنيتها نقاط ضعف لا يمكن للمجرمين القضاء عليها مهما بلغ ذكاؤهم:

النشاط المُفبرك لا يُنتج آثاراً حقيقية على أرض الواقع. الوثائق الورقية يمكن اختلاقها، لكن الأثر الفعلي في السوق لا يمكن اختلاقه. مصنع وهمي لا يُنتج إشعاعاً حرارياً يُرصده القمر الصناعي، ومكتب وهمي لا يترك آثار حركة بشرية في سجلات الاتصالات.

القصة لا تبقى متسقة عبر الزوايا المتعددة. كل شركة تحكي جزءاً يبدو منطقياً بمفرده، لكن جمع الأجزاء يكشف تناقضات لا تفسير لها إلا التلفيق.

الوثائق المُفبركة تحمل بصمات تزويرها. البيانات الوصفية الرقمية تكشف تاريخ الإنشاء الحقيقي، وتحليل اللغة يميّز النصوص المُصطنعة عن الحية.

الشبكة تحتاج إلى بشر، والبشر هم الحلقة الأضعف. المدير الصوري يعرف من يُعطيه تعليماته الحقيقية، والوسيط يعرف من يخدم، وحارس البوابة يعرف لحساب من يعمل.

فهم كيف تعمل الجريمة المالية ليس رفاهية أكاديمية. إنه ضرورة لكل من يعمل في القطاع المالي، ولكل مشرّع يكتب قوانين الحماية، ولكل مواطن يريد أن يفهم لماذا تخسر الدول مئات المليارات يمكن أن تُبنى بها مستشفيات ومدارس وبنية تحتية.

الجريمة المالية ضحيتها النهائية ليست بنكاً ولا حكومة. ضحيتها الإنسان العادي الذي لا يعلم حتى أنه يدفع ثمنها.

وفهم الحقيقة هو دائماً الخطوة الأولى نحو تغييرها.

الملاحق

الملحق الأول: المصطلحات الأساسية

غسيل الأموال هو عملية تحويل أموال ذات مصدر غير مشروع إلى أموال تبدو مشروعة من الناحية القانونية والمالية.

التهرب الضريبي هو إخفاء الدخل أو تقديم معلومات كاذبة للسلطات الضريبية بهدف تقليل الالتزامات الضريبية المستحقة.

التجنب الضريبي العدواني هو استغلال ثغرات قانونية بطرق لم يقصدها المشرّع أصلاً، بهدف تخفيض الضرائب دون مخالفة صريحة للقانون.

الشركة الوهمية أو القشرية هي كيان قانوني مسجّل رسمياً لكنه لا يمارس أي نشاط تجاري حقيقي، بل يُستخدم لأغراض مالية أخرى كإخفاء الملكية أو نقل الأموال.

المدير الصوري هو شخص يظهر في السجلات الرسمية كمدير لشركة ما، لكنه في الواقع لا يتخذ أي قرارات ولا يمارس أي صلاحيات إدارية فعلية.

الصندوق الائتماني التقديري هو هيكل قانوني ينقل فيه المؤسس ملكية أصوله إلى أمين يديرها لصالح مستفيدين محددين أو غير محددين، وفق سلطة تقديرية للأمين.

السنافر هم أفراد يقومون بتقسيم مبالغ نقدية كبيرة إلى إيداعات صغيرة متعددة لتفادي حدود الإبلاغ الإلزامي.

البغال المالية هم أفراد يسمحون باستخدام حساباتهم المصرفية الشخصية لاستقبال وتمرير أموال غير مشروعة مقابل عمولة، وغالباً لا يعلمون حجم جرمهم.

التداول المرآتي هو شراء أصل وبيعه في وقت واحد في سوقين مختلفين لنقل القيمة عبر الحدود دون مرور المال الفعلي.

الغسيل القائم على التجارة هو التلاعب بالفواتير والمستندات التجارية لتحويل القيمة عبر الحدود تحت غطاء صفقات تجارية مشروعة.

فجوة السرد هي التناقض بين القصة المالية الظاهرية التي تحكيها المستندات والحقيقة الاقتصادية الفعلية خلفها.

الجوهر الاقتصادي هو وجود نشاط تجاري حقيقي يبرر وجود الكيان القانوني من حيث الموظفون والمكاتب والعمليات الفعلية.

تحليل الغياب هو منهج تحقيقي يبحث عما يجب أن يكون موجوداً في نشاط تجاري حقيقي ولا يوجد في الكيان المشبوه.

حراس البوابة هم المهنيون الذين يقفون عند نقاط الدخول إلى النظام المالي، كالمحامين والمحاسبين والوكلاء العقاريين، وقدرتهم على تسهيل أو منع عمليات الغسيل هائلة.

الملاذ الضريبي هو ولاية قضائية تُوفّر ضرائب منخفضة أو معدومة وسرية مصرفية عالية وقوانين تحمي الأصول من الرقابة الخارجية.

سلسلة الثروة العالمية هي شبكة من الكيانات القانونية الموزعة عبر الحدود تُستخدم لحماية الثروة وتقليل الضرائب وإخفاء الملكية الحقيقية.

العملات المستقرة هي عملات مشفرة مرتبطة بقيمة أصل مستقر كالدولار الأمريكي، تجمع بين مرونة العملات المشفرة واستقرار العملات الورقية.

الجسور العابرة للسلاسل هي بروتوكولات برمجية تُتيح نقل الأصول الرقمية بين سلاسل بلوكتشين مختلفة دون المرور بمنصة تبادل مركزية.

عملات الخصوصية هي عملات مشفرة كـMonero وZcash مُصمَّمة لإخفاء هوية المرسل والمستقبل وقيمة المعاملة.

خدمات الخلط هي خدمات تُخلط فيها عملات مشفرة متعددة من مصادر مختلفة وتُعاد توزيعها بهدف قطع مسار التتبع.

****